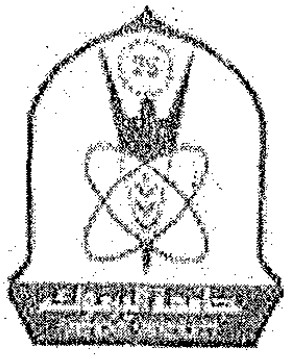

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه

Evidences of the Grammatical Analysis of Al- Ma'arri's Explanations

إعداد :

خليفة محمد خليل الصمادي

إشراف :

الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

اللغة العربيّة تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك . إربد – الأردن ٢٠٠٩م

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه

Evidences of the grammatical analysis of Al- Ma'arri's explanations

إعداد:
خليفة محمد خليل الصمادي
بكالوريوس لغة عربية ،جامعة الموصل،١٩٩٧
ماجستير في اللغة والنحو ، جامعة اليرموك، ٢٠٠٥

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربيّة تخصص اللغة و النحو في جامعة اليرموك.إربد- الأردن

وقد وافق عليها :

الأستاذ الدكتور: فوزي حسن الشايب ..... رئيسًا ومشرفًا
أستاذ اللغة والنحو/ جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور : حنا جميل حدّاد .....عضوًا
أستاذ اللغة والنحو /جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور :فيصل إبراهيم صفا .....عضوًا
أستاذ اللغة والنحو /جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور : حسن حمزة .....عضوًا
أستاذ اللغة والنحو / جامعة ليون - فرنسا

الدكتور : عبد الحميد محمد الأقطش..... عضوًا
أستاذ مشارك /لغة ونحو - جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الرسالة ٤ / ١/ ٢٠١٠

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفهرس	أ
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
ملخص الرسالة باللغة العربية	هـ
المقدمة	١
التمهيد	٥
مفهوم التحليل النحوي	٦
الفرق بين علم النحو والتحليل النحوي	١٠
أصول التحليل النحوي وأصول علم النحو	١١
طرق التحليل النحوي	١٨
الشروح الشعرية	٢١
شروح المعري الشعرية	٢٤
الفصل الأول : القرائن اللفظية في التحليل النحوي	٣٣
أولاً : العلامة الإعرابيّة	٣٧
ثانياً : الرّتبة	٥١
ثالثاً : الصيغة الصرّفيّة	٦٥
رابعاً : المطابقة	٨٠

خامساً : الربط ٩٥

سادساً : التلازم ١٠٣

سابعاً : الأداة ١١٢

الفصل الثاني: القرائن المعنوية في التحليل النحوي ١٢٤

أولاً : الإسناد ١٢٨

ثانياً: التخصيص ١٤٠

ثالثاً: النسبة ١٧٣

رابعاً: التبعية ١٨٢

الفصل الثالث: تضافر القرائن اللفظية والمعنوية في التحليل النحوي ١٩٨

تضافر القرائن والمعنى ١٩٩

العامل النحوي ونظرية تضافر القرائن ٢٠٣

تضافر القرائن في الدرس التطبيقي ٢٠٦

أولاً: تضافر القرائن اللفظية ٢٠٧

ثانياً: تضافر القرائن اللفظية والمعنوية ٢١٤

ثالثاً: تضافر المعنى الدلالي مع القرائن اللفظية و المعنوية ٢٢٨

الخاتمة ٢٣٥

ثبت المصادر والمراجع ٢٣٨

الملخص باللغة الانجليزية ٢٥٢

الإهـداء . . . . . .

إلى من ربياني صغيرا . . .

(أبي وأمي) أهديهما هذا الجهد نوراً بين يدي أبي وروحه ،

وحسنة في كتاب أمي تنفعها يوم الموقف العظيم . . .

إلى زوجتي (أم محمد) . . .

ثمرة من ثمار غرسها ورمز عرفان بعطاء لا ينضب .

إلى فلذات الكبد وأمل المستقبل (أبنائي : محمد وخالد وميس

وعمر) . . .

بطاقة اعتذار عن حنان ربما ذوى طيلة معايشتي هذه الرسالة .

إلى كل الأصدقاء الذين قدموا العون فكانوا نعم الأصدقاء

جزاهم الله خير الجزاء .

شكر وتقدير . . .

لا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم العرفان إلى مشرفي الأستاذ الدكتور فوزي الشايب ، بل أجد نفسي مديناً له على ما بذله من جهد ورعاية وتوجيه لتقويم هذا البحث وقد تعلمت منه الكثير علماً ومنهجاً ودقة

وشكر آخر يتوجب عليّ أن أقدّمه إلى أستاذي ومشرفي في مرحلة الماجستير الأستاذ الدكتور عبد الحميد الأقطش الذي أضاء لي طريق البحث العلمي فكان الموّجه والمرشد جزاه الله خير الجزاء .

أمّا أعضاء اللجنة الموقرّة الأستاذ الدكتور حنّا جميل حداد والأستاذ الدكتور فيصل صفا والأستاذ الدكتور حسن حمزة والأستاذ الدكتور عبد الحميد الأقطش فإني أتوجه لهم جميعاً بجزيل الشكر لتجشمهم عناء قراءة هذا البحث وتقويمه وإني على ثقة بغزارة علمهم وصفو مواردهم التي ستضفي على البحث من نور علمهم ودقة منهجهم ما يشدّ عضد هذا البحث ويقوّم اعوجاجه ، فبوركتم أساتذتي الكرام ، وجعل الله أعمالكم خالصة لوجهه .

الملخص

قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه

إعداد : خليفة محمد خليل الصمادي

إشراف : الأستاذ الدكتور: فوزي حسن الشايب

الكلمات المفتاحية (النحو ، التحليل ، القرينة)

تهدف هذه الدراسة إلى بيان القرائن التي اعتمدها المعري في تحليل النص الشعري نحوياً بالاعتماد على القرائن اللفظية أو المعنوية ، أو هما معاً فيما سمّي بمبدأ تضافر القرائن وصولاً إلى تحليل نحوي سليم من وجهة نظر المعري .

وقد اشتملت خطة هذه الدراسة على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة :

- التمهيد : مّيزت فيه الدراسة بين مفهوم التحليل النحوي و علم النحو و بين أصول علم النحو عند القدماء و أصول التحليل النحوي عند المحدثين .

- الفصل الأول :القرائن اللفظية في التحليل النحوي :

تتبعت فيه الدراسة مدى اعتماد المعري القرائن اللفظية لبيان الوجه النحوي للمفردة المحلّلة، و قد خلص هذا الفصل إلى أن العلامة الإعرابية هي أهم القرائن و أكثرها ظهوراً من بين القرائن اللفظية تليها قرينة الصيغة الصرفية .

الفصل الثاني : القرائن المعنوية في التحليل النحوي :

تتبعت فيه الدراسة اعتماد المعري القرائن المعنوية في التحليل وانتهى الفصل إلى أن الكشف عن القرينة المعنوية ليس سهلاً ، و أنها ظهرت على شكل إشارات يفهم منها اعتماد هذه القرائن في التحليل .

الفصل الثالث: تضافر القرائن اللفظية والمعنوية في التحليل النحوي:

تتبعت فيه الدراسة مدى اعتماد المعري لمبدأ تضافر القرائن اللفظية والمعنوية في التحليل النحوي ، وقد خلص هذا الفصل إلى أنه لا يمكن الوصول إلى تحليل نحوي سليم بقرينة واحدة بل لا بد من تضافر غير قرينة ، وتبين كذلك أن المعري قد وظف هذا المبدأ دون التصريح بالمصطلح .

- الخاتمة : وعرضت فيها أهم نتائج الدراسة وتوصياتها .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لمن قام بحق حمده اسم الله فتجلى في كل كمال استحقه واقتضاه ،والصلاة والسلام على أفصح الخلق وأفضلهم سيدنا محمد الذي أكرمه الله بتبليغ الكتاب فأضاء برسالته سبل العلم للباحثين، وبعد :

فقد لقي علم النحو منذ نشأته عناية واهتماما كبيرين من لدن العلماء المؤسسين لهذا العلم وكذلك فعل الدارسون المحدثون، ومما يشدّ الانتباه أن معظم هذه الدراسات قد توجهت إلى الجانب النظري من هذا العلم ، حيث تعّمق النحاة في قواعد النحو وأصوله وعلله و شواهده ، وأمعنوا النظر في خلافات النحاة و حشدوا الشواهد لإثبات مسألةٍ ما أو للاستدلال على بطلانها.

أمّا الجانب الآخر من علم النحو وهو الجانب العملي التطبيقي فقد ظلّ تابعاً للجانب النظري، فاكتفى النحاة بإعراب موطن الشاهد أو المثال إذا دعت الضرورة لذلك على الرغم من أن الجانب التحليلي هو لبّ الدراسات النحوية ومقصدها ، بل أحد أهم سبل فهم الدرس النحوي، إذ إنه يحقق غايتين أولهما : معرفة القواعد النحوية التي تحكم نظام اللغة ، والآخر: كشف المعنى الذي هو في النهاية الغاية المرّجوة التي يصبو إليها محلّل النص اللغوي .

وعلى الرغم من غلبة الجانب النظري في الدراسات النحوية فقد ظهرت مؤلّفات وظّفت الجانب التحليلي النحوي فمزجت بين الجانب النظري والعملي مثل كتب إعراب القران الكريم ، ومن ثمّ اتجه اللغويون إلى تفسير الشعر وبيان غوامضه متّخذين التحليل النحوي وسيله لكشف المعنى ، حتى أصبحت الشروح الشعرية ميداناً لاستعراض المهارات اللغوية التطبيقية بحشد الآراء النحوية وتعليلها .

ولمّا كانت شروح الشّعر كثيرةً فقد اقتضت ضرورة البحث وجوب تحديد أحد هذه الشروح أو تحديد شارح معين ليكون مادة للدراسة ، وقد وقع الاختيار على شروح أبي العلاء المعّري ، فهو إلى جانب إبداعاته الأدبية لغوي لامع ، حيث كان عالماً باللغة حاذقاً بالنحو ، وقد حوت آثاره ثروة لغوية ضخمة، كونها تختزل تراكمات التراث النحوي العربي على امتداد أربعة قرون، فهي مليئةٌ بالآراء والاتجاهات النحوية والخلافات بين نحاة المدرستين منذ الخليل إلى منتصف القرن الخامس الهجري.

أما منهج هذه الدراسة فكان منهجاً وصفياً تحليلياً نقدياً ، تصف فيه الدراسة قرائن التحليل النحوي محلِّلة هذه القرائن من مصادر البحث ، وقد عمدت إلى عرض القرائن–نظرياً–في مواضعها بإيجاز تمهيداً للقارئ والباحث لتكون أرضية مشتركة بينهما ومن ثم تذكر النص الشعري مبينة موطن الشاهد بذكر المفردة التي أعربها المعري مستدلاً على إعرابها بقرينة ما، فكشفت بذلك عن القرائن التي اعتمدها المعري في تحليل النص الشعري نحوياً ،من اعتماد القرائن اللفظية أو المعنوية أو اعتمادها معاً فيما سمي بمبدأ تضافر القرائن للوصول إلى تحليل نحوي سليم من وجهة نظره .

و قد أفادت هذه الدراسة من كتب التراث النحوي في موازنة الآراء أو ردّها إلى أصحابها و لعلّ أهم هذه الكتب: كتاب سيبويه، وشرح المفصل لابن يعيش و شرح التصريح لخالد الأزهري، و كتب ابن هشام الأنصاري ولاسيّما مغني اللبيب، كذلك أفادت الدراسة من معطيات الدرس النحوي الحديث و تحديداً من كتب تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها، البيان في روائع القرآن ،الأصول، فحاولت هذه الدراسة المزج بين معطيات الدرس النحوي الحديث و منظومة الفكر النحوي التحليلي عند أبي العلاء المعرّي.

و قد بني المخطط الهيكلي لهذا البحث الموسوم بـ (قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه) على النحو الآتي:

- التمهيد: و عُرِض فيه مفهوم التحليل النحوي ومن ثم الفرق بين التحليل النحوي و علم النحو، وكذلك الفرق بين أصول التحليل النحوي و أصول علم النحو و بعد ذلك بينت الدراسة طرق التحليل النحوي، و من ثمّ قدّمت نبذةً موجزةً عن شروح المعري موضوع الدراسة.
- الفصل الأول: الموسوم بـ القرائن اللفظية في التحليل النحوي، و قد عرضت الدراسة فيه القرائن اللفظية و هي: العلامّة الإعرابيّة و الرتبة و الصيغة الصرفية و المطابقة و الربط و التلازم و الأداة، مبينة مدى اعتماد المعري هذه القرائن في بيان الوجه الإعرابي، و اتّضح فيه أن المعري أظهر اهتماماً بالقرينة البارزة من مجموع القرائن المتضافرة في تحليل المفردة الواحدة، فكان يشير إلى هذه القرينة مبيّناً الوجه الإعرابي على ضوئها.
- الفصل الثاني: الموسوم بـ القرائن المعنوية في التحليل النحوي و عرض فيه مدى اعتماد المعري القرائن المعنوية في توجيه مفردات النص الشعري نحوياً، و قد ظهرت هذه القرائن بإشارات توحي باعتمادها قرينة في التحليل النحوي و هي: قرينة الإسناد، و التخصيص و النسبة و التبعية.
- الفصل الثالث: الموسوم بـ تضافر القرائن اللفظية و المعنوية في التحليل النحوي، و أظهرت الدراسة فيه مبدأ تضافر القرائن لتحليل المفردة اللغوية ضمن التركيب النحوي، و قد حاولت الدراسة تقديم النصوص الشعرية في شروح المعري ممّا اتضح فيه اعتماد

المعرّي غير قرينة لبيان المعنى الوظيفي للمفردة المحلّلة، و قد تبيّن أن قرينة العلامة الإعرابية هي من أهم القرائن و أكثرها تضافراً مع القرائن الأخرى.

و قد بُني هذا الفصل على محاور ثلاثة هي : تضافر القرائن اللفظية، و تضافر القرائن المعنوية و أخيراً تضافر المعنى الدّلالي مع القرائن اللفظية والمعنوية.

- الخاتمة: و تمثّلت في مجموعة من النتائج و التوصيات.

و بعدُ، فإني أضع هذه الدراسة بين أيديكم سائلاً الله التوفيق، و قد بذلت فيها ما استطعت، فإن أصبت فمن فضل الله، و إن أخطأت فمن نفسي راجياً ألاّ أحرم أحد الأجرين.

الباحث

التمهيد :

- مفهوم التحليل النحوي .

- الفرق بين علم النحو والتحليل النحوي .

- أصول التحليل النحوي وأصول علم النحو .

- طرق التحليل النحوي .

- الشروح الشعرية

- شروح المعري الشعرية

مفهوم التحليل النحوي:

وهو مصطلح مكّون من كلمتين ترتبطان بعلاقة صفة بموصوف على سبيل التخصيص ، ولذلك سنبّين المراد بكل منهما إفراداً ثم مصطلحاً مركبا .

فالتحليل ــ لغة ــ مأخوذ من (حلل) يقال: "حللت العقدة أحلها حلا إذا فتحتها فانحلت"[١] وفي تاج العروس، أصل الحل: حل العقدة ومنه (احلل عقدة من لساني) وحلّ العقدة يحلها حلا نقضها وفكها... وكل جامد أذيب فقد حل حلا "[٢]، فالتحليل مصدر للفعل المضعّف (حلل) وهو يقابل الفك والفتح والنقض ، وهو كذلك إرجاع المركب إلى عناصره المكوّنة له، وهذا ما نجده في الاستخدام الحديث للمصطلح في العلوم الطبية و المخبرية، مثل تحليل الدم والبول، وغايتها رد العينات إلى مكوناتها أو عناصرها [٣] وقيل "التحليل عند الأطباء هو التحلل... وهو نوع من اللغز المعمّى، مركب من شيئين أو أكثر"[٤]وهو بذلك مصطلح مشترك بين العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية. ويذهب الأنطاكي في معرض حديثه عن الإعراب إلى القول:" إنه فن تحليل الكلام ووصفه ، وبيان تأثير بعضه في بعض وذكر وظيفة كل جزء من أجزائه "[٥].

---

[١] الفراهيدي، الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة،إيران ط٢"مادة (حلل)

[٢] الزبيدي،محمد بن المرتضى،تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة،بيروت،لبنان،مادة (حلل) وينظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد المصري، لسان العرب دار صادر-بيروت-حلل، الجوهري إسماعيل بن حماد ،،تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،دار الكتاب العربي-مصر.

[٣] ينظر، المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام،معجم الكيمياء،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٧٠، ص٢٢

[٤] التهانوي، محمد علي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق : علي دحروج ، تقديم : رفيق العجم ــ مكتبة لبنان ، ناشرون ، ط١، ١٩٩٦، ٣٩٢/١

[٥] الأنطاكي،محمد- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها- دار الشروق العربي- بيروت-لبنان ط٣ ، ١٩٧٥، ٢٦٣/٢

وبعد أن يقدم هذا التعريف يعمد إلى توضيح المقصود بالتحليل رابطا بين استخدامه في علم الكيمياء والدراسات اللغوية، فيقول: " ونعني بكلمة التحليل هاهنا ما نعنيه بها في علم الكيمياء، أي فك المادة المركبة وردها إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها، فعندنا أن الكيماوي(*) الذي يحلّل الماء إلى عنصريه الأوكسجين والهيدروجين إنما هو يقوم بعملية إعراب للماء"(*).وعلى ذلك فالإعراب هو تحليل للمركبات اللغوية وبيان عناصرها .

أما (النحو) فهو مصدر الفعل(نحا ،ينحو وينحي) "جاء في اللسان" نحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه وقال ابن السكيت : ومنه سمي النحو لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب ودلّ ابن منظور على أن النحو والإعراب شيء واحد ، فنص في المادة نفسها – نحا- على أن " الإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ" [1]، فجعل النحو والإعراب شيئا واحدا، وفي ذلك نوع من المجاز بإطلاق الكل على الجزء والعكس، فعلاقة النحو بالإعراب ما هي إلا كل ببعض، ولو كانا شيئا واحدا لكانت اللغات غير المعربة – كالإنجليزية مثلا- لغات لا نحو فيها[2].

والنحو في التراث يطلق إطلاقين: عام: ويقصد به قواعد اللغة، أي ما يقابل مصطلح(Grammar) ويشمل الدراسات الصرفية والتركيبية، وخاص: وهو ما يقابل مصطلح (Syntax)، فعلى المعنى الأول ما قاله الرضي: " واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا

---

* الآنطاكي،محمد- المحيط ٢٦٣/٣ * الصواب : الكيميائي نسبة إلى علم الكيمياء.

[1] ابن منظور اللسان مادة (نحا)

[2] ينظر،ياقوت أحمد سليمان – ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القران الكريم، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض- السعودية ط١، ١٩٨١، ص٢٠، وقد بين المؤلف الفرق بين النحو والإعراب بالتفصيل، للاستزادة ينظر من ص ١٥-٣٤

خلاف من أهل الصناعة"[1]ومنه كذلك تعريف ابن جني النحو بأنه" انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك"[2] فالنحو عنده هو العلم الذي يدرس مفردات اللغة مركبة ومفردة، أي أنه يشمل الإعراب والصيغ الصرفية ومن ثَمَّ فإن التحليل النحوي يشملها كذلك ، أما المعنى الثاني فيمثله ما ذكره صاحب التعريفات بأن النحو:"علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من حيث الإعراب والبناء وغيرها"[3] وهو بذلك يدرس التراكيب إعرابا وبناء،أي ما يتعلق بأواخر الكلمات من تغيرات بسب اختلاف العوامل.

أمّا التحليل النحوي في الاصطلاح فلم يعرض له النحاة القدماء بوصفه منهجاً ،وإنّما عرفوه مفهوماً،وقد ظهر واضحاً عند عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم وعبارته المشهورة بأن النظم هو توخي معاني النحو [4]، ومعاني النحو ههنا هي الوظائف النحوية.

أما مصطلح التحليل النحوي عند المحدثين فقد قدم له تعريفات شتى تختلف ضيقا واتساعا، رافق ذلك اختلاف في مجال استخدامه بين الدرس النحوي النظري والتطبيقي. ولعل أقدم تعريف عند المحدثين ما نجده في كتاب " النحو الوظيفي" إذ قسم المؤلف الباب العاشر من الكتاب إلى فصلين، يقول: "إحدهما يشتمل على طائفة من النصوص والأمثلة لتحليلها تحليلا نحوياعاما "[5]

---

[1] الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح شافية ابن الحاجب ،تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الكتب العلمية بيروت ـــ لبنان ١٩٧٥، ٦/١

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان،الخصائص، تحقيق محمد علي النجار- الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٤،١٩٩٩ ،٣٥/١

[3] الجرجاني، السيد الشريف ، علي بن محمد، التعريفات ، تحقيق عبد الرحمن عميرة- عالم الكتب -بيروت ط١ ١٩٨٧ ص٢٩٥

[4] انظر: الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن ، دلائل الاعجاز، قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ص:٥٥

[5] إبراهيم،عبد العليم،النحو الوظيفي،دار المعارف ، القاهرة ط٦ ، ١٩٨٦ ، ص٤١٨

ثم جعل الفصل الرابع والثلاثين تحت عنوان "تدريبات عامة على التحليل النحوي "[1] وكان عمله في هذا الفصـــــل تطبيقا إعرابيا بحتا، وقد أوضح ما يقصده بالتحليل النحوي فقال:" أن تستطيع تحليل الكلام العربي تحليلا نحويا يكشف عن فهم الوظائف النحوية للكلمات وما يستوجبه ذلك من ضبط خاص وترتيب معين في نسق الجملة[2]، فهو باختصار بيان الوظائف النحوية لعناصر التركيب، ويمكننا أن نلحظ في شرحه هذا أن التحليل النحوي يهتم بأمور أهمها:الوظائف النحوية، أي ما تؤديه المعاني الإعرابية من الفاعلية أو المفعولية أو الابتداء وغيره ، وأخيرا النظر إلى ترتيب الألفاظ في الجملة وهو ما يعرف بالرتبة كتقدم الصفة على الموصوف والمبدل منه على البدل.

تعددت بعد ذلك المؤلفات والبحوث التي تتطرق إلى مصطلح التحليل النحوي، ولتعـــدد التعريفـــات اختلفت وجهات النظر [3] في دلالة المصطلح، فقد عرّفه فخر الدين قباوة على أنه "صورة عمليـــة لتوظيف الأحكام النحوية في دراسة النصوص ،وتبيّن ارتباط الأصول والقواعـــد بأنمـــاط القـــول والتعبير"[4] مع الأخذ بالاعتبار أن الأصول هي القواعد ذاتها.

وعرّفه في موضع آخر بأنه تمييز العناصر اللفظية للعبارة وتحديد صيغها ووظائفهـــا والعلاقـــات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال[5]،ثم عمد إلى تجلية هذا التعريف بأنه يعني: " تفكيـــك الوحـــدة التعبيرية وحلّ اشتباكاتها لرصد خصائص الجزئيات وصفاتها وسلوكها في إطار الوحـــدة الكليـــة

---

١ نفسه، ص٤١٩

٢ إبراهيم،عبد العليم،النحو الوظيفي، ص ٤١٩

٣ ينظر حسان، تمام ، اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب،القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٦ ص١٨٩،١٨٢-١٩١، وينظر: الرّمالي ممدوح عبد الرحمن ، العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام النحوي والأساليب، ـــ ـدار المعرفة الجامعية ١٩٩٦ ص ٢٠٩

٤ قباوة فخر الدين –المورد النحوي الكبير– نماذج من التحليل النحوي في الإعراب و الأدوات والصرف ، دار طـــلاس – دمـــشق ط ٤ ،١٩٨٧. ص ١١-١٢

٥ نفسه،ص ٨-٩ وينظر ، التحليل النحوي –أصوله وأدلته، فخر الدين قباوة،الشركة المصرية العالمية للنشر ط ٢٠٠٢،ص ١٤

وموقعها من البيان والقواعد والأحكام ... فعندما تحلل العبارة نحوياً تفرّق العناصر اللفظية الدّلالية والتشكيلية المكوّنة للتركيب بعضها عن بعض معتمداً على أدلة المقام والمقال وظواهر الصوت والصورة والتكوين "[1]. وبمعنى أدق هو تفكيك الخطاب وفقا للوظائف النحوية التي تقوم بها عناصره ، وهو بذلك يميّز بشكل واضح بين الجانب النظري والتطبيقي في الدراسات النحوية جاعلاً عمليات التفكيك النحوي مندرجة تحت ما يسمى بالتحليل،.لذلك يمكن للدراسة أن تتبنى هذا التعريف للدلالة على مصطلح التحليل النحوي ؛ لأنّه يعرض لما يجب أن يراعيه المحلل من تميز بين المفرد والجملة والاسم والفعل والحرف، مع الإشارة إلى ضرورة تحديد الصيغة الصرفية التي تؤثر حتما في إجراءات التحليل ، فالفعل اللازم ،مثلاً يستدعي فاعلاً ، والفعل المتعدي يستدعي فاعلاً ومفعولاً، ولأنه يشير إلى قرائن التحليل المتعلقة بأحوال المقام من ظواهر الصوت والشكل وهي أحوال على المحلل مراعاتها أثناء التحليل.

الفرق بين علم النحو والتحليل النحوي:

نستطيع القول أن التحليل النحوي هو الصورة العملية لتطبيق مجموعة القوانين والأنظمة الضابطة للتركيب اللغوي ، وأنه الإجراء المناظر للتحليل في العلوم التجريبية كالكيمياء والرياضيات ،أما علم النحو فهو الإطار النظري المشتمل على القوانين والأنظمة التي تحكم عمليات التركيب والتأليف وتوجهها، فالنحو يهتم بالكليات والتحليل بالجزئيات ،لذا علينا التمييز في دراساتنا النحوية بين الإطار النظري والإطار العملي القائم على إجراءات التفكيك لتراكيب اللغة ،مع الأخذ بالاعتبار أن (علم النحو والتحليل النحوي) يختلفان من نقطة الانطلاق؛ فالنحو ينطلق من الجزء إلى الكل ، والتحليل ينطلق من الكل إلى الأجزاء المكوّنة ،لذلك ذهب التهانوي

---

١ قباوة فخر الدين ، التحليل النحوي –أصوله وأدلته ، ص ١٥

إلى أن "التحليل يقصد به التكثير من أسفل إلى فوق ،أي من الأخص إلى ما هو أعم كتحليل زيد إلى الإنسان والحيوان ، وتحليل الإنسان إلى الحيوان والجسم"[1]ويرتبطان بعلاقة تكميلية نظرية وتطبيقية وأن الجانب التطبيقي له السبق الزمني في الظهور ؛ يقول تمام حسان : إن النحو في بدايته أقرب إلى الجانب العملي التطبيقي منه إلى الجانب الفكري النظري[2] وهي وجهة نظر تؤخذ بالاعتبار، يدعمها أسلوب التفكير المنطقي الذي يدعو إلى أن الاستعمال يسبق التنظير خاصة أن الدراسة النحوية هي أقرب ميادين اللغة إلى ميدان العلوم التجريبية التي تسبق فيها التجربة وضع القانون ،يضاف إلى ذلك أن المنهج الاستقرائي الذي اعتمده النحاة الأوائل يدعم هذه الفكرة ، فالاستقراء ما هو إلا شكلٌ من أشكال التجربة العملية في تقعيد النحو وتحديد ضوابطه.

أصول التحليل النحوي وأصول علم النحو:

انطلق النحاة- عند تحليلهم النصوص اللغوية تحليلا نحويا- من أصول يعتمدون عليها للوصول إلى تحليل نحوي سليم ، والأصول لغة جمع أصل وهو"أسفل كل شيء"[3] و"أساس الشيء أصله"[4] فهو أساس العلم ومنطلقه وما يبني عليه هذا العلم .ولمّا كانت الأصول هي القرائن التي يبنى عليها أي علم فإننا نستطيع القول إن أصول التحليل النحوي هي مجموعة القرائن التي يبنى عليها التحليل النحوي،فهي" القواعد التي تبنى عليها أحكام التحليل في الإعراب ومعاني الأدوات والصرف"[5]

---

[1] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ١٥/١

[2] انظر: حسان،تمام ، الأصول ، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي،دار الثقافة ، المغرب ١٩٩١، ص ٣٢

[3] انظر: ابن منظور ، اللسان ، مادة (أصل) وينظر الكفوي أبو القباء أيوب بن موسى ،الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أعده للطبع عدنان درويش –محمد المصري- بيروت مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٩٢ ، ١٨٨/١

٤ انظر: ابن فارس ، أبو حسين أحمد ، معجم مقاييس اللغة،تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار إحياء الكتب العربية، (أصل)

٥ قباوة فخر الدين ، التحليل النحوي ص ٥٥

وهي تلتقي مع مصطلح أصول الفقه وهو: " العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى الفقه"[1] أي القرائن التي يعتمد عليها الفقيه في أحكام علم الفقه.

أما أصول علم النحو فقد تناولها القدماء والمحدثون ،وأول كتاب سمّي بالأصول هو كتاب أبي بكر ابن السراج وأسماه "الأصول في النحو" وقسمه حسب الأبواب النحوية المعروفة ، ويبدأ بتعريف النحو وينتهي بباب ضرورة الشعر[2] ، إلا أن الدراسة لم تجد في كتاب ابن السراج عنواناً يشير إلى أصول النحو المعروفة عند القدماء كالقياس والسماع والإجماع وغيرها من الأصول التي نجدها عند المتأخرين أمثال الزجاجي وابن الأنباري ،ويعلق ابن جني على أصول ابن السراج قائلاً:" إنّا لم نر من علماء البلد من تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله وقد تعلّق عليه به وسنقول في معناه[3]. ويقصد ابن جني أن الكتاب فيه تقصير في الموضوعات.

أما أول كتاب قدّم تعريفاً لأصول علم النحو فهو كتاب الأنباري "لمع الأدلة" ، فبصدد أصول النحو وفائدته قال :"أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جمله وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة"[4]فهو يجعل الأدلة والأصول شيئا واحدا، وقد قسم الأدلة إلى ثلاثة أقسام هي: النقل والقياس واستصحاب

---

[1] الجرجاني ، التعريفات ص ٤٥

[2] انظر: ابن السّراج ، أبو بكر محمد بن سهل الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ ١٩٨٥ مقدمة المحقق ٢٢/١ وما بعدها

[3] ابن جني، الخصائص، ٢/١

[4] ابن الأنباري، أبو البركات ، عبدالرحمن كمال الدين محمد ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ــ دار الفكر ، ط١، ١٩٧١،ص٨٠

الحال[1]أما السيوطي فعرّف أصول علم النحو بقوله:" هو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل[2] " وهو بذلك يجعل الأدلة والأصول شيئاً واحداً، وأدلة النحو عنده هي السماع والإجماع والقياس[3].

هذا وقد ذهب المحدثون إلى تناول أصول النحو بالدراسة والتمحيص[4] ؛ فتناول علي أبو المكارم هذه الأصول ليقدّم مصطلحاً جديداً هو أصول التفكير النحوي ، وحاول أن يفرق بين أصول علم النحو وأصول التفكير النحوي زمنياً وخلص إلى أن علم أصول النحو أحدث نشأة من الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي، فأصول التفكير النحوي هي دراسة الخطوط الرئيسة العامة التي سار عليها البحث اللغوي والتي أثّرت في إنتاج النحاة وفكرهم ، أما علم أصول النحو فهو دراسة هذه الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي وهي أصول محددة الموضوعات ،يقابل ذلك في أصول التفكير النحوي الشمول والاتساع[5]، ثم قدّم تعريفاً لأصول التفكير النحوي بأنها :" الأسس الكليّة التي بنى عليها النحاة العرب قواعدهم الجزئية والأحكام التفصيلية "[6].

ومن الذين قدّموا جهداً في دراسة أصول التحليل النحوي ابن هشام الأنصاري ، إذ افرد في كتابه المغني باباً أسماه ""ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي عشرة "[7]

---

[1] ابن الأنباري،الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، ص :٨١

[2] السيوطي ،الحافظ بن عبد الرحمن جلال الدين،الاقتراح في علم أصول النحو،تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ،سلسلة فتح الفتاح ط ٢ ٢٠٠١ – ص ٧٢

[3] نفسه، ص ٧٢

[4] من هذه الكتب:في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، أصول النحو العربي ،محمد خير الحلواني ،تاريخ النحو وأصوله عبد الحميد السيّد طلب أصول اللغة والنحو ، حنا ترزي، أصول النحو العربي ، محمود أحمد نحله.

[5] انظر:أبو المكارم ، علي، أصول التفكير النحوي،منشورات الجامعة الليبية،١٩٧٣ ،مقدمة الكتاب ص ٣-٦.

[6] نفسه ص: ك

[7] انظر: الأنصاري ،ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الطلائع للنشر والتوزيع،القاهرة ،٢٠٠٥، ٢/ ١٨٥ــــ ٣٢١

أهمها معرفة المعنى ؛أي معرفة ما يُعرب مفردا أو مركباً وأن يراعي المعرب المعنى الصحيح ،ومعرفة قواعد اللغة فلا يحكم عن جهلٍ أو غفلة ، وعليه الابتعاد عن الأوجه البعيدة أو الضعيفة، والابتعاد عن ما يتحمله اللفظ من أوجه ظاهرة .

والمتأمل في هذه القرائن عند ابن هشام يجد أن من شروط إقامة التحليل النحوي الصحيح هو معرفة المحلّل لمعنى اللفظ المراد تحليله ،ومعرفة أنظمة العربية وضوابطها ،وإلا كان عمله مشوباً بالخطأ أو الاضطراب ،وقد ترسم محمد الأنطاكي في كتابه (المحيط) منهج ابن هشام في تحديد شروط إجراء التحليل النحوي وحددّها بـ : معرفة القواعد ،والوظائف النحوية، والمعنى والأعاريب التحكيمية والمحذوفات، والتمرس بأساليب البيان والذوق السليم [1].أما دراسة أصول التحليل النحوي دراسة منهجية وفق معايير واضحة فقد ظهرت في أعمال فخر الدين قباوة النظرية والتطبيقية [2]، فقد قسّم أصول التحليل النحوي إلى قسمين [3] : المعارف العامة – والمعارف الخاصة؛ وتشمل المعارف العامة:علوم اللغة والأدب، ويندرج تحتها: الدلالة المعجمية وعلم الصرف وقواعد الإعراب وضوابطه ومعاني الأدوات، وعلم العروض والتنغيم وعلامات الترقيم، أما المعارف الخاصة فهي: " تلك المعلومات التي تحيط بالنص المحدد مع العناصر المسهمة في تشكيل مكوناته ومقاصده "[4] ويقصد بها ما اسماه البلاغيون" مقتضى الحال "،أي ما يحيط بالنص من ظروف تاريخية واجتماعية وسياسية ، وما يتعلق بحال المتكلم والمتلقي إذ تؤثر كلها في تحليل النص .

---

[1] انظر، الأنطاكي ، محمد،المحيط ٣/٢٧-٣٠٣.

[2] من مؤلفاته ذات العلاقة:المورد النحوي الكبير ؛نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف ،التحليل النحوي –أصوله وأدلته– تحليل النص النحوي :منهج ونموذج ، جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمى.

[3] انظر، قباوة ، فخر الدين ، التحليل النحوي أصوله وأدلته ،ص٥١-٩٦،المورد النحوي الكبير ،مقدمة الكتاب ص١١-١٦

[4] قباوة، فخر الدين ، التحليل النحوي ص٥٥.

يضاف إلى هذه المعارف معرفة لهجات العرب ؛إذ تعد كلّ لهجة حجةً يقاس عليها ، فكانت اللهجات سببا من أسباب الجواز النحوي ورواية الشاهد الواحد على غير وجه [1].ونخلص من ذلك إلى أن أصول التحليل النحوي تقوم على أساسين هما:معرفة المعنى للفظ المراد تحليله، ومعرفة أحكام النظم أو التأليف .

الأول: **معرفة المعنى**، وهو أصل مهم من أصول التحليل النحوي، بل إن معرفة المعنى قد تُقدّم على معرفة قواعد الأعراب إذا تجاذبا المفردة المراد إعرابها، يقول ابن جني: "إنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"[2].

ويقصد بالإعراب هنا قواعد النحو وضوابطه ،ويقصد بتصحيح القواعد تخريجها بطريقة ما ليصبح التركيب منسجماً مع المعنى، فتصحيح القاعدة يمكن الاحتيال له بالتقديم أو التأخير أو الحذف والتقدير أو غيرها من المسوغات.

وفي هذا ردّ بيّن على من ادّعى إمكانية إجراء الإعراب بعيداً عن المعنى المعجمي أو السياقي والاكتفاء بالمعنى الوظيفي[3] بل إن اختلاف دلالات المفردة يعد أحد أهم القرائن في اختلاف التوجيه النحوي ،وهو ما أشار إليه أحد الباحثين المحدثين في معرض حديثة عن العلاقة بين الوحدات اللغوية والوظائف النحوية يقول: "والعلاقة الثانية هي التي تثبت فيها الوحدة اللغوية

---

[1] انظر أمثلة على ذلك ،سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد بن هارون ، القاهرة-مكتبة الخانجي ط٣، ١٩٨٨ ،٦٠/١، ٧٠/١ ،٢٨٧/١، ٨٤١٢ ٢٩٥/٢ وينظر،مغني اللبيب ٤٩٣/٢.

[2] ابن جني، الخصائص ٢٥٨/٣

[3] أنظر ، حسان ،تمام ،اللغة العربية معناها ومبناها :ص١٨٢-١٨٤، إذ يصرح بأن معرفة المعنى الوظيفي تكفي لإعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام لأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق ،وفسّر مصطلح التعليق – الذي أخذه من عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز – بأنه العلاقات القائمة بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية .

مع تغّير وظيفتها النحوية أو بالأحرى تعددها وفقاً لاحتمالات تعدد معاني وحدات التركيب أو تعدد دلالة التركيب بأكمله عند المستمع أو القائل "[1]

ولقد حظي المعنى باهتمام المعري كأحد الأصول التي اعتمد عليها في التوجيهات الإعرابية ،ومن ذلك إعرابه لكلمة الدهر من قول البحتري:

يضمَنُ الدّهرُ على جيرانِهِ ناصِلَ الأظفارِ مضمونَ الدَّرك[2]

يقول: "كان في النسخة "يضَمنُ" الدّهرَ وله وجه صحيح ،وإذا روي كذلك احتمل وجهين :أحدهما أن يكون الدهر مرفوعاً ويكون من قولهم ضمن يضمن إذا زمِنَ ...فيكون المعنى أن الدّهر إذا أراد جيرانه ضمِنَ أي زمِن وتكون "على" في معنى "عن"، والآخر أن يكون الدهر منصوباً ويكون يضمن من الضمان ، أي هذا الممدوح يضمن على جيرانه الدّهر أي يضمن أنه لا يؤذيهم"[3]وبذلك كان اختلاف دلالة يضمن سبباً في اختلاف توجيهات التحليل النحوي بين الرفع والنصب .

أما الأساس الثاني: فهو **أحكام النظم أو التأليف**، ويشمل المعرفة التامة لشروط كلّ باب إعرابي ومعرفة صور التركيب النحوي التي تجيزها اللغة،وأنواع الجمل، والبناء والإعراب، والمرفوعات و المنصوبات والمجرورات، واللزوم والتعدية، و النواسخ، وصور الخبر والإنشاء ، والشرط،والقسم ، والتوابع،والحذف والزيادة والتقديم والتأخير،وكلّ ما يتعلق بضوابط البنية التركيبية؛ إذ إن الجهل بإحدى هذه الضوابط يوقع المحلل في اللبس والخطأ؛ ومن ذلك ما أورده ابن

---

[1] الرمالي ، ممدوح ، العربية والوظائف النحوية ،ص١٤٩-١٥٠.

[2] البحتري، أبو عباده ،الوليد بن عبيد ،ديوان البحتري، شرح وتقديم حنّا الفاخوري ، دار الجيل ـ بيروت ، ط١،١٩٩٥، ١٩٨/٢، وروي: يُصبَحُ الدّهرُ.

[3] المعري ،أبو العلاء ،عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري ،تحقيق ناديا علي الدولة ص ٣٤٥-٣٤٦.

هشام من أن احد المعربين ذهب إلى إعراب كلمة (ثمود) من قوله تعالى "وثمود فما أبقى"[1] مفعولاً به مقدماً للفعل أبقى، وفي هذا وهم ومخالفة لقواعد الإعراب وضوابطه، حيث قال بهذا الشأن:" لأن لِـ "ما" النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها،وإنما هو معطوف على (عاداً)، أو هو بتقدير فاهلك ثمودَ "[2]، فالمعنى يفيد أن (ثمود) مفعول به لـ أبقى ، ولكن الصناعة النحوية (أحكام النظم) تمنع ذلك ، وعليه فقد عدّ إمّا معطوفاً على منصوب قبله أو على تقدير عامل.

يضاف إلى ذلك أن معرفة قواعد الإعراب وضوابطه تكون-أحياناً- سبباً في إجازة غير وجه في التحليل النحوي،من ذلك إعراب المعري لكلمة (يوم) من قول البحتري:

ألا ربّما يومٍ من الرّاح ردّ لي شبابي موفوراً وغيّي متمّما[3]

يقول: "إذا جاءت بعد ربّ "ما" جاز أن تجعل ما زائدة وكافة؛ فإذا جعلت كافة رفع يوم كأنه قال : ربّ شيءٍ هو يومٌ،ويجوز أن ينصب (يومٌ) على أن تجعل "ما" اسماً تاماً"[4]، فهو يجيز الأوجه الإعرابية الثلاثة، لأن التركيب يحتمل هذه الأوجه النحوية ؛ فمجيء "ما" بعد الكاف وربّ قد تكفهما عن العمل وقد تزاد بعدهما ولا تكفهما، والى ذلك أشار ابن مالك في الألفية:

وزيدَ بعد رُبَّ والكاف فكفْ وقد تليهما وجرّ لم يُكَفْ[5].

---

[1] سورة النجم الآية(٥١)

[2] ابن هشام، مغني اللبيب ١٩٦/٢، ويريد أن النصب على نيّة تكرار الفعل (أهلك)في الآية السابقة لهذه الآية وهي قوله تعالى"وأنه أهلك عاداً الأولى"

[3] الديوان، ٤٠٤/٢، وروي: وغيّي مُذمّما.

[4] المعري، عبث الوليد،ص ٤٧٠

[5] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. مكتبة دار التراث ،١٩٩٢،ص ٣٥٢.

طرق التحليل النحوي:

لم تفرد الدراسات النحوية طرق التحليل النحوي ببحث مستقل في معظم الأحيان ، ويعدّ هذا قصوراً في الجانب التطبيقي لعلم النحو ، ونقصد بطرق التحليل النحوي: الأسلوب اللغوي الذي يعبرّ به المحلّل عن العلاقات النحوية القائمة بين المفردات والتراكيب، وأولُ من تكلم على هذه الطرق ابن هشام الأنصاري؛ إذ أفرد لها باباً مستقلاً أسماه :"كيفية الأعراب" بيّن فيه أن المخاطب بهذا الباب هم المبتدئون[1]، وقد أعطى ابن هشام هذا الموضوع حقّه تقسيماً وتوضيحاً؛ فتحدث عن طرق التحليل الإعرابي للمفردات والجمل والأدوات، وقسّم المفردات ثلاثة أقسام :اللفظ والاسم والفعل،وقسّم طرق تحليل اللفظ ثلاثة أقسام هي : ما جاء على حرفٍ أو حرفين أو أكثر من ذلك[2].

أما ما جاء على حرف فقال عنه :"اعلم أن اللفظ المعبّر عنه إن كان حرفاً واحداً عبّر عنه باسمه الخاص به أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو "ضربتُ":التاء فاعل،أو الضمير فاعل، ولا يقال ت فاعل،.... ويجوز في نحو:"مُ الله " و"قِ نفسك" و "شِ الثوب" و"لِ هذا الأمر" أن تنطق بلفظهما فتقول: مُ :مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن وتقول : قِ فعل أمر ؛ لأن الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الأصل ، وتقول : الباء حرف جر، والواو حرف عطف،ولا تنطق بلفظهما"[3].

وهو بذلك قد جمع تحت اسم الحرف الواحد: الأداة ، والضمير، والاسم، والفعل لأن الحرف يصدق على حروف الهجاء وعلى الكلم أيضاً(الاسم والفعل والحرف)كونها حدود الكلام

---

[1] انظر ابن هشام مغني اللبيب ٣٢٢/٢

[2] انظر: نفسه،٣٢٢/٢-٣٣٠

[3] نفسه ،٣٢٢/٢

وان كانت مختلفة الدلالة. أما ما جاء على حرفين فقال عنه :"وان كان اللفظ على حرفين نطق به ؛ فقيل:قد حرف تحقيق، وهل حرف استفهام، و(نا) فاعل أو مفعول، والأحسن أن تعبّر عنه بقولك: الضمير؛ لئلا تنطق بالمتصل مستقلاً"[1].

وأما ما جاء على أكثر من حرفين فقال عنه:"وان كان أكثر من ذلك نطق به أيضا؛ فقيل : سوف: حرف استقبال، وضرب: فعل ماضٍ"[2].

ثم تابع ابن هشام حديثه على طريقة التحليل الإعرابي للاسم، منبهاً على بيان أمر الوظيفة النحوية ، فقال :"ولا بدّ للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه كقولك:مبتدأ ،خبر،فاعل،مضاف إليه.وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً ،فالاقتصار عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب ، وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عيّن نوعه،فقيل : مفعول مطلق أو مفعول به أو لأجله أو معه أو فيه[3]. فإذا قيل في إعراب (الذي) من قولنا :جاء **الذي** أكرمته أنه اسم موصول وأكتفي به ،فذلك ليس بشيء لأن المعرب لم يحدد موقع الموصول، ولذا عليه أن يقول :اسم موصول مبني في محل رفع فاعل، وكذلك إعراب الاسم المضاف يجب بيان موقعه من الإعراب فاعلاً أو ابتداءً أو غيره، كذلك تحديد المفاعيل لأن لفظة (مفعول) تندرج تحت المفعول به أو لأجله أو معه أو فيه.

أما فيما يتعلق بالفعل فقال عنه:"ينبغي أن تعيّن للمبتدئ نوع الفعل، فتقول :فعل ماض، أو فعل مضارع أو فعل أمر وتقول في نحو "تلظّى" فعل مضارع أصله "تتلظّى"، وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه..... وتقول في المضارع

---

[1] ابن هشام مغني اللبيب ٣٢٢/٢

[2] نفسه ٣٢٢/٢

[3] نفسه ٣٢٣/٢-٣٢٤

المعرب:مرفوع لحلوله محل الاسم وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار أن ،ومجزوم بكذا. ويبين علامة الرفع والنصب والجزم، وإن كان الفعل ناقصاً نصّ عليه فقال مثلاً :كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وإن كان المعرَب حالاً في غير محلّه عيّن ذلك .فقيل في قائم مثلا من نحو "قائمٌ زيد": خبر مقدم، ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي وليتطلب مبتدأه" [1]فهو كما بيّنا قد بنى إجراءات التحليل النحوي على قرائن متنوعة ؛ تشمل طرقاً مختلفة، تتنوع بين طريقة التعبير عن اللفظ المراد تحليله ، وبيان ما يقتضيه من وجه إعرابي ، وبيان نوع الفعل ونوع الحركة الإعرابية وتحديد المفعول ، وبيان الوظيفة النحوية ، وتحديد المفعول ، وبيان الصيغة الصرفية ، إضافة إلى الالتفات إلى موضوع الرتبة بتعيين اللفظ الذي فارق محله الأصلي، أي البحث في العلاقات القائمة بين الكلم ودلائل هذه العلاقات .

هذه النظرة الشاملة تدحض ما زعمه تمام حسان بأن النحاة الأوائل بنوا تحليلهم النحوي بالاتكال على العلامة الإعرابية وحدها.[2]

وقد أفاد فخر الدين قباوة من تقسيم ابن هشام هذا في تعريف التحليل النحوي فقال: "هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية فيها بدلالة المقام والمقال"[3] ، ويقصد بالعناصر اللفظية الاسم والفعل والحرف. والوظيفة التركيبية يعني بها: الفاعل أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر.....إضافة إلى تحديد مباني الصيغ الصرفية لما تقدمه من وظيفة مهمة في عملية التحليل النحوي.

---

[1] ابن هشام مغني اللبيب ، ٣٢٤/٢

[2] انظر حسان ، تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٢،١٨٢

[3] قباوة فخر الدين، التحليل النحوي – أصوله وأدلته، ص ١٤.

الشروح الشعرية:

الشعر ديوان العرب، حفظ مآثرهم وبطولاتهم وخصوماتهم، وقد أهتم القدماء بالشعر روايةً ، وحفظاً واستشهاداً على تقعيد مسائل النحو في مراحل التدوين، ومن مظاهر اهتمام العرب بالشعر: شرح ما استغلق فهمُهُ، وقد بدأ في العصر الجاهلي موجزاً يقف عند دلالة المفردة، أو إيضاح إشارة تاريخية، وفي العصر الإسلامي كان الشعر طريقاً إلى فهم و تأويل آيات القران الكريم،ومعرفة غرائب ألفاظه، فنجد عمر بن الخطاب _رضي الله عنه_ يسأل أصحابه وهو على المنبر عن معنى التخوّف في قوله تعالى:" أو يأخذهم على تخوّفٍ"[1] فسكتوا ،فقام شيخ من هذيل فقال: هذه لغتنا، التخوّف التنقص،قال عمر: فهل تعرف العربُ ذلك في أشعارها؟ قال: نعم، قال شاعرنا زهير:

تخوّف الرّحلُ منها تامِكا قَرِدا كما تخوّف عودَ النّبعةِ السَّفنُ [2]

وهذا عبد الله بن عباس_ رضي الله عنه_ يؤكد ذلك فيقول:" إذا قرأتم شيئاً من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب فإن الشعر ديوان العرب"[3]. وهكذا بدا الاهتمام بالشعر في وقت مبكر ثم توسع ذلك الاهتمام حتى إذا وصلنا إلى أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي حيث نشطت حركة التأليف وانصرف العلماء إلى الاهتمام بالجانب التطبيقي العملي الذي يخرج العلوم من نطاق البحث النظري إلى ميدان الإثبات و التطبيق[4]،فأصبح الشعر آنذاك وسيلة لاجتلاب

---

[1] سورة النحل ، الآية: ٤٧

[2] عطّار، أحمد عبد الغفور ،مقدمة الصحاح،دار العلم للملايين ط٣، ١٩٨٤،ص١٤

[3] القيرواني، أبو علي بن الحسن ابن رشيق،العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد دار الجيل ،بيروت- لبنان،ط٤،١٩٧٢، ١/ ٣٠

[4] انظر، عمري، أحمد جمال، منهج أبي جعفر النحاس في شرح الشعر، دار المعارف- القاهرة ط ١، ١٩٦٣ ، ص١/٦٨ ، و ضيف ، شوقي تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي ، ، دار المعارف، مصر ،ص: ١٤٨

الآراء و المذاهب وعرض الأقوال و الأحكام[1] ، وأصبحت شروح الشعر كتبا لغوية غايتها مسائل النحو و الصرف و عرض آراء النحاة ومناقشتها ، والاستشهاد عليها.

يقول فخر الدين قباوة: " فإذا كثير من كتب الشرح إنما هو متون من اللغة،أو النحو أو التاريخ، أو النقد يصل بين أجزائها أبيات من الشعر"[2]، فظهرت اتجاهات عدة في شروح الشعر[3]،مثل الاتجاه التاريخي، و الاتجاه اللغوي، و الاتجاه النقدي، و أصبح غرض الشارح إبراز ثقافته في ميدان ما، و ما يهمنا في دراستنا هذه هو **الاتجاه النحوي** لصلته الوثيقة بموضوع الدراسة، إذ لا يخلو شرح من شروح الشعر من الاهتمام بقضايا النحو، بل غدا -أحيانا- وسيلة مهمة لخدمة الهدف الأساسي من الشرح وهو إيضاح المعنى وتجليته، لذا طغى الاتجاه النحوي على كثير من الشروح الشعرية خاصة في العصور اللاحقة لمراحل تدوين النحو، وظهور المؤلفات النحوية، فالناظر في شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري، يجد كتابا في النحو التطبيقي، فلا يخلو بيت من الشعر إلاّ ويحلل ويوجه ما فيه من مفردات، تحليلا نحويا، ولعل هذا ما دفع أحد الباحثين إلى القول: " إن تألق الاتجاه النحوي يبلغ مداه على يد أبي العلاء المعري، فهو يستطرد في مسائله ويكثر من مشكلاته"[4] ،ولا غرابة في ذلك فالمعري شاعر لغوي عاش في أواخر القرن الرابع إلى منتصف القرن الخامس(٣٦٣-٤٤٩هـ)،حيث استوى عود النحو العربي، وكثرت المؤلفات فيه،وبرز رجاله وتوسعوا في مسائله ، فوصل النحو إليه ناضجا باتجاهاته ومدارسه وخلافاته، فاطلّع على موروث كبرى المدارس النحوية، فأظهر براعة فائقة في التنظير والتحليل

---

[1] انظر، قباوة، فخر الدين، منهج التبريزي في شروحه و القيمة التاريخية للمفضليات ، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٤، ص ١٠٢.

[2] قباوة، فخر الدين، منهج التبريزي ،ص١١٩

[3] للنظر في هذه الاتجاهات مفصلة، انظر: قباوة فخر الدين، منهج التبريزي في شروحه، ،ص٩٠-١٣١ .

[4] نفسه،.ص،١١٦

والتوجيه وسوق الآراء النحوية، معللاً وموجهاً لما يراه صواباً، ونورد على سبيل المثال تعليقه على كلمة (حبذا) من قول ابن أبي حصينة:

حبّذا العيشُ فيه لو دام ذا الـــ عيش فيه والعمر في عنفوانه[1]

حيث قال: "وحبّذا جعلتا كلمتين كالشيء الواحد، ووقعت بعدهما المعرفة والنكرة مرفوعتين فقيل حبّذا زيدٌ، وحبّذا رجلٌ لقينا اليوم، وعبارة المتقدمين تدل على أن ما بعدها مرتفع بها، وقال قوم: قد تكون مبتدأ بالابتداء، وهي كلمة جرت مجرى المثل الذي يوضع للمذكر ثم ينقل للمؤنث وهو على حاله. أو توضع لمؤنث ثم تنقل لمذكرين وتستعمل للمذكر والمؤنث، ويجب في الحقيقة أن يكون ذا مرفوعا بفعله وهو حبّ ويشار به إلى الشخص أو الشيء، ثم يجئ الاسم مرفوعا بدلا من قولهم ذا.

أما قول الراجز[2]:

باسم الإله ربنا بدينا ولو عبدنا غيره شقينا فحبذا ربّا وحبّ دينا

فإنه جعل (حبذا) كلاما تاما كما يقال (كرُم ذا) و (حسُن ذا) فنصبت ربّا على التمييز، وأضمر في حبّ الثانية الدين كأنه قال: (وحبّ الدين دينا) [3]. ومذهب سيبويه أن (حبّ وذا) مكوّنة من فعل وفاعل حيث قال:" " وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزلة حبّ الشيء ، ولكن ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحده نحو لولا وهو اسم مرفوع"[4]،وقال ابن مالك في شرح التسهيل " والذي اخترته من كون حبّ باقياً على فعليته، وكون ذا باقياً على فاعليته هو مذهب جماعة من النحويين ،

---

[1] انظر: المعري شرح ديوان ابن أبي حصينة ، تحقيق: محمد أسعد طلس، دار صادر ــ بيروت ط٢،١٩٩٩، ٧٥/١

[2] المعري ، شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٦٦/٢

[3] المعري ، شرح ديوان ابن أبي حصينة، ٦٦/٢-٦٧

[4] سيبويه ،الكتاب، ١٨٠/٢

واختيار أبي علي ... وهو ظاهر قول سيبويه [1] ،أي هو جملة فعلية ولكنهما ركّبا معاً فصارا بمنزلة كلمة واحدة، وقد نقد ابن مالك ما ذهب إليه المبرد وابن السراج لجعلهما (حبّذا) اسماً مرفوعاً بالابتداء فقال:" ولا يصح ما ذهبا إليه لأنهما مقرّان بفعلية حبّ وفاعلية ذا قبل التركيب، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنىً ولا لفظاً ، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه" [2].

شروح المعري:

وقفت هذه الدراسة على أربعة شروح للمعري، هي:

- **شرح ديوان المتنبي (معجز أحمد):** لقي ديوان المتنبي عناية واهتماما كبيرين من الشّراح[3] على مدى قرون طويلة، ولعل شرح أبي العلاء من أهم هذه الشروح ،" فقد ألزم نفسه أن يلم بكل شعر المتنبي ويشرحه، ليسهل على الناس مأخذ ديوان عظيم الأهمية لأسلوبه الفني"[4] فلم يقتصر على مقطوعات مختارة، بل تناول شعر المتنبي كاملا. شارحاً ومعللاً ومرجّحاً وناقداً، فالكتاب موسوعة غنية بكل أشكال المعرفة المتعلقة بعلوم العربية.

أما منهج المعري في شرحه للديوان فيقوم على" شرح المفردات اللغوية للبيت أولاً، ثم يتناول النواحي النحوية التي يتطلبها المعنى، ثم يثلث بالمعنى العام للبيت، " وفي بعض الأحيان

---

[1] ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي ، شرح التسهيل ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، طارق فتحي السيد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ، ط١، ٢٠٠١، ٢/ ٣٥٦وينظر : ابن عقيل ، بهاء الدين ، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق وتعليق : محمد كامل بركات ، دار الفكر ــ دمشق، ط١، ١٩٨٢، ٢/ ١٤١

[2] نفسه، ٢/ ٣٥٦

[3] من شروح ديوان المتنبي: شرح ديوان المتنبي للعكبري- تحقيق مصطفى السقا وآخرين- القاهرة١٩٥٦ شرح ديوان المتنبي للنيسابوري، ١٨٦١، شرح ديوان المتنبي للبرقوقي- القاهرة ١٩٣٨ شرح ديوان المتنبي (العرف الطيب) دمشق١٨٧٨

[4] المعري أبو العلاء، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي "معجز أحمد" تحقيق د. عبد المجيد دياب دار المعارف ط٢ ، ١٩٩٢ ، مقدمة المحقق١/ ٦٥

كان ينسيه التفسير اللغوي والنحوي تفسير المعنى العام للبيت"[1]. فالكتاب تطبيق نحوي جعلـه أساسا لخدمة شرح الأبيات الشعرية، لذا كان معجز أحمد من أهم مصادر هذه الدراسة غنىً في المسائل والخلافات النحوية وبسط آراء العلماء وتوجيهها، أو مخالفتها.

ورغم طغيان مسائل النحو على الشرح فإنّ ذلك لا ينفي الاهتمام الواسع بعلوم العربية الأخرى، ومن ذلك مثلاً تعليقه على بيت الديوان:

ليس بالمُنكر أنْ برّزتَ سبقاً غيرُ مدفوعٍ عن السَّبق العِرابُ[2]

يقول:" وهذه الأبيات من بحر الرمل، وأصله فاعلاتن، ست مرات وهو قد جاء بها علـى الأصل ولم يسمع من العرب (إلا) محذوف العروض وهو أن يحذف من الجزء الثالث سبب وهو (تن) فيبقى (فاعلا)ويحول إلى مثل وزنه فيصير(فاعلن)[3]. ولا يكتفي بذلك بل يلتمس العذر للمتنبي يقول:"وعذره أنه صرّع الأبيات من غير إعادة القافية ،وأيضاً فإنه أعتبر الأصل لأنه أصل دائرة الرمل فأتى بها على الأصل؛ليعلم أن أصلها ذلك"[4].

وفي ميدان النقد نراه يذكر الآراء حول شرح معنى معيّن ثم يوجه المعنى بما يراه مناسباً. قال المتنبي :

أهلاً بدار سباكَ أغيدُها أبَعْدَ ما بانَ عنك خُرَّدُها[5]

---

[1] المعري ، "معجز أحمد" مقدمة المحقق ١/ ٦٩

[2] المتنبي،أبو الطيب ،أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي ، تحقيق وتعليق ، عبد الوهاب عزام ، دار المعارف للطباعة والنشر ـ سوسة ـ تونس، ط٢،١٩٩١، ص: ١٣٢

[3] نفسه ٢/١٦٠، وينظر أمثله ذلك ٢/٢١، ٢/٣٨، ٢/ ٤٠٨ ، ٣/١٤٠

[4] المعري، معجز أحمد،٢/١٦٠،والتصريع هو اختلاف القافية

[5] الديوان ، ص٢

فعلق عليه قائلاً: "وفي قوله أبْعَدَ أوجه وروايات ،والذي عليه أكثر الناس الاستفهام ،وفيه ضـــربان من الفساد: أحدهما في اللفظ ،والثاني في المعنى ؛والذي في اللفظ من الفساد هو:أن تمـــام الكـــلام يتعلق بالبيت الذي بعده وذلك عيب عند الرواة يسمونه [المضمن] والمبتور ...والضرب الثاني من الفساد؛ في المعنى وهو أنه إذا كان أبَعْدَ فِراقهم تهتم وتحزن ؟ كان محالاً من الكـــلام، والروايـــة الصحيحة:"أبعَدُ ما بانَ"بضم الدال "[1] ، أي أبعدُ شيء فارقك جواري هذه الدار.

ونجده أحيانا يوازن بين شعر المتنبي وغيره من الشعراء – ورغم تعصبه الشديد للمتنبي – فهو يشير في مواضع مختلفة إلى سرقة المتنبي من غيره ،أو يفضّل قولاً لشاعر ما على بيت من شعر المتنبي ،ومن ذلك تفضيله قول الحكمي:

ملكٌ تصوّر في القلوب مثالُهُ فكأنه لم يخل منه مكانُ[2]

على قول المتنبي:

صدق المخبِّر عنك دونَك وصفُهُ من بالعراق يراك في طرسوسا[3]

ويعلّل ذلك قائلاً: "وقول الحكمي أبلغ وأحسن ؛لأنه عمَ جميع الأماكن والمتنبي اقتصر على العراق وطرسوس "[4] .وفي ثنايا الديوان مسائل كثيرة متعلقـــة بالـــسرقات الـــشعرية أو نقـــد التراكيـــب النحوية[5].

---

[1] المعري، معجز أحمد ،١٣/١

[2] انظر البيت أبو نواس ، الحسن بن هانئ ، ديوان أبي نواس ، محمد غنيمي هلال ، دار صادر ،بيـــروت ، ص: ٦٤٣ : المعـــري ، معجز أحمد ،٢١٨/١، و العكبري ، أبو البقاء ،شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المسمّى بالتبيان في شرح الديوان ، ضـــبطه وصـــححه ووضع فهارسه : مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري و عبدالحفيظ شلبي ، شركة مكتبة ومطبعـــة مـــصطفى البـــابي الحلبـــي ،مـــصر ط٢،١٩٥٦، ٢٠٠/٢

[3] الديوان ، ص: ٥٤

[4] المعري، معجز أحمد ،٢١٨/١.

[5] انظر أمثلة على ذلك ،٢/١،٣٦٩/٣،١٩٩/٣،٣،١٤٦/٣،٣٠٢/٣٠٢.

- **شرح ديوان البحتري (عبث الوليد):** وهو شرح يُعنى بمعاني بعض الأبيات من ديوان البحتري؛ إذ لم يتتّبع فيه المعري شعر البحتري كلّه، وإنما اقتصر على الأبيات المُشكلة في المعنى والإعراب.يقول محقق الشرح :"ولم يقتصر أبو العلا على ما أثاره خصوم البحتري من" لحنه "أو أخطائه وإنما راح يتتبع ديوانه ويشير إلى كلّ ما يلاحظه فيه من مشكلات تدعو إلى إيجاد وجه لها "[1]. ورغم منهج المعري الانتقائي للأبيات فإن الشرح ضمّ ثروة خصبة من المسائل النحوية والصرفية، ومسائل العروض والقافية، علاوة على أنّ الشرح يكشف الكثير من الاتجاهات النقدية والآراء التي دارت حول شعر البحتري.

أما الذي يشد الانتباه في هذا الشرح ،فهو العناية الواسعة بالمسائل الصرفية خاصة،إذ قام منهجه على إبراز الألفاظ الواردة في البيت المراد شرحه؛ فيعمد إلى شرح ألفاظ البيت شرحاً صرفياً بحتا في أحيان كثيرةٍ ،بل قد يقتصر على تحليل البنية الصرفية لكلمةٍ ما في البيت دون الالتفات إلى المعنى العام، من ذلك تعليقه على كلمة "الآراء "من قول البحتري :

في عارضٍ يدق الرّدى ألْهَبتُه بصواعق العزمات والآراءِ[2]

يقول :"الأصل أن يكون بعد الراء من الآراء همزة ،فيقال "الأرءاء" ويجوز الآراء على القلب كما قالوا :الآسار جمع سؤر ؛أي بقية ،والقلب في الآراء أوجب ؛لأنه في الكلمة ثلاثُ همزات "[3]. وهنا ينتهي شرح البيت مكتفياً بالتعليق على كلمة (الآراء) لبيان أصلها وعلة القلب فيها.

---

[1] المعري، عبث الوليد، مقدمة المحقق ص٦

[2] الديوان ،٢٧/١

[3] المعري، عبث الوليد، ١١-١٢، وينظر أمثلة على عناية المعري بالناحية الصرفية في الشرح على سبيل المثال لا الحصر، ص٣٤، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٧١، ١٠٢، ١٠٣، ١٥٩، ٢٣٠.

هذه العناية الواسعة بمسائل الصرف لا تعني إهمال الجانب النحوي للتراكيب ،يقول في إعراب كلمة (طعامٌ) من قول البحتري :

يوم سبتٍ وعندنا ما كفى الحـ ـرّ طعامٌ والوردُ منّا قريبُ[1]

"كان في النسخة "طعامٌ" مرفوعاً ،وعلى وجه جيّد ،ورفعه على جهتين :إحداهما أن يكون طعامٌ بدلاً من قوله ما كفى ثم يبتدئ قوله "والورد منا قريبُ" فتكون جملة أخرى غير متعلقة بقوله ما كفى ،والجهة الأخرى أن يكون طعامٌ وما بعده إلى آخر البيت تفسيراً لقوله :ما كفى الحرّ"ولو نصب طعاماً لكان وجهاً حسناً،ونصبه على وجهين: التفسير والحال ،ولا يكون الورد داخلا في معنى قوله ما كفى"[2].فهو يجيز الرفع والنصب في (طعامٌ) معلِّلا الجواز في كلتا الحالتين. ومما تجدر الإشارة إليه أن اهتمامه بالمعنى الدّلالي ، والمعنى العام للبيت كان قليلاً وفي مواضع محدودة لذا يمكننا القول إن هدف المعرّي في شرحه هذا إظهار براعته في ميدان التحليل الصرفي بمرتبةٍ أولى ثم النحوي .

– شرح ديوان حماسة أبي تمّام:

من بين المجموعات الشعرية المختارة التي نالت حظاً وافراً من عناية شراح الشعر حماسة أبي تمام، وجمع أبو تمام في هذا الديوان ما اختاره من مقطعّات الشعر لشعراء من عصور متفاوتة فتجد الشاعر الجاهلي والمخضرم والإسلامي . وقد أجمع الباحثون على قيمة الحماسة حتى قيل :"إن أبا تمام في اختياره أشعر منه في شعره "[3].

---

[1] الديوان، ٨٨/١

[2] المعري، عبث الوليد ،ص٨٣.

[3] حاجي، خليفة،كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار الفكر ،١٩٨٢ ،ص٦٩١.

أمّا شرح أبي العلاء المعري على الحماسة ،فقد كان موجزاً "لا يعدو أن يكون مجرد تعليقات ،وكثيرٌ من الأبيات تدرج ولا ينوبها إلا سطر واحد من الشرح، بل إن بعض الأبيات تدرج دون شرح أو تعليق"[1] وأشارت بعض المصادر إلى أن شرح أبي العلاء هو استكمال لشرح أبي رياش على الحماسة. وتميل الدراسة إلى هذا الرأي بأدلةٍ عقليّة و نقلية ، أما الدليل العقلي فهو ما عرف عن المعري في شروحه من استطراد في الشرح وإثارة للقضايا النقدية واللغوية والنحوية ، أمّا الدليل النقلي فهو ما أورده ياقوت الحموي من أن هذا الشرح يقع في أربعين كراسة[2] . لذا من الراجح إن يكون عمل أبي العلاء مكمّلاً واستدراكاً لشرح أبي رياش. ورغم ما في شرح أبي العلاء من نقص أو إهمال لبعض أبيات الحماسة فلا يعني ذلك خلو الشرح من القضايا اللغوية و النحوية المهمة فمن ذلك تعليقه على بيت الحماسة:

هُما خطّتا إمّا إسارٌ و منّةٌ و إمّا دمٌ و القتلُ بالحرِّ أجدرُ[3]

فقال بشأن (إسارٌ): ومن جرّ فأمره واضح، وذلك انه حذف النون للإضافة، ولم يُعتد بـ "إمّا" فاصلاً بين المضاف و المضاف إليه، و إمّا الرفع (فطريق) المذهبِ فظاهرُ أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة .... قال ابن جني ويجوز عندي فيه وجه آخر أعلى من هذا لضعف حذف نون التثنية وهو أن يكون أراد الحكاية كأنه قال: هما خطّتا قولكِ إمّا إسارٍ ومنةٍ، فتحذف النون على هذا للإضافة البتة[4] ،ومثله بيت الكتاب:

---

[1] المعري ،أبو العلاء ،شرح ديوان حماسة أبي تمام ،تحقيق : حسين محمد نقشة ،دار الغرب الإسلامي ،بيروت-لبنان ١٩٩١ ،مقدمة المحقق ١/٣٤.

[2] انظر الحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله – معجم البلدان،دار إحياء التراث العربي- بيروت ١٩٧٩، ٣/١٥٧

[3] المعري ، شرح الحماسة، ١/ ٦٨، والبيت لـ ثابت بن جابر المعروف بـ تأبّط شراً

[4] المعري، شرح الحماسة ١/٦٨-٦٩

ولقد أبيتُ من الفتاةِ بمنزلٍ فأبيتُ لا حرجٌ و لا محرومُ[1]

فهو يكتفي بالوقوف عند كلمة (إسارٌ) ليعرض أوجه الخلافات النحوية، ويستشهد على كل وجه بشاهد من شعر العرب دون أن يبين أي مذهب يتبع ،وأمثلة ذلك كثيرة في الشرح[2].

ـ **شرح ديوان ابن أبي حصينة:** وهو شرح موجز يقصد أبياتاً مختارة ليفسّر غريب كلماتها فهو شرح فقهي لغوي أكثر منه نحوياً أو عروضياً أو تاريخياً [3] لذا كانت مسائل النحو فيه موجزة لا تعدو بضع مسائل وقفت الدراسة عليها[4].ومما يشدّ الانتباه في هذا الشرح أننا نجد المعرّي يفسّر كلمات لا وجود لها في القصيدة المختارة، ويعلل ذلك محقق الشرح [5]: بأنه يعود إمّا لفقدان البيت من النسخ التي وصلت إلينا ،وإما إلى أن أحد نسّاخ الشرح قد أضاف هذه المفردات وفسّرها اعتباطاً، ومن ذلك شرحه لبيت جرير:

و كأنَّ عافية النّسُورِ عليْهمُ حِجٌّ بأسفلِ ذِي المجازِ نزولُ[6]

فبعد أن يبيّن معنى (الحج) الوارد في البيت ، ينتقل إلى بيان دلالة بعض الألفاظ غير الواردة في البيت الشعري فيقول:" و (الفجُّ) الطريق الواسع في الجبل، و(السحيقُ) البعيد، ومنه قولهم: سُحقاً وبُعداً،و (الحَدَبُ) الغليظ من الأرض "وفي الكتاب العزيز(من كل حدب

---

[1] الأخطل ، غياث بن غوث ، ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ط١،١٩٨٦، ص: ٣٠٥وروي صدره:

ولقد أكون من الفتاة بمنزلٍ ، وانظر الشاهد: سيبويه الكتاب، ٨٤/٢

[2] ينظر امثلة ذلك المعري: شرح الحماسة ٨١/١، ١/ ١١٧ ، ١٢٥/١، ١٤٧/١، ٧٤٣/٢، ٧٦٦/٢

[3] المعري شرح ديوان ابن أبي حصينة، مقدمة المحقق ١٦/٢

[4] انظر المعري،شرح ديوان ابن أبي حصينة ، ١٧/٢، ٣١/٢ ،٤٧/٢-٦٦/٢-٦٧، ١٤٦/٢، ١٥٠/٢

[5] نفسه،مقدمة المحقق ١٦/٢

[6] جرير،أبو حرزه ، ديوان جرير، شرح: يوسف عيد ، دار الجيل ، بيروت ط١،١٩٩٢، ص: ٥٩٣.

ينسلون)،أي من كل طريق غليظ في الأرض[1] ثم يستطرد ليقدم شاهداً على كلمة (الحدب) وهو قول عنترة:

فما رعَشَتْ يداي و لا ازدهاني تكاثُرُهُم عليّ من الحِدَابِ[2]

يقول: يريد جمع (حَدَب) ويجوز أن يكون قوله تعالى: (من كلّ حدبٍ) يعني (من كلّ قبرٍ) لأن القبر يكون مرفوعاً على ما حوله فكأنه شبّه بالغليظ من الأرض[3] ثم ينتقل إلى معنى لفظة (الكعبة) ليبين أصل دلالتها وما طرأ عليها من تطور دّلالي، فيقول"و (الكعبة) في أصل كلامهم كل بيت مربّع، وكانت للعرب في نجران كعبة يسمونها (كعبة نجران)[4]. ثم يبين أصل دلالة الحجاز فيقول:" والحجاز سُمي حجازاً لأنه احتُجِز بالحرار الخمس وهي:حرّة ليلى وحرّة واقم وحرّة راجل وحرّة النار وحرّة بني سليم ،وقيل سمّي حجازاً لأنه يحْتَجز بين نجدٍ و السّراة"[5].

هكذا تناول المعري شرح ديوان ابن أبي حصينة، غايته الأولى إظهار دلالة المفردات وبيان أصولها وتطورها؛ فقادته كلمة (الحج) الواردة في بيت جرير إلى أن يتعرض لمعنى الفج و السحيق،و الحدَب والكعبة والحجاز ...مبيناً أصول هذه المفردات وتطورها مما يجعل الشرحَ معينا خصباً في دراسات التطور الدّلالي،أمّا ميدان هذه الدراسة فهو العناية بالقضايا النحوية التي أخذت نصيباً وافراً من جهد المعري، فكانت شروحه ميداناً للتنظير والتطبيق النحوي في عصر نضجت فيه الدراسات النحوية ومؤلفات النحو،فقامت هذه الدراسة على بيان القرائن النحوية التي اتكأ عليها

---

[1] انظر المعري،شرح ديوان ابن أبي حصينة ،٢/٢١٥

[2] لم أجد هذا البيت في ديوان عنترة.

[3] المعري،شرح ديوان ابن أبي حصينة ، ٢/٢١٥

[4] المعري،شرح ديوان ابن أبي حصينة ، ٢/٢١٥

[5] نفسه ،٢/٢١٦

المعري في تحليلاته، محاولةً مدّ جسرٍ بين ما سُمّي بنظرية القرائن عند المحدثين ونظرية العامـــل النحوي عند القدماء.

الفصل الأول: القرائن اللفظية في التحليل النحوي.

- أولاً: العلامة الإعرابية.

- ثانياً: الرتبة.

- ثالثاً: الصيغة الصّرفية.

- رابعاً: المطابقة.

- خامساً: الرّبط.

- سادساً: التلازم.

- سابعاً: الأداة.

القرائن اللفظية في التحليل النحوي:

اعتمد النحويون في تعيين الوظيفة التركيبية للمفردة المُحلَّة على مجموعة من القرائن لتكون عوناً لهم في الوصول إلى تحليل نحوي سليم، وعلى الرغم من أن النحاة الأوائل لم يصرحوا بهذه القرائن في أثناء التحليل فإن كتبهم لا تخلو من إشارات إليها، ونقصد بالقرائن هنا: الدلائل التي اعتمد عليها النحاة في إجراءات بيان الوظيفة النحوية للمفردة المحللة،والدليل لغة هو"الهادي والمرشد ،وفي الاصطلاح: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر "[1]والقرينة كذلك "هي الأمر الدال على الشيء لا بالوضع ... وهي قسمان: حالية و مقالية، وقد يقال لفظية ومعنوية"[2]، فمفهوم القرينة يوازي مفهوم الدليل ؛لأنهما يجتمعان على معنى ما يلزم العلم به العلم بشيء آخر ،ومن هنا قال ابن جني في جواز حذف الجملة والمفرد والحرف والحركة بأنه لا يكون إلاّ عن دليل[3]، أي عن قرينة دالة على المحذوف.

ويتحدث ابن هشام عن أدلة الحذف فيذكر نوعين من الأدلة هما الصناعي وغير الصناعي ،وينقسم الثاني عنده إلى حالي ومقالي ، ثم يتكلم عن الدليل اللفظي ويدرجه تحت الدليل المقالي ويعلق على قولهم:لا تدن من الأسد يأكلْك بقوله:وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدّر الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية" [4]،وهو مرفوض عند الجمهور.

---

[1] التهانوي ،محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ٧٩٧/١.

[2] نفسه، ١٣١٥/٢.

[3] ابن جني، الخصائص، ٣١٦/٢.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب،٢/ ٢٦٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن المحدثين عباس حسن الذي جعل الدليل والقرينة شيئاً واحداً[1]، ومنهم فخر الدين قباوة الذي عدّ الأدلةَ قرائنَ في الوقت نفسه ، فقال:" يعتمد المحلّل للإعراب أيضا على أدلة و قرائن حالية ومعنوية و لفظية وتركيبية، منها العامة ومنها الخاصة"[2]،ومن ثمّ فإنه يمكننا أن نعدّ القرائن ضمن الدلائل ، وعلى ذلك نقسم الدلائل إلى قسمين: حالية (مقامية)، و مقالية (لفظية) .

وكنّا قد بينّا أن الأصول هي أساس العلم ومنطلقه ، لذا يمكننا الزعم أن الفرق بين الأصول والأدلة أن الأولى تعنى بمعرفة قرائن العلم وما يبنى عليه فإذا أفدْنا من هذه الأصول في التحليل النحوي أصبحت أدلةً.

ويمكن القول أنّ الفرق بين القرينة والدليل أن الدليل بالوضع ، والقرينة ليست بالوضع ، ولكن للتماس الدلالي بينهما فقد استخدما مترادفين .

لقد تحدث عن القرائن اللفظية معظم من درس الأدلة والقرائن من المتقدمين[3]والمحدثين غير أن القدماء لم يقدّموا لنا تعريفاً للقرائن اللفظية وإنما اقتصروا على ذكرها في معرض حديثهم عن مسألة نحوية أو باب نحوي ،أمّا المحدثون فقد حاولوا أن يقدموا تعريفات للقرائن اللفظية ومنهم تمام حسان الذي رأى أن " القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة هي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف ، من ذلك مثلاً اشتراط صيغة صرفيّة ما لتكون مبنى لباب نحوي ما؛ أي قرينة لفظية على ذلك الباب "[4].

---

[1] انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر ط٤، ١٩٧٣، ٥٦/٢، ٢١٩.

[2] قباوة فخر الدين ، التحليل النحوي، أصوله وأدلته، ص١٧١

[3] ينظر، ابن جني –الخصائص ١١٠/١، و ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي،شرح المفصل ،عالم الكتب -- بيروت ٩٤/١ابن هشام مغني اللبيب، ٢٦٠/٢ -٢٦١

[4] حسان تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص٨٦

وتابعه في ذلك تلميذه محمد حماسة عبد اللطيف فقال :"إن ثمة عناصر منطوقة تؤدي دوراً خطيراً في تماسك بناء الجملة وهي القرائن اللفظية"[١]، وعرّفها فخر الدين قباوة قائلاً:" الأدلة اللفظية هي ظواهر التصويت والتنسيق والصياغة والتوفيق "[٢].

و الملاحظ على هذه التعريفات أنها مستمدة من أنواع القرائن إلاّ أنها تذكر قرائن وتغفل أخرى، أو ترتكز على مفاهيم عموميّة ، لذا يمكن للدراسة أن تخلص إلى أن القرائن اللفظية ما هي إلاّ مجموعة من المحدّدات الملفوظة التي تشكل بتضافرها دليلاً على توجيهٍ نحويٍ معّين وفق نظام اللغة العام المشتمل على النظام النحوي والصرفي والصوتي والدّلالي.

أما أنواع القرائن اللفظية فهي تقل أو تكثر عند النحاة المتقدمين والباحثين المتأخرين فهي ثماني قرائن عند تمام حسان هي: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط و التضام و الأداة و النغمة [٣] . وتابعه محمد حماسة مستثنياً قرينة الأداة[٤].

وقسّمها فخر الدين قباوة إلى قسمين: إيجابية وسلبية ، وتشمل الإيجابية: العلامة الإعرابية والرتبة و المطابقة وطرق الربط و النغمة ،أمّا السلبية: فهي قرينة التنافي[٥].

وجعلت الدراسة القرائن اللفظية في مصادر البحث سبعة قرائن ،مستثنيةً قرينة النغمة لارتباطها بمقام الحال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

١ عبد اللطيف ،محمد حماسه ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ٢٠٠١، ص١١١

٢ قباوة فخر الدين ، التحليل النحوي، أصوله وأدلته، ص١٧٧

٣ حسان ،تمام ، اللغة العربية، معناها ومبناها ، ص ٢٠٥

٤ انظر: عبد اللطيف ،محمد حماسه، العلامة الإعرابية، ص١١١

٥ انظر: قباوة فخر الدين، التحليل النحوي أصوله وأدلته ،ص ١٧٩،١٧٧، ١٨١،١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧

أولاً:قرينة العلامة الإعرابيّة:

لم تلقَ قرينة من قرائن التحليل النحوي من العناية في تاريخ الدراسات النحويـــة قـــديماً و حديثاً ما لقيته العلامة الإعرابيّة ،حتى لقد سمّي النحو باسمها :علم الإعراب و جعلوها نظرية كاملة سمّوها نظرية العامل، وقد عُرّف الإعراب بوصفه لفظياً على أنه"اثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامـــل في آخر الكلمة أو ما نُزّل منزلته"[١].

وخلص جمهور القدماء إلى أن العلامة الإعرابية أهمّ وسيلة فـــي التميـــز بـــين المعـــاني المختلفة؛ فقد ربط سيبويه بين المعنى والعلامة الإعرابية في مواضعَ كثيرةٍ من الكتاب[٢] ، وقـــال ابن فارس:" إن الإعراب هو الفارق بين المعاني"[٣] وقال في موضع آخر: " فأما الإعراب فبه تميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين"[٤].

وأفرد لها الباحثون في العصر الحديث كتباً ودراساتٍ تحدّثت عن أهميتها تارةً ، وقلّلت من شأنها تارةً أخرى ،ووقفت أحياناً موقفاً وسطاً بينهما ؛ فذهب محمد خير الحلواني إلى أن " الإعراب وسيلة تعبيرية يحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة ،وعلة ذلك أن اللغات الأخرى غير المعربة تجعل بناء الجملة ونظامها قائماً مقام الإعراب ،أما العربية فنظام الجملة فيها مرن لا يلتزم حـــدودا صارمة،لأن الإعراب هو الذي يدل السامع على الفاعل والمفعول والتمييز"[٥]،وهذا عائدٌ إلى ارتباط

---

[١] الكفوي ،الكليات، ٢٧٧/١.

[٢] انظر :سيبويه، الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦/١، ٦٥/٢، ٧٤/٢، ٤٩/٣

[٣] ابن فارس، أبو الحسين أحمد ، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربيّة، ص٥٥

[٤] نفسه ، ص ٣٠٩

[٥] الحلواني محمد خير ، أصول النحو العربي،جامعة تشرين اللاذقية ،١٩٧٩، ص١٣٦ ، وينظر : بكر محمد صلاح الدين ، نظـــرة فـــي قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة و الحديثة، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت،الحولية الخامسة ١٩٨٤، ص٣٢-٣٧

علامة الإعراب بنظرية العامل ،إذ إن تغيير أواخر الكلم يرجع إلى اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً"[1].

و قد بقي العامل النحوي أساساً قامت عليه نظرية النحو العربي إذا استثنيا محاولة ابن مضاء إلغاءها [2]. أما قطرب فقد رأى أن علامات الإعراب ما هي إلاّ تكتيك صوتي قوامه وصل الكلام بعضه ببعض ، وأنه لا علاقة بين العلامة الإعرابيّة والمعنى، قال بهذا الخصوص:" وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ،وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام"[3] وقد تابعه في ذلك بعض المحدثين منهم إبراهيم أنيس ومحمد البنا حيث ذهبا إلى: أن العلامات الإعرابية لا تعدو أن تكون فواصل صوتية في غالب أمرها[4] ، ومن ثم فإن العلامات الإعرابية تمثل حدودا للأبنية داخل الجمل وعملها الوحيد هو تقسيم هذا البناء إلى وحدات صغيرة هي الكلمات وتفصل بينها العلامة الإعرابية[5].

---

[1] انظر:الأزهري، خالد بن عبد الله ،شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان– ط١ ،٢٠٠٠، ٥٦/١

[2] حيث دعا إلى إلغاء نظرية العامل في كتابه " الرد على النحاة" يقول فيه: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما استغنى النحو عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب و الخفض و الجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي وأن الرفع يكون بعامل لفظي و معنوي" انظر ذلك مفصلاً: القرطبي ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق محمد حسن إسماعيل دار الكتب العلمية ، بيروت _لبنان ط١ ٢٠٠٧م ص ١٣-٣٠.

[3] الزجاجي أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت–ط٣ ،١٩٧٩، ص٧٠-٧١

[4] انظر: أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة ، مكتبة الانجلو المصرية ط٦ ١٩٧٨،ص ٢٣٧-٢٤٩ حيث جعل الحركات فواصل صوتية غايتها الوصل بين مفردات الجملة.والبنا، محمد إبراهيم ، الإعراب سمة العربية الفصحى ، دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨١، ص٣٤.

[5] انظر:البنا محمد إبراهيم ، الإعراب سمة العربية الفصحى، ص ١٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا يعني أن حركة الآخر وجدت لوصل الكلام، وقد ردّ خصوم قطرب رأيه هذا، إذ إنه لو كان صحيحاً لجاز جرّ الفاعل ونصب المبتدأ ورفع المضاف إليه ،لأن الحركات تصبح حينئذٍ فواصل صوتية تقوم على تعاقب الحركة والسكون.

ومن الجدير بالذكر أن الحركات الإعرابية في أصل وضعها لم تكن مرتبطة بوظيفة نحوية معينة ولكن لمّا كثُر ارتباط الفاعل بالضم والمفعول بالنصب أصبحت الحركة قرينة على الباب النحوي ،ودليل عدم كونها أصلاً قول العرب: كسر الزجاجُ الحجرَ ، وخرق الثوبُ المسمارَ فلما كثر ارتباط العلامة الإعرابية بوظيفة نحوية معينة أصبحت علامة عليها بحكم العادة ، قال فندريس: "ولعل الإعراب في الهندية الأوربية والسامية إنما نشأ من إلصاق عناصر مستقلة التكوين إلى الأصل وهي عناصر كانت تحوم حوله ثم التحمت به على مرور الزمن"[1] .

ورغم أن تمام حسان حاول أن يلغي نظرية العامل، فإنه وقف موقفاً وسطاً في بيان أهمية قرينة علامة الإعراب حين قررّ " أن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ...تضافر القرائن ، وهذا القول صادق على كلّ قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية "[2].

وأولُ ما يطالعنا في مصادر البحث من أمثلة التحليل النحوي بالاعتماد على قرينة العلامة الإعرابية إعراب كلمة (أفقِدُها) من قول المتنبي:

يا حادِيَيْ عيرَها وأَحْسَبَني أُوجدُ ميتاً قُبيلَ أفقِدُها[3]

إذ يرى المعري أن "الأصل فيه النصب لأنه أراد قبيلَ أنْ أفقدَها، إلا أنه حذف (أن) وردّ

---

[1] جوزف ، فندريس ، اللغة ، ترجمة :عبدالحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٥٠، ص:٢٢٤

[2] حسان، تمام ،اللغة العربية معناها ومبناها ، ص٢٠٧.

[3] الديوان، ص٢.

الكلام إلى أصله وهو الرفع"[1]. فكانت العلامة الإعرابية أساساً مهماً في إعراب الفعل (أفقِدُها) إذ الأصل أن ينصب بـ (أن) وهو الغالب في الاستعمال اللغوي،ويضاف إلى ذلك دور السياق الذي يفرض أن يكون الظرف (قبيل)مضافاً لعدم وجود التنوين ،فالمضاف إليه يجب أن يكون اسماً، وعليه يجب تقدير حذف أن حتى يصح إضافة قبيل إلى الاسم.

وقد جعل سيبويه رفع الفعل (يحفرُها) من قولهم : مره يحفرُها، من باب القليل، فقال: "وهو في الكلام قليلٌ،لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب"[2].فالذي ذكره سيبويه أنه لا يكاد يتكلم به هو على هذا ،لأنه أقام الفعل مقام الاسم. وقد وصف الرفع بالقلة على أساس أن الفعل (يحفرُها) ليس مستأنفاً بل معمولاً للفعل قبله. ومثل ذلك إعراب الفعل (تنوء) من قول البحتري :

أمّا مصافحةُ الوداعِ فإنّها ثَقُلتْ فما اسطاعت تنوءُ بها يدي[3]

إذ جاء الفعل المضارع (تنوءُ) مرفوعاً ،وتقديره النصب بأن، (أن تنوء)،وأجازه بدلالة علامة الرفع ،فقال:"ولا يمتنع أن يجعل الكلام على غير حذف ويكون قوله :" تنوءُ بها، في موضع الحال"[4]، فهو يستند إلى العلاقة النحوية بوقوع الفعل (تنوء) معمولاً لما قبله فتقدر أن، أو ليس معمولاً بـ أن فيكون حالاً ،ويعلّل ذلك بتغير علامة الإعراب و تضافر قرينة الرتبة بوقوع الفعل موقع الحال، ولعل الصحيح أن نجعل الفعل الثاني بدلاً من الأول لأنهما بمعنى واحد ، لأنه لا معنى

---

١ المعري، معجز أحمد، ١٥\١-١٦.

٢ سيبويه، الكتاب،٩٩\٣، وقد أجاز الكوفيون النصب على تقدير أن المحذوفة، أنظر:ابن الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير – القاهرة،المسألة رقم(٧٧).

٣ الديوان، ٣٤٨/١.

٤ المعري، عبث الوليد،ص١٨٤، وينظر: المعري، شرح ديوان ابن أبي حصينة ١٥٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لتقدير حرف النصب (أن)، فلا معنى لـ : ما استطاعت النوء بها يدي ، وعلى ذلك يكون الفعل مرفوعاً ، فينتفي تقدير الحرف المحذوف.

ومثل ذلك ارتفاع الفعل (يقولُها) في قول البحتري:

بدائعُ تأبى أن تبينَ لشاعرٍ سواي إذا ما رام يوماً يقولُها[1]

حيث ارتفع الفعل لحذف حرف النصب، وقد وصفه المعري بالرداءة فقال:" أراد أن يقولَها فحذف أن وهو جائز إلاّ أنه رديء"[2]، وذلك أنه وضع الفعل موضع الاسم فكان رديئاً.

ويكثر دور قرينة العلامة الإعرابية في باب الحذف والتقدير، فيُقدّرُ المحذوف اسماً أو فعلاً أو حرفاً ليتوافق و العلامة الإعرابية،"فالحركة الإعرابية لها أثرٌ في الإفصاح والإبانة عمّا في النفس من معنى فيكون تغيرها محقّقاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه..... فإذا قال المتكلم –مثلاً– الأسدُ (بالضمة) فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير، ولكنه إن قال: الأسدَ (بالفتحة) فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير"[3]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا بدَّ من تضافر قرينة النغمة للدلالة على معنى التحذير ؛لأنه ليس بالضرورة أن يكون قولنا: الأسدَ منصوباً على التحذير ، فقد يكون مفعولاً عادياً لا تحذير فيه ،أي رأيت الأسدَ ، فالتحذير يكون بالنصب، وبالرفع أيضاً ، حيث روي عن الفراء أنه قال :"" كل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز، فإنّ العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير" [4].

---

[1] الديوان ٢/ ٢٨٩، وروي: أن تدينَ لشاعرٍ

[2] المعري، عبث الوليد، ص٤٢٠.

[3] عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها–منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدّه–السعودية ط، ١٩٨٤، ص ١٥٧.

[4] الأشموني ، أبو الحسن ، علي نور الدين ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، حققه وشرح شواهده ووثّق آراءه وعرّف بالنحاة ووضع فهارسه : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث ٣/٣٦٠.

وجعل سيبويه الرفع والنصب على ما يقوم بالنفس، فنقول خيرَ مقدمٍ، وخيرُ مقـدمٍ،"فـإذا رفعت هذه الأشياء، فالذي في نفسك ما أظهرت وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرت، وهو الفعل، والذي أظهرت الاسمُ"[1] . فهو إعادة تأويل أو إرجاع للكلمات المحذوفة من النص اللغـوي ليكون نظام الجملة متوافقاً وما قرره النحاة من قواعد، ولا يكون الحذف إلاّ عن دليل، قـال ابـن جني:"قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلاّ عـن دليـل"[2] . ومن هذه الأدلة العلامة الإعرابية باعتبارها قرينةً دالة على المحذوف اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

فالحذف ظاهرة تستدعي التأويل والتقدير وهو من شجاعة العربية[3] بل "هو ضرورةٌ فـي العربيّة لكثرة الإيجاز فيها والحذف"[4] ولا سيّما أن الشعر من طبيعته الإيجاز الـذي يكثـر معـه الحذف لذا فإن الحذف يتناول مختلف أنواع الوظائف النحوية فيكون في الإسـناد وفـي متعلقـات الإسناد وفي الأساليب وفي الأدوات[5] ،وهو عملية استبدال عنصر بعنصر ، ولكن الاستبدال هنـا سلبي، فالبديل هو الصفر والحذف فراغ بنيوي يحيل على ما سبق ، فهو عنـصر مـن عناصـر التماسك النصي . وقد جعل أهل البلاغة الحذف من عناصر البلاغة، قال الجرجاني: "هو بابٌ دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر"[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب ٢٧١/١، ٢٨٢

[2] ابن جني، الخصائص،٣٦٢/٢.

[3] انظر: ابن جني الخصائص ٣٦٢/٢، ٣٨٣.

[4] ناصف علي النجدي، من قضايا اللغة والنحو- مكتبة نهضة مصر بالفجالة، ص ٨٣

[5] وهو تقسيم مستمد من د.مصطفى جطل في كتابه نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، منشورات جامعة حلب ــ كليّة الآداب ، ١٩٧٩/١٩٨٠

[6] الجرجاني، ، دلائل الإعجاز،ص ١٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الحذف في باب الإسناد فيشمل أحد ركني الجملة الإسمية أو الفعلية الأساسيين وهما المسند والمسند إليه(المبتدأ /الخبر) (الفعل/الفاعل)[1] ويشمل كذلك حذف أحد معمولي الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة والشروع، إذ يدخل الحذف أحد ركني الإسناد فيكون الحذف نفسه(البديل الصفري) دليلاً على الركن الموجود، أي أن الحذف يحيل على المحذوف.

ومن الأمثلة على تقدير الركن المحذوف مبتدأً أو خبراً أو فعلاً: تقدير المبتدأ في قول المتنبي:

فؤادٌ ما تسليّه المُدامُ وعُمْرٌ مثل ما يَهَبُ اللئامُ[2]

فقال:" فؤاد خبر ابتداء محذوف وتقديره فؤادي فؤادٌ،وهذا فؤادٌ وكذلك في قوله وعُمْرٌ"[3] ودليله في ذلك وجود الاسم المرفوع (فؤادٌ) إضافة إلى قرينة الصيغة كون (فؤاد) نكرة لا تصح أن تكون مرفوعةً على الابتداء، إلاّ إذا قدّر ما يناسب الابتداء بالنكرة كأن نقول_مثلاً_ لدي فؤاد، ومثل ذلك إعراب (أرقٌ) من قول المتنبي:

أرقٌ على أرقٍ ومثلي يأرقُ وجوىً يزيدُ وعبرةٌ تَتَرقرَقُ[4]

مبتدأ على تقدير شبه جملة مقدّمة على المبتدأ، فهي "مبتدأ وخبره محذوف تقديره بي أرقٌ"[5]. ومّما حذف وقدّر لوجود العلامة الإعرابيّة إعراب (حالاً) من قول المتنبي:

---

[1] عقد سيبويه في الكتاب باباً في جواز حذف المبتدأ أو الخبر لوجود دليل عليه، أنظر: الكتاب ١٣٠/١-١٤٠- وينظر، ابن هشام، مغني اللبيب ٢٨٥/٢-٢٨٨.

[2] الديوان، ص٩٢.

[3] المعري-معجز أحمد، ٣٥٦/١ ، وينظر أمثلة ذلك المعري، شرح الحماسة ٣١٢/١-٣٢٠، ومعجز أحمد١٤/٢- ٢٤/٢، ٢/٢،١٢٢/٢١٣، ٢٢٢/٢.

[4] الديوان، ص ٢٠.

[5] المعري، معجز أحمد ١٠١/١- وينظر أمثلة ذلك معجز أحمد ٤٩/٢، وشرح الحماسة ٨٩٧/٢.

حالاً متى علمَ ابنُ منصورٍ بها جاءَ الزمانُ إليَّ منها تائبا[1]

مفعولاً به حيث قال:"حالاً نصب بفعل محذوف أي أشكو حالاً أو أذكر حالاً"[2]،أو أذمُّ حالاً، ويجوز أن تكون منصوبة على نزع الخافض، ولو جاء مرفوعاً (حالٌ) لقدّر بما يناسبه فيقول –مثلاً– (لي حالٌ) لكن وجود علامة النصب جعلتْ المقدّرَ فعلاً لتكون (حالاً) مفعولاً به للفعل المحذوف.

ويكثر تقدير الفعل في باب المنصوب على المدح والذم مثل نصب (عبدَ المقذّ) من قول حُريث بن عنّاب:

هلاّ نهيتُم عُريجاً عن مقاذعتي عبدَ المَقذِّ دعيّاً غيرَ صيُّابِ[3]

حيث " نُصب " عبدَ المقذِّ " على الشتم " [4] أي على تقدير فعل مثل أذمُّ أو أشتمُ ، وأمثلة المنصوب على المدح والذم مبثوثة كثيرة في شروح المعري [5] .

كذلك أدّت العلامة الإعرابية دوراً مهّماً في باب النداء عند حذف الأداة، فكانت العلامة قرينة على الوظيفة النحوية، وهذه الوظيفة دليل على العامل الذي أحدثها، إذ ذهب المعري إلى إعراب (وليدَ) من قول المتنبي :

وليدَ أُبيٍّ الطيّب الكلبِ ما لكمْ فَطنتم إلى الدّعوى وما لكُمُ عَقْلُ[6]

---

[1] الديوان، ص١٠٠.

[2] المعري، معجز أحمد ٣١/٢.

[3] المعري، شرح الحماسة ٩٨٥/٢.

[4] المعري، شرح الحماسة، ٩٨٥/٢-٩٨٦.

[5] انظر، المعري، معجز أحمد، ١/١، ١/١٤، ١/٢١٤، ٢/٣٥١، ٦٠.

[6] الديوان، ص١٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منادى منصوب [1] ونصب لأنه مضاف، فإن قيل ولم لا يكون منصوباً على الذّم ولاسيما أن البيت في الهجاء، قلنا لا يصح أن يكون منصوباً على الذّم لوجود الاستفهام وهو قوله:(مالكم فطنتم) فهو لا يريد الإخبار وإنما ينادي ليشدّ الانتباه ومن ثَمَّ يسأل القوم الذين هجاهم، وعليه يمكن القول : إن العلامة الإعرابية تضافرت مع قرينة أداة الاستفهام للحكم على المفردة المحلّلة بأنها منادى.

ويؤثر نوع العلامة الإعرابية في معنى المفردة السابقة لها، مثل الاسم الواقع بعد كم، فإن كان مجروراً كانت (كم) للإخبار وإن كان منصوباً كانت (كم) للاستفهام، وقد رويت (نعمة) في قول المتنبي:

فكم وكم نعمةٍ مُجلَّلةٍ رَبَّيتها كانَ منك مولدُها[2]

بالنصب والجر، لذا قال موجهاً الروايتين: " يجوز في " نعمة" الفتح على الاستفهام والجر على الخبر"[3] تبعاً لحركة (نعمة) ، فهي الفيصل في ذلك لأن (كمْ) ملازمة للبناء على السكون وإنما تتغير دلالتها لتغير حركة الاسم الواقع بعدها ،إضافة إلى التنغيم الفاصل بين الخبر والاستفهام، ولكن لمّا كان المقام مقام مدح فإن الأولى (كم نعمةٍ) بالجر؛لأنّ المراد هو الأخبار عن كثرة ماله.

وتكون العلامة الإعرابية دليلاً على الإهمال أو الإعمال ،مثل إعراب كلمة (بشراً) من قوله تعالى:" ما هذا بشراً " [4] على أنها خبر(ما) في لغة أهل الحجاز ، قال سيبويه :"وبنو تميم يرفعونها إلاّ من

---

[1] انظر، المعري، معجز أحمد، ٣٧٧/٢، ومثله: ٤٠/١، ٣٦٣/٢، وشرح الحماسة ٦٠٢/١.

[2] الديوان، ص٦.

[3] المعري، معجز أحمد، ، ٢٥/١.

[4] سورة يوسف، الآية ٣٢.

درى كيف هي في المصحف "[1] وهذا يعني أن بني تميم يرفعون (بشراً) على نية خبر الابتداء غير أن وجود علامة النصب في النص القرآني جعل التحليل معدولاً إلى وجه آخر يفسّر على لغة أهل الحجاز .

ومّما جاء في الشروح مُعْرباً إعمالاً لـــ (ما) إعراب (عاقلاً، مسلماً) من قول المتنبي:

حتّى يقولَ الناسُ ماذا عاقلاً ويقول بيتُ المال ماذا مسلماً[2]

يقول:" نصب عاقلاً و مسلماً لأنهما خبر (ما)"[3] ولو جاء(عاقلاً، مسلماً) بالرفع لكانا خبرين مرفوعين لاسم الإشارة (ذا) غير أن وجود النصب دليل على الإعمال ،ولو كان مرفوعاً لكان دليلاً على الإهمال ، فوجّه التحليل النحوي نحو لهجة من لهجات العرب تكون فيها (ما) بمنزلة ليس الرافعة الناصبة .

ويبدو أنّ ورود المفردة المحلّلة على غير وجه إعرابي يؤيد ما قررّناه من أهمية الاعتماد على قرينة العلامة الإعرابية إذ نجد المعري في كثير من الأمثلة يكثر من التوجيهات النحوية معتمداً على القراءات المتعددة المعتمدة على المعاني أو العلاقات الممكنة والتي تفتح الباب تجاه وظيفة تركيبية معينّة عمّا تستوجبه وظيفة أخرى، ومن ذلك توجيه جواز الرفع في كلمتي (التوهمُ، والذكرُ) من قول البحتري :

سقى الله عهداً من أناسٍ تصرَّمت مودتهم إلاّ التّوهّمُ والذّكرُ[4]

---

[1] سيبويه، الكتاب ٥٩/١.

[2] الديوان، ص٩: و روي: حتى يقولُ.

[3] المعري، معجز أحمد، ٥٣/١، وينظر مثل ذلك نفسه ٣٤٢/٢، ١٦٠/٣، وشرح الحماسة ٩١٩/٢.

[4] الديوان، ٤١٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقال: "الحدُ في هذا أن ينصب التوهم و الذكر؛ لأنه استثناء من موجب، ويجوز الرفع هاهنا"[1] أي أن الاستعمال اللغوي في أسلوب الاستثناء يوجب النصب بعد (إلاّ) إذا كان الكلامُ تاماً وموجباً " وهو الذي لم يتقدم عليه نفي أو شبهه"[2] غير أن مجيء (التوهمُ والذكرُ) بالرفع جعل المعري يخرّج هذه العلامة معلّلاً ذلك بالحمل على قول ذي الرّمة:

أنيخت فألقتْ بلدةً فوقَ بلدةٍ قليلٍ بها الأصوات إلاّ بُغامُها [3]

فحمل المعري(إلاّ) في بيت البحتري على تأويل غير ليجيز الرفع، وما كان هذا التخريج لولا وجود علامة الرفع إذ إنّ وجهه النصب على الاستثناء تبعاً للقاعدة النحوية.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يجوز هنا حمل (إلاّ) على (غير) ؛ لأنّ الوصف بـ إلاّ وحملها على غير لا يكون إلا إذا كان المنعوت نكرة أو معرّفاً بـ (الـ) الجنسية[4]، كما في بيت ذي الرّمة السابق وكما في قوله تعالى:"لو كان فيهما آلهة إلاّ اللهُ لفسدتا"[5]، أما بيت البحتري فليس من هذا القبيل لأن (مودتهم) معرفة، ولا تنعت المعرفة المحضة بالنكرة المحضة، فيكون التوهم بدلاً من الموّدة على أساس المعنى، لأنّ ؛(تصرّمت) مثبتة لفظاً منفيةً معنى،أي : لم تبق مودتهم إلاّ التوهمُ ، فيكون مثل قول الأخطل:

---

[1] المعري، عبث الوليد، ص ٢٠٨.

[2] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ٥٤٠/١.

[3] من شواهد سيبويه في الكتاب ٢٣٢/٢، وأجاز الشنتمري رفعها على أن يكون البغام بدلاً من الأصوات و يكون (قليلٌ)بمعنى النفي، فكأنه قال: ليسَ بها صوت إلاّ بغامُها" أنظر ذلك: الشنتمري، الأعلم ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط، ١٩٩٢، ص٣٦٢ و انظر البيت:ذو الرّمة، غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرّمة، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة ط٣، ١٩٩٣، ١٠٠٤/٢.

[4] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٨٨/٢-٨٩.

[5] سورة الأنبياء، الآية ٢٢.

و بالصَّريمة منهُم منزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تغيّر إلاّ النُّؤيُّ والوتَدُ[1]

فحمل (تغيَّر) على معنى :لم يبقَ على حاله ، ومن ثمَّ رفع النُّؤي بدلاً من الضمير في (تغيَّر)، ويُحمَلُ كذلك على قراءة عبد الله وأُبي والأعمش لقوله تعالى:" فشربوا منه إلاّ قليلٌ منهم"[2]على معنى :فلم يطيعوه إلاّ قليلٌ منهم[3].

وفي الشروح أمثلة كثيرة كانت العلامة الإعرابية فيها سبباً في التأويل [4] .

وللعلامة الإعرابية دورٌ في توجيه المعنى على غير وجهٍ تارةً أو ترجيح معنى آخر تارةً أخرى، فمن توجيه المعنى ما نجده في إعرابه لمفردة (دماؤهم) من بيت المتنبي:

وقد لَبِستْ دماؤُهُمُ عليهمْ حِداداً لم تَشُقَّ لها جُيُوباً[5]

فقال:" يروى دماؤهم بالرفع فتكون لبست فعلها، ومعناه : أن دماءهم لما يبست أسودّت فكأنها لبست الحداد حزناً على القتلى.... وروي دماءَهم، فليست على هذا فعل الطير أي قد لبست الطيور دماء هؤلاء القتلى حداداً، لأنها اختصت بهم فجفّت عليها واسودّت"[6].

أما ترجيح معنى على آخر فمنه قول البحتري:

تصونُ بنو العباسِ سطوةَ سيفِهِ لِشَغْبِ عدي يعتاد أو حادثٍ يعرو[7]

---

[1] ديوان الأخطل، ص٨٦، و انظر: شرح التصريح ٥٤٠/١.

[2] سورة البقرة، الآية ٢٤٩.

[3] انظر: الأندلسي، أبو حيّان ، محمد بن يوسف ، تفسير البحر المحيط ، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد عوض وآخرون، دار الكتب العلمية ،بيروت ــ لبنان ، ط٢ ٢٠٠٧، ٢٥٨/٢.

[4] انظر أمثلةً على ذلك عبث الوليد،٩٩/٩٨، ٢٠٨، ٢٩٠، ٣٠٠، ٣٢١، ومعجز أحمد ١٣٧/١، ١٣٨/١، ٢٣٦/١، ٧٢/٢، ٩٠/٢-٩١، ٥٤٥/٣.

[5] الديوان، ص ١٧٩.

[6] المعري، معجز أحمد، ٣٣٥/٢-٣٣٦.

[7] الديوان، ٤١٨/٢، و روي: يصون بنو العباس.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فقال: "إذا رفع "بنو العباس" فالمعنى مطّرد وهو الذي قصده القائل، ويشهد بذلك قوله: لِشغْبِ عدي يعتادُ، وإذا نُصب "بني العباس" تناقض المعنى إلاّ أنه ليس بمستحيل ...والمعنى الأول أفخم لبني العباس والثاني أفخم للممدوح"[1] فالمعري يجيز الرفع والنصب فإذا روي بالرفع كان الفعل (تصون)مسنداً لـ "بنو العباس " فهم من يحفظون سطوة بأس الممدوح ،وتحتفظ بذلك لمواجهة شغب الأعادي أو أي حادث طارئ، أما النصب فمعناه أن الممدوح يصون بني العباس و يدافع عنهم وعلى ذلك يسند الفعل إلى (سطوة بأسه) ، غير أن المعري يرجّح المعنى الأول مع جواز المعنى الثاني ، وما كان هذا إلاّ لاختلاف علامة الإعراب، التي هي أثر ناجم عن التعليق .

وبذلك يظهر لنا أن اعتماد المعري على قرينة العلامة الإعرابية ظهر في شكلين: الأول اختلاف رواية البيت الشعري، أي: تعدد القراءات،ونقصد بذلك اختلاف العلامة الإعرابية، مما يستدعي تحليلاً نحوياً يناسب كل رواية، والشكل الآخر يكون باختيار الوظيفة التركيبية المناسبة لعلامة الإعراب التي يرشحها المقام للمفردة المراد إعرابها باختيار صيغة فعل أو اسم، وهو ينطلق بذلك من نظرة النحاة القائمة على أن العلامة الإعرابية أثرٌ لعامل ظاهر أو مقدّر ومن ثَمَّ فإن كلّ حركة "إنما تجيء تبعاً لعامل في الجملة ....حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النحو كلّه"[2] بل أخذوا " يبحثون في العامل والمعمول والتعليل و التأويل يجعلون الحركة الإعرابية هدفهم لا يحيدون عنه "[3]. وذلك أن العلامة الإعرابية أصبحت علامة على الوظيفة النحوية ، والأحكام النحوية إنّما توضع على الأغلب الأعم.

---

[1] المعري، عبث الوليد، ص٢١٠/٢١١.

[2] مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة و النشر القاهرة ، ط٢ ،١٩٣٧، ص٢٢.

[3] عمايره خليل أحمد ، في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٥٠.

غير أنه لا يمكن لظاهرة الحركة الإعرابية أن تقوم وحدها بتحديد الوظيفة النحوية، فكلُّ إجراء إعرابي يعتمد على مجموعة من القرائن ، ونحن نتفق مع تمام حسان على أن "العلامة الإعرابية ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح"[1] وأنها لا تعين وحدها على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون .... تضافر القرائن[2] فهي تتعاون مع قرائن أخرى لتشكل دليلاً هدفه بيان المعنى النحوي من فاعلية أو مفعولية أو مبتدأ أو خبر.

ويمكننا التدليل على ذلك بأن التخصيص – على سبيل المثال– قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن أخص تتعاون مع العلامة الإعرابية لإجراء التحليل، فكلمة" البِيض" من قول ابن أبي حصينة:

ما أنتَ والبيضَ في شعرٍ تفوه به بعد البياضِ الذي قد لاح في الشَّعرِ[3]

جاز فيها الرفع والنصب[4] ؛ الرفع عطفاً على الضمير المنفصل ،والنصب على أن تُجعل مفعولاً معه ، ولا تكفي العلامة هنا للحكم على المعنى النحوي إلاّ بتضافر قرينة التخصيص التي تفيد المصاحبة، وأن تكون الواو مرّة للعطف ومرّة أخرى بمعنى (مع)، وقد جاء نصب(البيضَ) دليلاً على أن الواو بمعنى مع، وإلاّ لرفعت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] حسان تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ١٨٦

[2] انظر ،نفسه ص ٢٠٧.

[3] ديوان، ابن أبي حصينة، ٦/١.

[4] انظر المعري شرح ديوان أبي حصينة، ١٧/٢

ثانيا: قرينة الرتبة:

عُرّفت الرتبة على أنها:" قرينة لفظية وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق ،يدلُّ موقع كل منها من الآخر على معناه"[1] وهي" الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقة نحوية تركيبية".[2]

فهي جزء من النظام النحوي نحدد بها موقع الكلمة من الجملة،وارتباط هذه الكلمة بما يجاورها من كلمات ،ويدلّ مصطلح الرتبة على أن هناك علاقة موضعيّة تفرض أن تكون كلمة ما مقدمّة والأخرى مؤخرة،وهو ما قرره الجرجاني بقوله:" لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً ، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ و قفوت بها آثارها ، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ،بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدّالة عليها في النطق"[3].وقال في موضع آخر: " إن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس"[4]وعلى ذلك "فالكلمات لا تتوالى في الجملة على نحوٍ عشوائي بل يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية مضطردة"[5].

---

[1] حسان تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ٢٠٩، والمقصود هنا بالسياق:السياق اللغوي.

[2] إشريده، عزام محمد ذيب ،دور الرتبة المنزلة والموقع في الظاهرة النحوية ،دار الفرقان للنشر والتوزيع – عمان الأردن ط١ ٢٠٠٤،ص١٣.

[3] الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص:٥٣ـ٥٤

[4] نفسه، ص:٥٦

[5] الرمالي ،ممدوح، العربية والوظائف النحوية ،،ص٢٢٠.

وقد انطلق النحاة و الدارسون – قديماً وحديثاً – ممن عرض لقرينة الرتبة وأهميتها في التحليل النحوي من أمرين : يتعلق الأول بنوع الرتبة محفوظة أو غير محفوظة،و يتعلق الآخر بالعلاقة القائمة بين الرتبة والعلامة الإعرابيّة.

أما بالنسبة للرتبة المحفوظة فهي:"موقع الكلمة الثابت متقدماً أو متأخراً في التركيب"[1]، وهي ما نجده من وجوب تقديم بعض مكونات الجملة على بعضها الآخر ،مثل تقديم الفعل على الفاعل ، وفعل الشرط على جوابه، و الموصول على الصلة، و الموصوف على الصفة، وحروف الجر على الأسماء المجرورة، والمضاف على المضاف إليه ...وقد تنبه ابن جني إلى دور الرتبة المحفوظة في التحليل النحوي فقال: " لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ... وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل كذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضُرِبَ زيدٌ ... ولا يجوز تقديم الصلة و لاشيء منها على الموصول ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا البدل على المبدل منه ، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه...ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شيء مما اتصل به ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما"[2].

و هذا يعني أنه إذا تقدم شيء من ذلك تغيرّت وظيفته النحوية، فهو إخراج للمفردة المحللّة عن بابها النحوي، (فزيدٌ) من قولنا جاء زيدٌ فاعل، فإذا تقدّم على الفعل أصبح مبتدأ، إذا استثنينا رأي الكوفيين_ فأيُّ تقديم أو تأخير للتراكيب المحفوظة رتبتُها يقتضي تحليلاً نحوياً معيناً، ومن

---

[1] الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧، ص ١٨٦

[2] ابن جني، الخصائص، ٢/٣٨٥-٣٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمثلة ذلك" أن الصفة لا تتقدم على الموصوف معرفة كانت أو نكرة فإذا كان المنعوت نكرة و تقدم نعته فإنه يُعرَب حالاً"[1] ومنه قول ذي الرّمة:

و تحتَ العوالي في القنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ[2]

فقد " نصب مستظلةً على الحال بعد أن كانت صفة للظباء متأخرة ، فلما صارت متقدمة امتنع أن تكون نعتاً لأن النعت لا يتقدم على منعوته"[3] و تقديره: في القنا ظباءٌ مستظلةٌ.

وجعل تمام حسان الرتبة المحفوظة هي التي يعتمد عليها في التحليل لأنها "لو اختلت لاختل التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها"[4]،فهي حكم نحوي لا يجوز الإخلال به وإلاّ خرج مستعملو اللغة عن قواعدها وضوابطها وأصبح الكلام موصوفاً بالخطأ النحوي.

وقد جاء عن الخليل أن ما ينجزم من الأفعال المضارعة يرجع إلى تقدم طلب عليه، على معنى الشرط ، وهي قرينة محفوظة في تقديم الطلب و تأخير الجواب ، قال سيبويه :" وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب"[5] و يقصد بالأوائل ما جاء مصدّراً بنهي أو استفهام أو عرض أو تمنٍّ ، وهو بذلك يشير إلى رتبة وتقدّم على ما سيأتي من جواب مجزوم.

وقد ألمح سيبويه إلى أهمية الرتبة المحفوظة في إجراء التحليل فقال : "هذا بابُ ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره،لأنه كلامٌ قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلاّ مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله، لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك... ومثل ذلك قوله عز

---

[1] عبد اللطيف ، محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة ، ص ٣١٢

[2] ديوان ذي الرّمة،٢/ ١٠٢٤ ،وانظر الشاهد ، سيبويه، الكتاب ١٢٣/٢.

[3] سيبويه، الكتاب١٢٣/٢، حاشية المحقق.

[4] حسان تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٧.

[5] سيبويه، الكتاب ،٩٤/٣

وجل:﴿لنعلمَ أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا﴾[1] فلم يعمل الفعل (نعلم) في(أيٌّ) فبقيت مرفوعة على الابتداء وأحصى: خبرها، لما لها من حق الصدارة في الكلام ،وقد عمل الفعل (نعلم) في المحل، فسدّت الجملة الاسمية مسد مفعولي نعلم .

أمّا الرتبة غير المحفوظة فهي"موقع الكلمة المتغير في التركيب متقدماً أو متأخراً "[2] حيث سمح نظام العربية بتقديم ما حقّه التأخير أو العكس ،قال ابن فارس:" من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدّم"[3] ومنه حرية تأخير المبتدأ عن خبره و تقديم المفعول به على الفاعل ، وتقديم المفعول به على الفعل... إذ يحتم الاستعمال- أحياناً- لدواعي المقام تقديم ما حقّه التأخير، فيقدم حسب أغراض المتكلم ،وعلّل النحاة هذا العدول بأهمية العنصر اللفظي المقدّم ،قال سيبويه " كأنهم إنمّا يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم و يعنيانهم" [4]،ولذا كانت الرتبة غير المحفوظة ميدان عمل واسع أمام البلاغيين[5] .

ولا بدّ من الإشارة إلى أن الرتبة غير المحفوظة " قد تدعو الحال إلى حفظها ، إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها و ذلك في نحو: ضرب موسى عيسى، ونحو: أخي صديقي، إذ يتعين في موسى أن يكون فاعلاً ، وفي أخي أن يكون مبتدأ محافظةً على الرتبة لأنها تزيل اللبس"[6] يضاف إلى ذلك وجوب المحافظة على الرتبة إذا كان الفاعل و المفعول به ضمائرَ متصلة بالفعل نحو (ضربتُكَ)

---

[1] نفسه ، ١/٢٣٥-٢٣٦ ، ومثل ذلك ينظر ١/٥٦، ١/٨٩، ٢/١٢٥، ٣/٩٨، ٣/١٢٩،.

[2] الساقي فاضل، أقسام الكلام العربي، ص١٨٦.

[3] ابن فارس ،الصاحبي، ص٤١٢.

[4] سيبويه ، الكتاب ١/٣٤

[5] عقد الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز باباً في التقديم و التأخير ، انظر ذلك مفصلاً ص ١٠٦-١٤١.

[6] حسان تمام ، اللغة العربية – معناها ومبناها، ص ٢٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالضمير التاء فاعل، والكاف مفعول به، فالإخلال بالترتيب هنا مخالف لنظام اللغة واستعمالها، لأن المتصل لا بد له من الالتحام بالعامل.

وهناك ارتباط وثيق بين العلامة الإعرابية والرتبة ،فالرتبة غير المحفوظة مزية للغات المعربة لأنّ الحركات الإعرابية تدل على الوظيفة النحوية لذا جاز التقديم والتأخير في العناصر اللغوية طالما أن هناك ما يدل على هذه الوظيفة ، وقد أشار إلى ذلك الزجاجي فرأى أن الاعتماد على العلامة الإعرابية قد يسمح بتجاوز الرتبة، فقال :" جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ،أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه و تكون الحركات دالة على المعاني"[1] ويقصد بالمعاني الوظائف النحوية.

فقد رخّص لمستعملي اللغة تقديم المفعول به وتأخير الفاعل ما لم يمنع مانع، لأنّ العلامة الإعرابية تدل على الوظيفة النحوية، فمن ذلك بيت الكتاب:

اعتادَ قلبكَ من سلمى عوائدُهُ وهاجَ أهواءَكَ المكنونةَ الطّلَلُ[2]

تقديره: وهاج الطّلَلُ أهواءَك المكنونةَ، غير أنه قدّم المفعول وأخّر الفاعل، لأن المهم ما وقع عليه الاعتياد والهيجان .

فالإعراب هو المحدد الأكثر أهمية للوظائف النحوية فإذا عدم كان الترتيب هو الفيصل كما هو الشأن في اللغات غير المعربة،قال ابن جني:" فقد تقول ضربَ يحيى بشرى ، فلا تجد هناك

---

[1] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٦٩-٧٠.

[2] سيبويه ،الكتاب ٢٨١/١.

إعراباً فاصلاً و كذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل و تأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب"[1].

و يبدو أنّ ما أقرّه الزجاجي و ابن جني كان أساساً للدراسات اللاحقة التي جعلت الرتبة قرينة نحوية يعتمد عليها في التحليل النحوي[2]، كما كانت مسائل الرتبة مَعيناً خصباً للخلاف بين نحاة البصرة والكوفة، حيث عقد صاحب الإنصاف بضع مسائل تدور حول الرتبة وخلاف المدرستين فيها[3] وعلى الرغم من أن المعري لم يصرّح باعتماده هذه القرينة، فإن ذلك لا يعني عدم اعتمادها قرينةً في الإعراب، ففي باب الإسناد يعتمد على التقديم و التأخير في إعراب كلمة (البلادَ) من قول المتنبي:

تُنسي البلادَ بروقَ الجوِّ بارقتي وتكتفي بالدّمِ الجاري عن الدِّيَمِ[4]

فقال:" فاعل تُنسي:بارقتي، والبلاد مفعوله الأوّل و بروق الجوّ المفعول الثاني"[5]. "فالبلاد" رتبته التأخر عن فاعله، غير أن رتبته غير محفوظة،لذا قدّم على الفاعل ودلّت عليه العلامة الإعرابية.

وفي باب المبتدأ و الخبر أعرب (منْ) مبتدأ في قول المتنبي:

أنْوَكُ من عبدٍ ومن عرسِهِ مَنْ حكّم العبدَ على نفسِهِ[6]

---

[1] ابن جني، الخصائص، ٣٦/١.

[2] انظر: حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٠٨ وما بعدها، ونظرة في قرينة الإعراب، محمد صلاح الدين بكر، ص ١٥-١٦. والعلامة الإعرابية في الجملة ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص ٣١٠-٣١٥ ، والتحليل النحوي أصوله و أدلته، فخر الدين قباوة، ص ١٧٩ وما بعدها، ومن قضايا اللغة و النحو لعلي النجدي ناصف، ص١٤ وما بعدها.

[3] انظر،ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسائل رقم ٩، ١٧، ١٨، ٢٧، ٣١، ٣٦، ١٢٠.

[4] الديوان، ص٣٣، وروي: من الدّيم.

[5] المعري، معجز أحمد، ١٤٠/١

[6] الديوان، ص ٤٦٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـقال:" من مرفوعة بالابتداء، وأنوكُ:خبره، و تقديره من حكّم العبدَ على نفسه أنوك مـن عبدٍ"[1] و(مَنْ) هنا اسم موصول وقد حكَمَ عليه بأنه مبتدأ لأنه معرفة وأنوك نكرة، ثم المعنى لأنّـه يعني: أن الذي حكّم العبد أكثر حمقاً من عبد ومن عرسه.

ويذكر أن صدارة الأدوات في أساليب الشرط و الاستفهام و العرض و التحضيض قرينـة رتبة مهمّة على الباب النحوي، فلا يتقدم الاسم المجرور على حرف الجر، و لا الفعل المنصوب أو المجزوم على أداة النصب أو الجزم، وكذلك أدوات الاستفهام و الشرط و نحوها.

وقد اعتمد أسلوب الشرط بوجوب تقدم فعل الشرط و تأخر جوابه، إذ إن تقدم أداة الـشرط على الفعل و جوابه قرينةٌ على الباب النحوي، لذلك منع ابن جني تقديم الجواب على المجاب فقال: " ألا تراك لا تقول أقمْ إن تقمْ، فأما قولك أقومُ إن قمتَ، فإن قولك: أقومُ ليس جواباً للشرط، ولكنّـه دال على الجواب، أي إن قمتَ قمتُ،و دلّت أقومُ على قمت"[2] .

فهو يتابع سيبويه بوجوب تقدم أداة الشرط و فعلها على الجواب[3]، بل ويذهب إلى تأويل ما خالف هذا النسق ليعيد ترتيب أركان الجملة الشرطية .

ونشير هنا إلى أن الكوفيين يرون أن الأصل في جواب الشرط أن يكون مقدّماً علـى أداة الشرط ، فنقول: أضربُ إنْ تضربْ، وجزم جواب الشرط عندهم إنما يكون للجوار وأنّ من حقه أن يكون مرفوعاً[4].

---

[1] المعري، معجز أحمد ٨٧/٤

[2] ابن جني ، الخصائص،٣٨٩/٢-٣٩٠

[3] انظر: سيبويه ، الكتاب، ٦٦/٣ــ ٦٧

[4] انظر:ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم(٨٧).

وقد حمل المعري الفعل(تصيّدَه) من باب تقدمه على أداة الشرط فمنعته رتبة التقدم من الجزم على الجواب، قال المتنبي:

ومنْ يجعل الضرغامَ للصيدِ بازَهُ تصيّدَهُ الضرغامُ فيما تصيدّا[1]

هكذا رواه المعري ، والصواب "يصيّرُه الضرغامُ "[2] لأنّ "تصيّده" فعل ماضٍ ومن ثَمَّ لا يجزم لذلك فالرواية الصحيحة هي بالفعل المضارع لا بالماضي ، ويخرّج عندئذ على إسقاط الفاء للضرورة.

وقد علّق عليه المعري قائلاً:" ومنْ شرط ، ويجعلْ مجزوم به، و كان يجب جزم قوله تصيّدَه، لكن حمله على التقديم و التأخير: أي تصيّد الضرغامُ فيما تصيّد منْ يجعل الضرغام للصيد بازه"[3].

وفي موضع آخر لم تمنع الحركة الظاهرة على آخر الفعل (تخرَّ) من إعرابه فعلاً مضارعاً مجزوماً لوقوعه جواباً للشرط، وأن الفتح الظاهر على آخره ما هو إلاّ تخلصٌ صوتي من التقاء الساكنين قال المتنبي:

متى ما يُشِرْ نحوَ السماءِ بوجهِهِ تَخرَّ له الشِّعرى و ينكسف البدرُ[4]

---

[1] الديوان، ص ٣٦٠.

[2] انظر الديوان: ص ٣٦٠، والعكبري، التبيان ٢٨٧/١.

[3] المعري، معجز أحمد، ٣٨٠/٣.

[4] الديوان، ص٥٧، و رواية العكبري (تخرُّ) انظر التبيان ١٢٦/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقال:" تخرَّ: جزم لأنه جزاء الشرط وهو "متى ما يشر،وفتحَهُ لاجتماع الساكنين"[1] فلا يصح إعرابه فعلاً مضارعاً منصوباً لأنه لا ناصب قبله وإنما جازم،وكذلك لأن أداة الشرط تحتاج إلى فعل شرط وجواب شرط، مع تضافر قرينة الترتب في أداة الشرط وفعلها وجوابها.

ومن المباحث المتعلقة بالرتبة ما يسميه النحاة بالفصل، ويعني :" وجود صيغة (كلمة) أو أكثر بين جزئي التركيب اللغوي أو أجزائه التي يتحتم تواليها وتعاقبها دون فاصل بينها، وهذه الصيغة أو الصيغ تعترض الترتيب وتفصل بين أجزائه"[2]. مع الأخذ بالاعتبار أنّ الرتبة غير المحفوظة وحتى المحفوظة لا تعني عدم جواز الفصل،ولكن عدم التحرك يميناً أو يساراً بالنسبة للأركان،ومنه الفصل بين الفعل الناقص ومعموليه ، وفعل التعجب والمتعجب منه، وبين المضاف والمضاف إليه، وقد جعل ابن هشام هذا الفصل من باب الاتساع، وخصّ الظرف والجار والمجرور بجواز الفصل بهما بين المتلازمين في الترتيب[3]، فجعل المعري الفصل بين كان الناقصة وخبرها في قول الربيع بين زياد العبسي من باب التقديم والتأخير، وهو قوله:

فما من فتىً كُنّا من الناس واحداً به نبتغي منهم عميداً نُبادلُهُ[4]

فقال: "وهذا البيت فيه تقديم وتأخير، والتقدير: فما من فتىً كنّا نبتغي منهم واحداً عميداً نبادله به"[5].

وكان الفصل بين (كم) و معمولها بالجار والمجرور سبباً في اختيار وجه النصب سواء كانت (كم) استفهامية أم خبرية، وشاهد ذلك نصب (جدّاً) من قول المتنبي:

---

[1] المعري، معجز أحمد،١/٢٣١.

[2] أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، ص٣٣٨.

[3] ينظر، ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٤٩-٣٥٠.

[4] شرح أبيات الحماسة للمعري،١/٦٢٦

[5] المعري، شرح الحماسه ١/٦٢٦.

وكمْ لكَ جَدّاً لم ترَ العينُ وَجْهَهُ فَلَمْ تَجْرِ في آثارِهِ بِغُرُوبِ[1]

فيجوز في (كم) هنا الاستفهام والخبر "فإن كان استفهاماً كان الواجب نصب جدّاً لأنها في الاستفهام تنصب تمييزها، وإن كانت خبراً فالاختيار هو النصب ها هنا؛ لأنك إذا فصلت بينها وبين ما تضاف إليه بفاصل كان الواجب النصب "[2] ، فكان الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه -- وهما من الرتب المحفوظة – سبباً في اختيار وجه النصب.

وذكر سيبويه أنّ بعض العرب يجيزون نصب تمييز كم الخبرية إذا كان الخبر مفرداً[3] ، بقطع النظر ما إذا كان منفصلاً أو متصلاً.

ومثله قول القطامي :

كم نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكادُ من الإقتار أحتملُ[4]

فقال سيبويه: "إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحملهُ على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منونٍ، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور لأن المجرور داخلٌ في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدةٌ "[5] .

وحمل المعري الفصل بين المتعاطفين على نية التقديم والتأخير في قول البحتري:

مِنْ قُبادٍ ويَزْدَ جَرْدَ وفيرو زَ وكسرى وقَبْلَهُمْ أردشيرُ[6]

---

[1] الديوان،ص ٣١٧.

[2] المعري ، معجز أحمد ٢٢٤/٣.

[3] انظر: سيبويه الكتاب ،١٦١/٢و ابن هشام مغني اللبيب ٢٠٤/١.

[4] القطامي،ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، أحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، ط ١، ١٩٦٠، ص: ٣٠، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٦٥/٢.

[5] سيبويه، الكتاب،١٦٤/٢، وقد أجاز الكوفيون الفصل بين (كم) الخبرية وما تضاف إليه مع بقاء الجر فنقول: (كم في الدارِ غلامٍ) للاستزادة أنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري المسألة رقم (٤١).

[6] الديوان، ٤٣٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقال: "هذا على التقديم والتأخير ، وفرّق بين واو العطف و أردشير بقوله قبلهم ، وإنما الحدُّ أن يقول:" وكسرى و أردشير قبلهم" [1] وقصد بالحدّ هنا ما توجبه الرتبة بتوالي المتعاطفات وعدم الفصل بينهما، لذا جعل بيت البحتري ضرورةً اضطر إليها الشاعر[2]، ومن الممكن أن لا تكون الواو عاطفة لأردشير فيكون مبتدأ مؤخراً وقبلهم الخبر ومن ثم لا ضرورة فيه لجواز ذلك.

وعدّ النحاة الفصل بين اسم التفضيل والتمييز بأجنبي ممّا لا يجوز ،ويستوجب إعادة التأويل لذلك علّق المعري على قول المتنبي:

المجدُ أخسرُ والمكارمُ صفقةً من أن يعيشَ لها الكريمُ الأروعُ[3]

قائلاً:" وتقدير البيت في الظاهر المجدُ والمكارمُ أخسر صفقةً، وإعرابه على غير هذا الوجه؛ لأنك إذا علّقت صفقة "بأخسرَ " كنت قد فصلتَ بين الصلة والموصول بقولك "المكارمُ"، ولكن تحمله على إضمار فعلٍ يُنصب به "صفقةً "، كأنك قلت المجدُ أخسرُ والمكارمُ كذلك وتم الكلام، ثم استأنفت "صفقةً" وأضمرت فيه فعلاً أي :خسر المجدُ صفقةً "[4] ، مع جواز عطف المكارم على الضمير المستتر في أخسر فلا يكون أجنبياً.

وقصد المعري بالصلة والموصول (أخسر وصفقة) ؛لأنّ صفقة تمييز لأفعل ولا يجوز الفصل بينهما لأنّ التمييز يحلّ من المميز محل الصلة من الموصول لذلك استدعى أعادة تأويل وتقدير لفعل ناصب لـ"صفقةً"، فلا يجوز لنا –مثلاً– أن نقول: زيدٌ أحسن وعمروٌ وجهاً، بل نحتكم

---

[1] المعري، عبث الوليد، ص ٢١٨.

[2] نفسه، ص ٢١٨، ولعلّه يقصد بالضرورة الحفاظ على الوزن و قافية الراء المكسورة.

[3] الديوان، ص ٥٠٧.

[4] المعري، معجز أحمد ٤/٢٢٣- ٢٢٤.

إلى قرينة الرتبة بضرورة الترتيب فنقول: زيدٌ أحسن وجهاً وعمروٌ، على تمام الجملة الأولى واستئناف الجملة الثانية.

وقريب من ذلك قول ابن جني،:" وأنت لا تقول: حسبت ضربك جميلاً زيداً وأنت تقدّره على: حسبت ضربَك زيداً جميلاً لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي"[1]. ومعروف أن تقدم الصفة على الموصوف يخرجها من بابها النحوي، لأن رتبتها محفوظة وهي التأخر عن الموصوف، ولذلك كان تقدّمُ (مثلَهُن) وتضافر العلامة الإعرابية في قول المتنبي:

بيني وبينَ أبي عليٍّ مثلُهُ شمُّ الجبال ومِثلَهُنَّ رجاءُ[2]

سبباً في إعرابه حالاً، معلّلاً سببَ تغيّر الوظيفة النحوية بتقدم الصفة على الموصوف فنصبت على الحال[3] وأصله لي رجاءٌ مثلُهُنَّ. و نحو ذلك نصب (مثلَك) من قول المتنبي:

تقُولين ما في النّاس مِثْلَك عاشِقٌ جِدِي مِثْلَ منْ أحْبَبْتُهُ تجدي مِثْلي[4]

حيث قال:"مثلَك نصب على الحال لأنه صفة نكرة قدّم عليها"[5]وأصل ذلك: وما في الناس عاشق مثلُك على الإتباع غير أن التقديم جعل الصفة حالاً مع تضافر قرينة الصيغة، وهي الصفة النكرة .

---

[1] ابن جني، الخصائص ٢/٤٠٥.

[2] الديوان ، ص ١١٦.

[3] انظر، المعري معجز أحمد ٢/٨٧.

[4] الديوان، ص ٥٢٠.

[5] المعري ــ معجز أحمد ٤/٢٦٢، ومثل ذلك ينظر ، نفسه ٣/٤٠٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن المباحث النحوية ذات الصلة بقرينة الرتبة مبحث الاستثناء ،ويعني: "صرف اللفظ عن عمومه، بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول "[1] والمستثنى:" هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكورٍ أو متروكٍ بـ"إلاّ" أو ما في معناها بشرط الفائدة"[2].

وقد وظّف النحاة قرينة الرتبة في إعراب الاسم الواقع بعد إلاّ في تركيب الاستثناء، وتكون الرتبة قرينةً على المستثنى بـ "إلاّ" إذا علمنا أن تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب حكماً إعرابياً هو النصب مطلقاً إذا كان الاستثناء موجباً، أو النصب والإتباع إن كان غير موجب مع ترجيح النصب وجهاً مختاراً، حيث يعرب المتقدم بحسب العوامل قبله "فإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلامُ موجباً، أو غير موجب، فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى نحو:" قام إلاّ زيداً القومُ" وإن كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول:" ما قام إلاّ زيداً القومُ"[3].

وعلى ذلك يجوز لنا القول ما قام القومُ إلاّ زيدٌ / زيداً، على الإتباع والاستثناء وعلة ذلك أن البدل تابع يتبع المبدل منه ،فإذا تقدّم البدل على المبدل منه أصبح النصبُ وجهاً مختاراً وكلّ ذلك مرّده تجنّب الإخلال بالرتبة المحفوظة واستشهد النحاة عليه بقول الكميت:

ومالي إلاّ آلَ أحمد شيعةٌ ومالي إلاّ مَشعبُ الحقّ مَشْعبُ [4]

والأصل: ومالي شيعةٌ إلاّ آلُ أحمد، ومالي مشعبٌ إلاّ مشعبُ الحقّ، فلما تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه،ولو قيل : ومالي شيعة إلاّ آلَ أحمد لجاز الرفع و النصب .فتبين من ذلك

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ٤٦/٢.

[2] الأزهري ،شرح التصريح على التوضيح ٥٣٧/١ .

[3] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ص:٢٩٨. إلاّ ما ذكره يونس من أن "بعض العرب الموثوق بهم يقولون :مالي إلاّ أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا : ما مررت بمثله أحدٍ "انظر: سيبويه الكتاب ٣٧٧/٢ .

[4] انظر الشاهد :شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٥٤٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٩٨ .

أن للرتبة دوراً مهماً في إعراب المستثنى مقدّماً أو مؤخراً، ومنه إعراب كلمة (القطع) من قول المتنبي :

وما للسيفِ إلاّ القطعَ فعلٌ وأنت القاطعُ البرُّ الوصولُ[1]

مستثنى منصوب " لأنه استثناء مقدّم ، أي ليسَ للسيفِ فعلٌ"[2] ومنه أيضاً بيت المتنبي :

أفرسُ مَنْ تسبَحُ الجياد به وليسَ إلاّ الحديدَ أمْواهُ[3]

فنُصب "الحديدَ على الاستثناء المقدّم كأنه قال وليسَ في الأرض أمواه إلاّ الحديدُ فلّما قدّمه نصبه"[4]، فكان نصب (القطع) في البيت الأول و"الحديد" في البيت الثاني بسبب علة التقدم والوجه فيها النصب، لذا نراه يعيد صيغة التركيب فيقول :وليسَ للسيف فعل إلاّ القطعَ ،وليسَ في الأرض أمواه إلاّ الحديدُ. وهو إقرارٌ من المعري بالاعتماد على قرينة الرتبة أساساً في التحليل رغم أنه لم يصرح بذلك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الجائز أن يكون (الحديد) خبراً لـ(ليس) و أمواه اسمها وإن كان الخبر معرفة والاسم نكرة، لأنّ (ليس) نفي ومن ثمّ يصح الابتداء بالنكرة بعد النفي ،ولا يكون ذلك إلاّ في الضرورة الشعرية ،قال سيبويه:" ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة .ألا ترى أنّك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً أو كان رجلٌ منطلقاً ،كانت تُلْبسُ ،لأنّه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا ،فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللّبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس"[5] ، ثم

---

[1] الديوان، ص٢٥٣.

[2] المعري ، معجز أحمد ٣٨/٣.

[3] الديوان، ص ٢٤٠.

[4] المعري ،معجز أحمد ٥٣٥/٢ وينظر أمثلة ذلك نفسه ، ١١٤/١ ، ١٢١/١ .

[5] سيبويه، الكتاب، ٤٨/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أردف يقول :" وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام"[1]، وقال في موضع آخر:"وأحسنه (أي الكلام) إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف ؛ وهو أصل الكلام"[2].

ثالثاً: قرينة الصيغة الصرفيّة:

وهي قرينة ترتبط بعلم الصّرف وما يقدّمه من أدلة تفيد في التحليل النحـوي، وقـد جـاء مصطلح الصّرف من دلالته على التقليب والتغيير، ومنه تصريف الرياح أي صرفها من جهة إلى أخرى[3] لذا عُرف هذا العلم بعلم الصّرف تارةً، والتصريف تارةً أخرى، فمن سمّاه الصرف آثـر الخفة ومن سمّاه التصريف فللمبالغة والكثرة ، لكثرة التصرف بسببه في أبنية اللغة، وقد حدّه ابن الحاجب قائلاً :"التصريف علمٌ بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[4]

وميّز عبد الصبور شاهين بين المصطلحين حيث خصّ الصرّف بالمعنى العلمي والتصريف بالمعنى العملي[5]. وجعل باحث آخر الصرّف مختصاً بالأسماء المتمكنـة والتـصريف مختـصاً بالأفعال المتصرفة[6] .

ومن التعريفات المتعلقة بالصّرف تعريف الرضي للبنية في العربّية حيث قال: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة و سكونها... أما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه فـي البنـاء، فرجـلٌ

---

[1] سيبويه، الكتاب ، ٤٨/١

[2] نفسه، ٣٢٨/١

[3] انظر، لسان العرب ، مادة صَرَفَ .

[4] الاستراباذي ، رضي الدين ، شرح شافية ابن الحاجب ، ١/١

[5] انظر:شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسـالة- بيـروت،١٩٨٠، ص ٢٣،ويقصد بذلك أن الصرف لا يعني ما يطرأ على الكلمة من تغيير وإنما العلم بذلك التغيير، أما التصريف فهو الجانب العملي لما يطرأ على الكلمة من تغيير وتبديل .

[6] انظر: طحان، ريمون، الألسنية العربية ،دار الكتاب اللبناني ط ١، ١٩٧٢، ١٤/١- ١٥ .

ورجلاً و رجلٍ على بناء واحد "[1]ويسمّى عند المحدثين بعلم المورفولوجي (morphology)وهو العلم الذي يعالج مختلف أصناف الكلمات من(أسماء وأفعال وصفات وضمائر)[2].

أما بالنسبة للعلاقة بين علم الصرف والنحو فإن علم الصرف مقدمة لدراسة النحو، أو خطوة تمهيدية ضرورية لإجراء التحليل النحوي[3].وهو كذلك جزءٌ من أجزاء النحو، يظهر ذلك في تعريف ابن جني للنحو في معناه العام حيث عرفه بأنه:" انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك"[4] فالنحو عنده هو العلم الذي يدرس مفردات اللغة مركبة ومفردة، أي أنه يشمل الإعراب والصيغ الصرفية ومن ثَمَّ فإن التحليل النحوي يشملها كذلك، وقد نصّ الرضي على ذلك صراحة حين قال:" واعلم أن التصريف جزءٌ من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة"[5] ومن ثمّ أصبحت الصيغة الصرفية" قرينةعلى الباب،فنحن لا نتوقع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم" [6].

"وعلى الرغم من المعايير التي تحدد بواسطتها نوع الوظيفة النحوية للكلمة (الإعراب ،الموقع ،الدّلالة)فإن للبنية الصرفيّة موقعاً مميزاً بين هذه المعايير لا يمكن أن يُغفل، بل إنها قد تكون في بعض التراكيب المعيار الوحيد الذي يعوّل عليه في إعراب الكلمة "[7] ومثل ذلك إعراب

---

[1] الاستراباذي،شرح الشافية، ٢/١.

[2] انظر، دي سوسير ،فرديناند، دروس في الألسنية ،ترجمة صالح القرماوي ، محمد الشاوش ، محمد عجينة ،الدار العربية للكتاب ١٩٨٥، ص٢٠٢ .

[3] انظر ،بشر كمال ،دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، دار المعارف ،مصر١٩٦٩ ،ص:٨٤

[4] ابن جني ،الخصائص، ٣٥/١

[5] الاستراباذي، رضي الدين، شرح الشافيّة، ٦/١.

[6] حسان ، تمام ، اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص ٢١٠.

[7] النجار، لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير الأردن-عمّان ط ١ ١٩٩٤،ص١٧٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن هشام لكلمة (غُـرفةً) من قوله تعالى:﴿اغترف غُرفةً بيده﴾[1]، حيث قـال:"إن فتحـتَ العـين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به، ومثلها حسوت حَسوةً، و حُسوةً "[2].

ومن ثمَّ كانت الصيغة الصرفيّة سبباً في التمييز بين الفـصائل النحويـة،المفعول المطلـق والمفعول به(غـرفة،حسـوة) وأساساً مهمًّا لبيان الوظيفة النحوية ،ونظير ذلـك جـواز الابتـداء بالنكرة إن جاءت على صيغة التصغير نحو قولنا: رجيلٌ عندنا، لما تدل عليه من صفه صـغير أو حقير، فكأننا قلنا رجلٌ صغيرٌ عندنا .

ويمكننا النظر إلى أثر الصيغة الصرفيّة في التحليل النحوي من جانبين: يبحث أحدهما في أثر البنية الصرفيّة للمفردة المحلّة نفسها ،ويبحث الثاني أثرها فيما يجاورها من مفردات قبلهـا أو بعدها، وعليه يمكن تقسيم قرينة الصيغة إلى قرينة داخلية (المفردة نفسها) وخارجية (أثرهـا فـي غيرها) .

أما الجانب الأول فيصدق عليه المنادى ــ مثلاً ــ ،فإن كان مفرداً معرفة علمـاً أو نكـرة مقصودة بُني على ما كان يرفع به[3] فنقول يا زيدُ ،يا رجلُ،وإن كان نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فحكمه وجوب النصب فنقول: يا رجلاً، يا غلامَ زيدٍ، يا ضارباً عمراً، ويتبـع ذلك إعراب صفته إذا كان المنادى موصوفاً مثل قولنا يا زيدُ الكريمَ، الكريمُ حمـلاً علـى اللفـظ والمحل، وتكون صفته منصوبة وجوباً إذا كان المنادى مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، "لأنك إن حملته على اللفظ فهو نصب والموضع موضع نصب" [4].

---

[1] سورة البقرة، الآية ٢٤٩.

[2] ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٢٥٥.

[3] انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل،٤٦٢، وقصد بالمفرد هنا ما ليس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف.

[4] ابن السراج، الأصول. ١/٣٤٣.

أمّا الجانب الثاني فهو على نوعين: الأول: أثر البنية الصرفية في بنية لاحقة، والثاني:أثر البنية الصرفية في بنية سابقة، فمن الأول الفعل المتعدي واللازم إذ إن"مبحث التعدي واللزوم متصل بوظيفة الفعل في التركيب، فهو مبحث نحوي من هذا الجانب، ولكنّه صرفي إذا ما درسنا وسائل تحويل اللازم إلى متعدٍّ" [1]. ومثاله كرُمَ/أكرمَ، قَدِمَ/قدّم، فالفعل الأول يستدعي فاعلاً والثاني يستدعي فاعلاً ومفعولاً، وهما يؤثران في البنية اللاحقة لهما مع بقاء إعرابهما ثابتاً أي، فعلٌ ماض مبني على الفتح.

وقد عَرَفَ الزجاجي أثر الفعل المبني للمعلوم والمجهول في البنية اللاحقة للفعل فقال:"وقالوا: ضُرِبَ زيدٌ فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسّم فاعله" [2].

ففي قولنا– مثلاً–: ضَرَبَ زيدٌ ....، وضُرِبَ زيدٌ يُعرب (زيدٌ) في الجملة الأولى فاعلاً وفي الثانية نائباً عن الفاعل. وهناك من يعربهما فاعلاً[3]، أي يسوّي بين الفاعل ونائب الفاعل، وقد جاء الفعل في قولنا(ضربَ زيدٌ.....وضُرِبَ زيدٌ) مسنداً إلى الفاعل أو نائب الفاعل، والفاعل مرفوعٌ، لذا فالإسناد والعلامة الإعرابية هنا لا تكفيان لإجراء التحليل بل لا بدّ من معرفة صيغة الفعل فأصبحت القرينة البارزة في التمييز بين الفاعل ونائب الفاعل.

ومن الأبنية الصرفية المؤثرة في الأبنية اللاحقة في التحليل الإعرابي صيغة اسم الفاعل واسم المفعول، فهما يعملان عمل الفعل فيرفعان الفاعل أو نائبة وينصبان مفعولاً [4].

---

[1] شاهين– عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٦٣.

[2] الزجاجي، الإيضاح في النحو، ص٦٩.

[3] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٤/١

[4] وقد فصّل النحاة القول في عمل اسم الفاعل واسم المفعول تبعاً للبنية الصرفية ،إن كانا مجردين من (الـ) أو مقترنين بها ، ينظر ذلك مفصلاً :شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ١١/٢ــ ٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويعمل كذلك المصدر عمل فعله بشروط [1].أما النوع الثاني، وهو أثر البنية الصرفية في بنية سابقة "وأوضح ما يكون ذلك في إعراب أسماء الشرط والاستفهام، إذ يعتمد إعرابها على نوع البنية المرتبطة بها سابقة كانت أو لاحقة "[2] .

وقد كان الاعتماد على قرينة الصيغة في مصادر البحث وفيراً ، إذ نجد المعري في مواضع عدة يجعل الصيغة الصرفية دالة على الوظيفة النحوية ، وعلى الرغم من أنه لم يصرّح بذلك فإن ما نراه من توجيه إعرابي يدّل بوضوح على أن المبنى الصرفي له أهمية كبيرة في إجراءات التحليل النحوي ، فكانت الصيغة –أحياناً – دالة في ذاتها على الوظيفة التركيبية، وتكون قرينة دالة على غيرها من الصيغ السابقة أو اللاحقة لها–حيناً آخر–،فمن الضرب الأول إعراب الصيغة (غزلا) من قول البحتري :

وَلْيَقْنَ تُفّاح الخدودَ فلستُ مِنْ تقبيلِهِ غزلاً ولا مِنْ عَضّهِ[3]

فـ "إذا روي "غَزِلاً" بكسر الزاي فهو منصوب على الحال ، ويتم الكلام في قوله: لستُ من تقبيله ، أي لست من أصحاب ذلك ،كما تقول للرجل : لست منك ،وإذا روي "غَزَلاً" بفتح الزاي فنصبه على التمييز أو على أنه مفعول له "[4]. فاختلاف صيغة (غزلاً) بين الصفة المشبهة والمصدر أدى إلى اختلاف وظيفتها النحوية فهي بكسر الزاي حالٌ مبيّنة لهيئة ،وإذا فُتحت أصبحت مصدراً يفيد التعليل أو التفسير، وهناك فرق بين الحال والمفعول لأجله والتمييز؛ فالتمييز " على

---

[1] وهو أن يكون ثانياً مناب الفعل،وأن يكون مقدراً بـ أن والفعل أو بـ (ما) والفعل، انظر ذلك مفصلاً شرح ابن عقيل، ص٣٨٢-٣٨٨

[2] النجار، لطيفة إبراهيم ،دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة و تقعيدها ،ص ١٧٨.

[3] الديوان، ٣٦/٢، و روي: وَلْيَقْنَ

[4] المعري ،عبث الوليد ،ص٢٥٥.

تقدير (من) البيانية ،وهو يزيل الإبهام عن الذات أو النسبة ،أما الحال فهي لبيان الهيئة "[1]أما المفعول لأجله فهو مصدر يفيد التعليل وبيان سبب وقوع الحدث.

وقد تكون الصيغة متأرجحة بين مبنى الاسم والفعل، مثل كلمة (مَطَرَ) من قول المتنبي:

غِرٌّ طَلَعتَ عليه طَلْعةَ عارضٍ مَطَرَ المنايا وابلاً ورَذاذا[2]

فيجوز فيها النصب "بتقدير فعل فكأنه يقول :وأمطرتَ عليهم مطَرَ المنايا "[3] على اعتبار أن (مَطَرَ) اسم، فانتصب على المصدر ،غير أن المعري رجّح أن تكون (مَطَرَ) فعلاً ماضياً، فقال: "والوجه عندي غير ذلك وهو أن يكون "مَطَرَ المنايا" فعلاً ماضياً وفاعله ضمير عارض: تقديره: طلعت عليهم طلعة عارض أمْطَرَ ذلك العارض عليهم المنايا "[4]، وعلى هذا الرأي أصبحت (مَطَرَ) فعلاً ماضياً ،وكلّ ذلك عائدٌ إلى نوع الصيغة الصرفيّة المتقلبة بين المبنى الاسمي والفعلي. ومنه كذلك اختلاف إعراب (مَنْ) الوارد في بيت المتنبي:

ومَنْ إحْدى فوائِدِهِ العطايا ومَنْ إحدى عطاياهُ الدَّوامُ[5]

إذ تروى على وجهين (مَنْ، مِنْ) فتكون بالفتح بدلاً من مفردة سابقة، وبالكسر حرفاً للتبعيض[6] والصواب إعرابها اسماً معطوفاً على (ابن منبجة) لا بدلاً لوجود الواو قبلها وهي قرينة لفظية مانعة لوجه الإعراب على البدل.

السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بيت الحكمة١٩٨٦/١٩٨٧، ٢/٧٤٦ .

الديوان، ص٦٣.

المعري،معجز أحمد ، ١/٢٥٣.

فسه ،١/٢٥٣.

لديوان، ص ٩٣.

ظر: المعري ،معجز أحمد ،١/٣٦٣،و(مَنْ) بالفتح بدلاً من كلمة (ابن منبجة) الواردة في البيت السابق لهذا البيت وهو:

ى الله ابن منبجةٍ سقاني بِدَرِّ ما لراضعِهِ فطامُ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الضرب الثاني، وهو أثر الصيغة في الكلمات المجاورة لها في التركيب، فقد وردت عليه أمثلة كثيرة تندرج تحت إعمال صيغة اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو المصدر، يضاف إلى ذلك أثر الأفعال اللازمة والمتعدية، والفعل المعلوم والمجهول.

ومِن إعمال صيغة اسم الفاعل إعراب (زحلا) مفعولاً به لاسم فاعل:

وأنني غيرُ مُحصٍ فضلَ والده ونائلٌ دونَ نيلي وصْفَهُ زُحلا[1]

حيث جعل المعري صيغة (نائلٌ) أساساً في إعراب (زحلا)، فقال:" قوله نائل اسم فاعل من نال الشيء يناله ومفعوله زحلَ ونيلي مصدر مضاف إلى فاعله وهو ضمير المتكلم ومفعوله "وصْفَه"[2] ، فعملت الصيغة عمل فعلها وكأنه قال: أنال زحلا دون نيلي لوصفه.

ونشير هنا إلى أنّ (محصٍ) مثل نائلٍ اسم فاعل منوّن يعمل عمل الفعل وطالما أنه من فعل متعدٍ فلا بد له من مفعول إذا دلّ على الحال أو الاستقبال لذا عمل في (فضلَ) فنُصب مفعولاً به لصيغة اسم الفاعل .

ومثله نصب (قصدي) من قول المتنبي:

قصدتك والرّاجون قصدي إليهمُ كثيرٌ ولكن ليسَ كالذَّنَبِ الأنفُ[3]

فعلّق عليه قائلاً: "قصدي في موضع نصب لأنه مفعول والراجون فاعله، أي الذين يرجون قصدي"[4] وذلك أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا اتصلا بـ(الـ) وجب إعمالهما أيا كان زمنهما،

---

[1] الديوان، ص١١، و روي: فإنني غير محمصٍ

[2] انظر: المعري، معجز أحمد،٦٣/١

[3] الديوان، ص ٩٩.

[4] نفسه،٢٤/٢ ومن أمثلته ينظر ، نفسه ١٥/١ ،٢٤٦/١ .

ويبدو أن المعري قصد بقوله(الراجون فاعله) على المعنى؛ لأنّ الفاعل حقيقة هو الضمير المستتر، أمّا (الراجون) فهي مبتدأ وليس فاعلاً.

ومِنْ إعمال صيغة اسم المفعول رفع (نَظَرٌ ،وعثرةٌ) من قول المتنبي:

مُسْتَرْخَصٌ نَظَرٌ إليه بما بِهِ نَظَرتْ وَعثْرَةُ رجلِهِ بدِيّاتِها[1]

فقال: "نَظرٌ وعثرةٌ مرفوعان بمسترخص"[2] لأن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، فيرفع مفعوله، وإذا كان له مفعولان رُفع أحدهما ونُصب الآخر[3]، ويجوز هنا أن نجعل (نظرٌ إليه) مبتدأً مؤخراً و(مسترخص) خبراً مقدماً.

ويؤدي اختلاف الصيغة بين اسم الفاعل واسم المفعول إلى تعدد أوجه التحليل النحوي، لذلك جاز في كلمة (الديار) من قول المتنبي:

مُسْتَقَلٌ لكَ الديارُ ولو كا نَ نُجُوماً آجُرُّ هذا الْبناءِ[4]

الرفع والنصب حملاً على صيغة (مُسْتَقَلٌ أو مُسْتَقِلٌ)، حيث "روي مستقَل بفتح القاف والديارُ رفع، وروي مستقِلٌ لك الديارَ نصب"[5] والديارُ رفعاً نائب فاعل لصيغة اسم المفعول، والديارَ نصباً مفعول به لاسم الفاعل، فكانت الصيغة أساساً لتعدد أوجه الإعراب.

أمّا بالنسبة إلى صيغة المصدر، فقد اتخذها المعري أساساً في توجيه التحليل النحوي في شروحه الشعرية في مواضع كثيرة ، ومنه نصب (العاثور) في بيت الحماسة:

---

[1] الديوان، ص ١٧٤.

[2] المعري،معجز أحمد،٢/٣٢٠.

[3] انظر، الأزهري، شرح التصريح٢/٢٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٦.

[4] الديوان، ص٤٤٤، و روي: مستقِلَ الديارَ، و كذلك رواية العكبري.

[5] المعري، معجز أحمد، ٤/٣٥-٣٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهَلْ يَدَعُ الواشون إفسادَ بيننا وحَفْراً لنا العاثُورَ من حيثُ لا نَدْري[1]

إذ "نصب العاثورَ لأن المصدر عمل فيه"[2] ويقصد بالمصدر: (حَفْراً) ،وتقديره يحفر لنا العاثور. ومثله بيت المتنبي:

كيفَ الرّجاءُ مِنَ الخُطُوب تَخَلُّصاً مِنْ بَعْد ما أنْشَبْنَ فِيَّ مَخَالِبا[3]

فقال: "تخلصاً نصب بالرجاء، لأنه مصدر يعمل عمل الفعل، فكأنه يقول: كيف أرجو التخلص من حوادث الدّهر وبلاياه"[4]، فصيغة المصدر (الرّجاء) دلّت على أن ما بعدها منصوب بها وفي شروح المعري أمثلة كثيرة جعل فيها المصدر قرينةً دالة على إعراب ما بعده[5].

ويرد أحياناً المصدر منصوباً كقولنا ضربته ضَرْباً، و لأضربنّكم ضربَ غرائب الإبل و لأضربنّكم ضربتين حيث جعل النحاة انتصاب المصدر هنا إمّا توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده[6] وهو ما أصطُلِحَ على تسميته بالمفعول المطلق، وقد أجازوا حذف عامله وهو الفعل المتقدم على المصدر المنصوب في مواضع عدة[7] مع بقاء المصدر منصوباً ليكون قرينة لفظية دالة على إعرابه وعلى فعله المحذوف، لذا كان المعري يقدر الفعل المحذوف لوجود صيغة المصدر المنصوبة، مثل إعراب(كيداً) من قول المتنبي:

أكَيْداً لنا يا بَيْنُ؟ واصلتَ وَصْلنا فلا دَارُنا تَدْنو ولا عَيْشُنا يَصْفو[8]

---

[1] البيت في شرح الحماسة للمعري بلا عزو، وورد في لسان العرب بأنه لبعض الحجازيين،أنظر: لسان العرب، مادة عَثَرَ.

[2] المعري، شرح الحماسة، ٢/٨٦٠.

[3] الديوان، ص ١٠٠، وروي: من بعد أن أنشبن.

[4] المعري، معجز أحمد، ٢/٢٩.

[5] أنظر: معجز أحمد، ١/٣١٨، ٢/٣١٢، ٢/٤١٨، ٢/٤٧٥، ٣/٢٣٨.

[6] انظر: شرح ابن عقيل، ص٢٧٦.

[7] انظر هذه المواضع مفصلة- شرح ابن عقيل ٢٧٩ وما بعدها.

[8] الديوان، ص٩٧.

يقول:" أكيداً منصوب على المصدر أي أتكيدُ كيداً"[1]، وإذا قصد بالاستفهام الإنكار والتوبيخ كان حذف العامل واجباً ، فالاستفهام الإنكاري علامة على الحذف الواجب للعامل.

وإذا وقع المصدر منصوباً بعد فعل ليسَ من لفظ المصدر، فانه يحتاج إلى تأويل نحو إعرابه كلمة (أسفاً)من قول المتنبي:

أبلى الهَوى أَسَفاً يوم النّوى بَدَني وفَرّقَ الهَجْرُ بينَ الجَفْنِ والوَسَنِ[2]

حيث قال: " وانتصب أسفاً على المصدر ودّل على فعله ما تقدّمه من قوله: أبلى الهوى، لأنّ إبلاء الهوى بدنه يدل على أسفه،" فكأنه قال أسفت أسفاً"[3] فجعل المذكور(أبلى) دليلا على تقدير الأسف لأنه من معناه، وعليه صح إعراب أسفاً مفعولاً مطلقاً، فيكون العامل فيه ما قبله حملاً على المعنى .

ويوظف المعري مسألة اللزوم والتعدي لتكون صيغة الفعل قرينة على التحليل الإعرابي، ومثال ذلك توجيهه للفعل (بذّ) من قول البحتري:

أمْرٌ تولّى حَمدُهُ وثناؤه وأبذّ قوماً ذمُّه وأثامُهُ[4]

فيعلق على ذلك قائلا:" هو يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون من بذاذة الهيئة كأنه قال: بذّت حاله، و أبذّها غيرُه، والأخر أن يكون من (بذّ) أي سبق، والفعل يُعدّى بالهمزة، فإذا قال بذّ فرسُك

---

[1] المعري، معجز أحمد،١٦/٢ وينظر نفسه ٥٢/٢ ، ٣١٢/٢ ، ٣٤/٣.

[2] الديوان، ص ١.

[3] المعري ،معجز أحمد ٩/١.

[4] الديوان، ٣٠٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخيل، فأراد أن يُعدّي الفعل إلى مفعولين قال أبذذت فرسَك الخيلَ، ويكون المعنى و أبذّ قومـا أي جعلهم مبذوذين فيكون الفعل متعدياً إلى مفعولين قد أمسك عن ذكر أحدهما"[1].

وقد يكتفي في موضع آخر بالإشارة إلى صيغة الفعل المتعدي ليبـيّن الوجـه الإعرابـي للأسماء المنصوبة بعده،ومن ذلك تعليقه على بيت المتنبي:

وتَظُنُّهُ مـمّا يزمجِرُ نَفْسُهُ عنها بشدّة غَيْظِهِ مَشْغُولا[2]

قائلا:" تظنه: يتعدى إلى مفعولين: أحدهما الهاء في تظنه، ....، والثاني مشغولاً" [3] ومـن باب صيغ الأفعال نجد الفعل المعلوم والمجهول حاضراً في إجراءات التحليل النحوي وسبباً في رفع أو نصب الصيغة اللاحقة للفعل على أنها نائب فاعل أو مفعول به تبعاً لمبنـى الفعـل(معلومـاً أو مجهولاً) وممّا رفع لوجود صيغة الفعل المجهول كلمة (غشاؤها)الواردة في بيت المتنبي:

فهي كَمَاويّةٍ مُطَوّقةٍ جُرِّدَ عنها غِشَاؤُها الأَدَمُ[4]

فقال: "وغشاؤها رفع لأنه اسم ما لم يسّم فاعله" [5] ،لأن الفعلَ (جُرِّد) مَبْنى يطلـب اسـماً مرفوعاً بعده،كونه فعلاً مبنياً للمجهول ، فدلت الصيغة على الوظيفة النحوية لكلمة (غشاؤُها).

ومما يشّد الانتباه أن صيغة الفعل معلوماً أو مجهولاً قد أسهمت في تعدد أوجـه التحليـل النحوي إذ تروى الصيغة على غير وجه مما يدعو إلى تغّير الوظيفة النحوية للصيغة اللاحقة، مثل جواز الرفع والنصب لكلمتي (لوعة، و وِقفة) من قول البحتري:

---

[1] المعري، عبث الوليد،ص٤٦٩- ومثله ينظر نفسه ص١٥٧.

[2] الديوان، ص ١٣٤، العكبري،التبيان ، ١٣٣/١.

[3] المعري، معجز أحمد،١٧٠/٢-١٧١ ومثله ينظر نفسه:٢٣٦/١ ٢١٩/١ ، وشرح الحماسة للمعري٧٦٦/٢-٧٦٧.

[4] الديوان، ص ٨٨.

[5] المعري، معجز أحمد،٣٣٨/١ وينظر نفسه،٥٢٤/٢ .

جَمَعتْ لوعةَ التّفرّق إذ حا ولَتُ سيراً ووِقْفَةَ المُرتاعِ[1]

فقال:" إذا روي جَمعت بفتح الجيم فالصواب أن تنصب " لوعة، وقفة " لأن المعنيَ المرأة المذكورة، فإذا رويت "جُمعت" بالضم رفع ما بعدها، لأنه اسم ما لم يسّم فاعله"[2]، ومرجع ذلك عائد إلى مبنى الصيغة كونها للمعلوم أو المجهول.

وقد تكون الصيغة الواحدة صالحة للتعبير عن عدة وظائف نحوية لأن؛ " تعدد الإعراب ما هو إلاّ تعدد الوظائف النحوية التي يمكن للبنية الصرفية أن تقوم بها، و هذا أمّر يؤدي إلى مجموعة مختلفة من البُنى التركيبية الكامنة للجملة الواحدة"[3]، ومثل ذلك إعراب الفعل(تكون) تاماً أو ناقصاً في قول المتنبي:

وعليهمُ أن يبذلوا وعليَّ ألاّ أشربا

حتى تكونَ الباترا تُ المُسْمِعاتِ فأطربا[4]

حيث قال:"ويجوز في الباترات :الرفع ، على أن تجعل يكون فعلاً حقيقياً ،وإن جعلته ناقصاً يجب رفع الباترات ونصب المُسْمِعات خبراً لها"[5].

ومن أسباب تعدد الوظائف النحوية كذلك تنوع اللهجات، واختلاف مناهج التحليل أحياناً؛ كالحمل على اللفظ أو المعنى، و اختلاف تقدير عوامل النصب و الرفع و غيرها من الأسباب التي تؤدي دوراً مع البنية الصرفيّة في اختلاف أوجه التحليل النحوي.

---

[1] الديوان: ٢/٥٧ و روايته: جَمَعتْ نظرةَ التّعجُّبِ إذ حا ولتُ بيناً و وقفة المُرتاعِ

[2] المعري، عبث الوليد،ص٢٩٠.

[3] النجار، لطيفه إبراهيم ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية و تقعيدها، ص١٨١.

[4] الديوان، ص٥١.

[5] المعري، معجز أحمد ٢٠٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و ممّا أجاز فيه المعري غيرَ وجهٍ تبعاً للصيغة الصرفيّة إعراب الاسم الواقع بعد صيغة (بله) من قول المتنبي:

أقلُّ فَعالى بَلْه أكْثَرُهُ مَجْدُ و ذا الجِدُّ فيه نِلْتُ أم لمْ أنلْ جَدُّ[1]

وقد قِيسَ على قول كعب بن مالك:

فترى الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بلْهَ الأكفِّ كأنها لم تُخْلَقِ[2]

برفع ونصب وجر الأكفّ.

فقال:"وفي "أكثره" يجوز النصب و الجرُّ والرفع ؛ أمّا النصب فلأن بله اسم للفعل فينصب به كما ينصب بالفعل، ومعناه دع أكثره، والجر فلأنه مصدر أُضيف إلى ما بعده، وأمَّا الرفع فإن قطرباً أجازه على معنى: كيف أكثرُه؟ أو على معنى بل أكثرُهُ"[3].

فكان النصب على اعتبار أن (بله) اسم فعل أمر ينصب ما بعده، و الجرّ على اعتبار أن (بله) مصدر أضيف إلى معموله نحو قوله تعال:﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضربَ الرِّقاب﴾[4] و الرفع على تقدير الاستفهام أي، كيف أكثرُهُ أو على تقدير حرف الإضراب بل. ومنه كذلك قول الرّاعي:

كفاني عِرِفّانُ الكرى و كَفَيْتُهُ كُلُوءَ النُجوم و النُعاس مُعانِقُهْ[5]

---

[1] الديوان،ص،١٩٥

[2] الأنصاري، كعب بن مالك، ديوان كعب بن مالك ، دراسة و تحقيق، سامي المكيّ العاني، عالم الكتب– بيروت ـ لبنان ط٢، ١٩٩٧ص١٩٥، وينظر الشاهد:شرح المفصل،٤٨/٤،شرح التصريح،٥٠٠/١، مغني اللبيب،١٣٦/١

[3] المعري، معجز أحمد، ٣٤٩/٢-٣٥٠.

[4] سورة محمد، الآية ٤.

[5] الراعي النميري،ديوان الراعي النميري، تحقيق: واضح الصّمد، دار الجيل ، بيروت، ط ١،١٩٩٥،،ص:١٨٥ :وانظر: المعري، شرح الحماسة، ٢٢٥/١.

حيث أجاز المعري رواية (عِرفَان) على وجهين: بالرفع على أنه اسمُ رجلٍ، وبالنصب على المصدر، فقال:" ومن روى عِرفانَ بالتخفيف ونَصَبَ فهو مصدرٌ، والفاعل مضمر "[1] أما الرفع _وهو الأرجح_ فيكون على الفاعلية للفعل كفاني.

و تكون الصيغة الصرفيّةُ – أحياناً– سبباً في عدم إجازةِ وجْهٍ إعرابي، أو وصْفِه بالقبح و مثال ذلك صيغة المبتدأ والخبر، فالأصل أن يكون الاسم معرفة و الخبر نكرة ،قال سيبويه:"وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف ، وهو أصل الكلام"[2]، بل جعل الابتداء بالنكرة مما يوقع في اللبس ،واصفاً إياه بالضعف، حيث قال: "لا يبدأ بما يكون فيه اللبس و هو النكرة... وقد يجوز في الشعر و في ضعف من الكلام"[3].

وقد علل ابن يعيش ذلك قائلاً:"وذلك لأنّ الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده .... و الإخبار عن النكرة لا فائدة فيه "[4] أي الأصل أن يكون الابتداء معرفة؛ لأنه مشترك معروف بين طرفي الخطاب (المتكلم، المتلقي) و يكون الإخبار بالنكرة لأنه ممّا يجهله المتلقي و على ذلك جعل المعري قول المتنبي:

إذا المُلُوكُ تَحلَّتْ كانَ حِلْيَتَه مُهَنَّدٌ و أَصمُّ الكَعْب عَسَّالُ[5]

---

[1] المعري، شرح الحماسة ٢٢٥/١.

[2] سيبويه، الكتاب ٣٢٨/١.

[3] سيبويه– الكتاب ٤٨/١، علماً بأن الابتداء بالنكرة لا يكون إلاّ بمسوغات حدّدها النحاة، منها: أن يتقدمها استفهام أو نفي ، أو أن تكون موصوفة أو مضافة ..... انظر ذلك مفصلاً، شرح ابن عقيل ١٠٨–١١٤.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٥/١

[5] الديوان، ص٥٠٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قبيحاً،فقال:" ولو نصبت حليتَه على الخبر و جعلت مهنداً اسمها كان قبيحاً؛ لأنَّ الخبر يكون معرفة و الاسم نكرة"[1] ويكون القبح من ناحية لفظية أما من ناحية المعنى فهو أقوى؛ لأنه جعل المهند كل الحلية فأخبر بالعام عن الخاص مبالغة في المدح وقد جاء البيت على غير الأصل حيث رفعت النكرة اسماً لكان الناقصة، ونصبت المعرفة خبراً لها ؛ لأنَّ (مهنداً) نكره كونه اسما من أسماء السيف، وهو توجيه يستند إلى ضوابط اللغة، أمّا من حيث المعنى فهو الأفضل لأنه لو جعل حليته الاسم ومهنداً خبره لأفاد أن المهند حلية للممدوح وهذا شيء طبيعي معروف، أمّا بجعل (مهند) مبتدأ و(حليته) خبرا ففيه مبالغة تكمن في الخروج على المألوف حيث جعل الحلية سيفاً من سيوفه والمألوف أن يجعل السيف حلية ولكنه قلب التركيب للمبالغة، وهو نحو قولنا: كان زيدٌ أسداً، وكان أسداً زيدٌ.

ومثل ذلك تعليقه على بيت البحتري:

و ليسَ العُلى درّاعةٌ ورداؤها و لا جُبَّةٌ مَوْشيّةٌ و قميصُها[2]

فقال:"رَفْعُ درّاعة ورداؤها جائز، على أن تجعل العُلى هي الخبر، وإنما يقبح لأن دراعةً نكرة ، و لو نصب الدرّاعة و الرداء لم يضر ذلك البيت"[3] حيث جعل رفع دراعة قبيحاً لأنّ صيغته نكرة لذا رأى أن نصب دراعة لا يضر البيت ؛أي لا يضر الوزن الشعري، و من ثَمَّ يصبح التركيب صائباً، إذْ تكون (العُلى) مرفوعةً اسماً لـ(ليسَ) و خبرها (دراعةً) على النصب ، وهذا التأويل مردّه الصيغة لأنّ الأصل الابتداء بالمعرفة والإخبار بالنكرة.

---

[1] المعري، معجز أحمد،٤/٢١٥.

[2] الديوان، ص ٢/٣٥.

[3] المعري، عبث الوليد، ص ٢٥١.

ويُذكر هنا أنه من الجائز أن نقدّر ضمير شأن يكون اسماً لـ(ليس) وتكون العلى مبتدأ ودراعة خبرها ، وهما خبر (ليس).

رابعاً:قرينة المطابقة:

وهي إحدى القرائن اللفظية التي اعتمد عليها النحاة في التحليل النحوي،وتعني تماثل الصيغ الصرفية والضمائر من حيث العدد والجنس والتعريف والتنكير ،أي التساوي بينهما،فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف ولا الخوالف[1].

وقد دللّ الثمانيني على المطابقة في الجملة الاسمية فقال: "فالذي يدلّ على أن المفرد هو الأصل في الخبر، أنه يرتفع برفعه ويوّحد بتوحيده ، ويثنى بتثنيته،ويجمع بجمعه، ويؤنث بتأنيثه، ويذكّر بتذكيره، فلولا أن الثاني هو الأول لما لزمته هذه الأحكام ، تقول:(زيدٌ قائمٌ وهندٌ جالسةٌ، و الزيدان قائمان، و الهندان جالستان، والزيدون قائمون، والهنداتُ جالسات)فقد رأيت كيفَ تبع الخبر المبتدأ في الأحكام التي ذكرتها ولو قلت :"زيدٌ قائمان أو الزيدان قائمون.لم يجز لمخالفة الثاني للأول"[2].ويقصد بالأحكام مطابقة الخبر للمبتدأ في العدد والجنس والعلامة الإعرابية. وقال في موضع آخر:"ولابدّ أن تكونَ الصفة موافقة للموصوف في تعريفه وتنكيره كما وافقته في إعرابه"[3].

---

[1] انظر:حسان، تمام، اللغة العربية ـمعناها ومبناها ،ص:٢١١

[2] الثمانيني ،عمر بن ثابت، الفوائد والقواعد،دراسة و تحقيق :عبد الوهاب محمود الكحلة ،مؤسسة الرسالة بيروت -لبنان ط ١،٢٠٠٣، ص١٦٠

[3] نفسه ،ص٣٥٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد كان النحاة على وعيٍ بأهمية هذه القرينة، فسيبويه -مثلاً يجعل المطابقة في التعريف والتنكير شرطاً في باب النعت حيث قال ": واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة ، كما أنّ النكرة لا توصف إلاّ بنكرة"[1].

ومن الدلائل على وعيهم بقرينة المطابقة في التحليل النحوي أنهم أعربوا كلمة (أنتما) في قول الشاعر:

خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أُقاطع[2]

فاعلاً لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر ولم يعربوا الوصف خبراً مقدماً بسبب عدم المطابقة، قال ابن الناظم معلقاً على هذا الشاهد:" فإن قلت : فلمَ لمْ يجعل الوصف في هذا المثال خبراً مقدّماً ، وما بعده مبتدأ ؟ قلت: لعدم المطابقة؛ فإنّ الوصف في هذا لو كان خبراً مقدّماً لتحمل ضمير ما بعده، وطابقه في التثنية والجمع ، فلما لم يطابقه عُلم أنه لم يتحمل ضميره ، بل أسند إليه إسنادَ الفعل إلى الفاعل"[3]

وعموماً فإن ما نجده في كتب النحاة المتقدمين عن المطابقة قد جاء "متناثراً في أبواب النحو غير مقصود لذاته بل يذكر تبعاً لحديثهم عن الأحكام الإعرابية وما يتصل بها "[4].

أمّا المحدثون فقد أفردوا قرينة المطابقة بدراسات مستقلة، فهي عند تمام حسان "تقوي الصلة بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى، وتكون قرينة لفظية

---

[1] سيبويه الكتاب ٦/٢

[2] البيت بلا نسبة، انظر الشاهد شرح شذور الذهب لابن هشام، ص ٢٠٧.

[3] ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد، شرح ألفية ابن مالك تحقيق عبد الحميد السّيد محمد، دار الجيل، بيروت، ص ١٠٧.

[4] الرشود،حصة بنت زيد بن مبارك ،الوجوب في النحو ،وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى-معهد البحوث العلمية ،السعودية -مكة المكرمة ،ط١ ٢٠٠٠م،ص٣١٠ وينظر كذلك ما قاله محمود نحله حيث قال "إن النحاة لم يفردوا للمطابقة بين المسند والمسند إليه مبحثاً خاصاً وإنما أشار بعضهم إلى لونٍ منها ،وأغفل آخرون الحديث عنها ،انظر: نحلة ، محمود أحمد "مدخل إلى دراسة الجملة العربية – دار النهضة العربية -بيروت -،ص٩٧.

على الباب الذي يقع فيه ويعبر عنه كل منهما"[1] ويرى أنه إذا فقد التطابق" تصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال"[2]؛ لأن الغاية من التركيب اللغوي هو إفادة معنى، فإذا فقد التطابق فقد المعنى، فلا يصح أن نقول-مثلاً-جاء الرجل الفاضلان أو رأيت هنداً الفاضلتان، فالمطابقة قرينة في الإعراب ،والإعراب فرع المعنى.

ويؤكد باحث آخر أهمية المطابقة في الشكل النسقي للجملة، والمعنى المؤدّى: ،فقال "وقد تظهر عوامل التطابق مجتمعةً أو قد يظهر بعضها فقط ولكنها في كلتا الحالتين تجعل السياق متماسكاً وتضفي عليه تجانساً شكلياً معيناً"[3].

وقد أولى المحدثون كذلك العدول عن المطابقة جلّ اهتمامهم وأُفرِدَ بدراسات مستفيضةٍ[4]وقد انتهوا إلى أن النحاة المتقدمين حللّوا التراكيب اللغوية بناءً على تأويلات هدفها إرجاع النصوص المخالفة للمطابقة إلى أصولها.

أما أهم مظاهر المطابقة فتكون في العلامة الإعرابية،و الشخص،والعدد والنوع والتعيين"[5]،

وما يهمنا في هذه الدراسة هو الاستدلال على أن قرينة المطابقة كان لها دور مهم في التحليل النحوي،كذلك يمكننا القول إن اهتمام النحويين كان موجهاً إلى التراكيب التي خولفت فيها

---

[1] حسان تمام اللغة العربية -معناها ومبناها-ص٢١٢-٢١٣

[2] نفسه،ص٢١٣

[3] طحان ريمون الألسنية العربية ،ص٣٩

[4] ينظر على سبيل المثال:الرفايعة،حسين عباس،ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية،دار جرير للنشر والتوزيع ط١،٢٠٠٦ الخالدي ، كريم حسين ، نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، ،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ط١ ٢٠٠٦م ص١٧٨-٢٠٥،نظام الجملة عند اللغويين العرب -مصطفى جطل،ص٣٧،٥٢،٩٨،١١٠،٣١٣،٣٤٢،٣٥٥،٥٣٨ ،أصول التفكير النحوي علي أبو المكارم ٣٥١،٣٦٢ ،العلامة الإعرابية في الجملة ، محمد حماسة عبد الطيف ،ص٣٢٤،٣٣٣ التحليل النحوية ،أصوله وأدلته ،فخر الدين قباوة ،ص١٨١ وما بعدها

[5] انظر ،حسان تمام اللغة العربية -معناها ومبناها،ص٢١١-٢١٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذه القرينة فلجئوا إلى التأويل بالحمل على المعنى أو برد الفرع إلى الأصل أو غيرها من أساليب التأويل والتعليل.

وعلى الرغم من أن المعري لم يقدّم تعريفاً لقرينة المطابقة، فإنه اعتمد عليها في شروحه الشعريّة قرينةً للتحليل النحوي ، وقد وردت لفظة المطابقة[1] عنده بمعنى الطباق في البلاغة،وقصد بها ذكر الشيء ونقيضه، وهذه ليست المقصودة هنا على ما قدمنا.

أما على المستوى التحليلي للتراكيب فكان يشير إلى المواضع التي خولفت فيها المطابقة، مثل مخالفة التذّكير والتأنيث بين الفعل والفاعل، أو العدد بين المبتدأ والخبر وغيرها من صور المخالفة.

لقد أجمع النحاة على وجوب إلحاق علامة تأنيث للفعل المسند إلى مؤنث حقيقي نحو:قامتْ هندٌ، وعلّل ابن مالك ذلك بقوله: "إن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به لجواز اشتراك المذّكر والمؤنث في لفظ واحد، كجنْب، وربْعه، وهمزه... و لأن المذّكر قد يسمى بمؤنث وبالعكس، فاحتاطت العرب في الدّلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ليعلم من أوّل وهلة أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث "[2].

كذلك وجوب إلحاق هذه العلامة عند تقديم الفاعل المؤنث على الفعل سواء أكان المؤنث حقيقةً أم مجازاً، فنقول هندٌ قامتْ، والشمسُ طلعتْ، والسبب في ذلك منع وقوع اللبس، إذ إنه بعدم

---

[1] وذلك عند تعليقه على قول المتنبي:

فلا تغرك السنةّ موالٍ تقلّبهُنّ أفئدةً أعادي، الديوان، ص٨٠.

حيث قال: " الموالي هم الأصدقاء، وقد راعى فيه المطابقة " المعري، معجز أحمد ٣٠٨/١ وقصد بالمطابقة الطباق بين موال، وأعادي، ومثل ذلك انظر: نفسه، ٤٧/١، ٦٨/١.

[2] ابن مالك،جمال الدين، شرح التسهيل، ٤٣/٢ـ ٤٤

المطابقة يقع السامع في حيرة ويبقى منتظراً للفاعل المسند للفعل ، فإذا قلنا – مثلا – الشمس طلعَ ، فإن السامع يتوقع إسناداً للفعل (طلعَ) لأن العرب تقول : هندٌ قام أبوها، لذا وجبت المطابقة.

وقد نبه المعري على المواضع التي خولفت فيها المطابقة في التذّكير والتأنيث بين الفعل والفاعل فحمل هذه المخالفة على التأويل، ومن ذلك تأنيث الفعل (قصّرتْ) من قول المتنبي:

أكارمٌ حَسَدَ الأرضَ السّماءُ بهم وقصّرتْ كلُّ مِصْرٍ عن طرابُلُسِ[1]

فقال: " أنّث "قصّرتْ"، وإن كان فعل كلّ لأنه أراد جماعة الأمصار"[2] ولعلّ من الصواب أن تحمل هذه المخالفة على المعنى لأن لفظة (كلّ) استفادت التأنيث من المضاف إليه(مصر)، وهذا نظير قولهم : قُطعت بعض أصابعه، فحمل الكلام على المعنى .

وفي موضع آخر يتأول عدم المطابقة بالردّ إلى الأصل قال معلّقاً على قول المتنبي:

حالَفتْهُ صُدُورُها والعَوالي ليخُوضُنَّ دونَه الأهْوالا

ولَتمضِنَّ حيثُ لا يجد الرُّمْـ ـحَ مداراً ولا الحصانُ مَجَالا[3]

" ولو قال لتخوضَنّ بالتاء وفتح الضاد لكان أظهر في الإعراب" [4] أي برد الفعل إلى أصل المطابقة بين الفعل والفاعل ، فقوله (ليخوضنَّ ولتمضِنّ) يعود للخيل والرّماح وهي العوالي فذّكر في الأولى وأنّث في الثانية والأصل التأنيث لأن الخيل والرّماح مؤنثة ، لذلك علّل تأنيث "لتمضِنّ بالرد إلى أصل التأنيث"[5] ،لأن الواجب فيه التأنيث ، أمّا التذكير فإنه من باب تنزيل غير العاقل

---

[1] الديوان، ص١٨.

[2] المعري ، معجز أحمد ،٩٥/١ وفي البيت نفسه خولفت المطابقة بين الفعل (حَسَدَ) وفاعله (السماءُ) وهي واكتفى المعري أثناء شرح البيت بردّ التركيب إلى أصله بالمطابقة بين الفعل وفاعله فقال في الصفحة نفسها " حسدت السماءُ الأرضَ لكونهم عليها".

[3] الديوان،ص ٤٠٣، و القياس (لتميضنَّ) ورواية الديوان لتخوضنَّ، و ليمضنَّ.

[4] المعري ، معجز أحمد ، ٥٠٣/٣.

[5] نفسه ، ٥٠٣/٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منزلة العاقل ،لأنها لمّا حالَفتْه كانت كمن يعقل، أو أنه ذكّر لأن المحالفة عادة ما تكون من الرجال وكذلك خوض الحروب.

وما يجري على الأفعال التامة يجري على الأفعال الناقصة، فتجبُ المطابقة بين كان واسمها لذلك عدّ المعري عدم المطابقة بين كان واسمها في التذكير والتأنيث رديئـاً، فعلّـق علـى قـول البحتري:

قِصّة التَّلِّ فافْهموها عُجابَهْ كانَ في مثلها تطُولُ الخطابَهْ(١)

قائلاً:" وقد يجوز أن تجعل الخطابة مرتفعة بكانَ، فيكون التقدير: كان الخطابة تطول فـي مثلها إلاّ أن الذي ينفّر من ذلك أن الخطابة فيها علم التأنيث ... فيكون المؤنث قد ذُكّر، وذلك جائز فيما لا حقيقة(*) كالمصادر وما جرى مجراها مثل الضلالة والكآبة إلاّ أنه مع جوازه رديء"(٢).

فعدم المطابقة في الجنس كان سبباً في وصفِ التركيب بالرداءة، ومحاولة الإتيان بتفـسير آخر وقد وجد المعري أن اعتبار كان زائدة وهي دالة على معنى المضي جائز (٣)" ـخلص مـن مخالفة المطابقة.

وفي موضع آخر وصف المعري مخالفة المطابقة بضعف التركيب في قول البحتري:

ذَمَمْنا عهدَهُ لمّا ذممنا ذميمَ سَجيَّةٍ لَحزٍ بخيلِ(٤)

ديوان، ١/١٥٠، و روي: فاسمعوها.

معري ، عبث الوليد ، ص٧٢ .

ضي السياق إضافة كلمه مثل: فيما لا حقيقة فيه أو لتأنيثه، لأن النص يبدو مضطرباً.

لر، المعري، عبث الوليد، ص٧٣.

يوان، ٢/٢٤٢، وروي: ذممنا عهده لمّا بلونا لئيمَ سجيّة لحزٍ بخيلِ

فقال:" ولعلّه قال سجيَّتَي لحزٍ بخيل، أو نحو ذلك، فإن كان قاله فهو جائز على الوجه الذي يسمّى المجاورة، ويضعفه أنّ لفظ سجيَّةٍ مؤنث ولفظ لَحِزٍ مذكّر"[1].

فهو يحاول تخريج عدم المطابقة إمّا بتصحيح رواية البيت الشعري، وإمّا بالحمل على المجاورة وعندئذٍ يَضعُفُ التركيب لمخالفة المطابقة.

وممّا يذكر هنا أنّ مذهب الخليل لا يجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران متساويين في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والجمع فقال :" لا يقولون إلاّ هذان جحرا ضبٍّ خربان من قبل أن الضبّ واحد والجحر جحران"[2]، أما سيبويه فيجيز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران قال في الكتاب:"ولا نرى هذا والأوّل سواء لأنه إذا قال: هذا جحر ضبّ متهدّم ففيه من البيان أنه ليس بالضبّ مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب"[3].

أمّا المطابقة في الضمير العائد فيكون بينه وبين ما يعود عليه، وإن خولف ذلك وجب حينئذٍ التأويل ومما جاء مخالفاً فاستدعى التأويل قول المتنبي:

مَثّلتِ عينَك في حشاي جراحَةً فتشابها؛ كلتاهُما نجْلاءُ[4]

والخلاف في قوله: (فتشابها) حيث عاد الضمير إلى العين والجراحة وهما مؤنثان، فكان الواجب المطابقة بين الضمير والمرجع فيقول (تشابهتا)، وقد تأوّل المعري ذلك بـ" أنه ذهب بهما إلى المعنى فكأنه قال:" فتشابه الشيئان المذكوران"[5].فحمل الجراحة على الجرح، والعين على

---

[1] المعري، عبث الوليد، ٣٧٨-٣٧٩

[2] سيبويه، الكتاب ٤٣٧/١.

[3] نفسه، ٤٣٧/١.

[4] الديوان، ص١١٥.

[5] المعري، معجز أحمد ٨٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العضو، أمّا لفظة (كلتاهما) فقد "أنّثه ردّا إلى لفظ العين والجراحة" [1] فحمل على حقيقة اللفظ ومن ثم لم يتطلب تأويلاً .

ويعلّل في موضع آخر سبب مخالفة المطابقة بإقامة القافية والحمل على المعنى فقال معقباً على قول المتنبي:

سحابٌ من العِقْبانِ يزحفُ تحتها سحابٌ إذا استَسْقتْ سَقَتْها صَوارِمُهْ[2]

"السحاب يذكّر على اللفظ ويؤنّث على معنى الجمع – فأنّث السحاب الأولى على المعنى وذكّر الثاني على اللفظ وإقامة القافية " [3] ومردّ ذلك أن السحاب لفظ يصدق عليه التّذكير والتأنيث فنقول : سقتِ السحابُ وسقى السحابُ ، فجاز التذّكير والتأنيث فقال: يزحف سحاب بالتذّكير، وسقتها بالتأنيث ،فالسحاب مؤنث مجازي يجوز تذكيره وتأنيثه أما عودة الضمير المذّكر في (صوارمه) فتأوّله بأمرين:

الأول : الحمل على اللفظ لأن السحاب يذّكر ويؤنث والثاني : مراعاةً للقافية ؛ لأن القصيدة تنتهي بالهاء المقيدّة بالسكون.

وقد يكون اللفظ –أحياناً– سبباً في جواز المطابقة أو العدول عنها،ويصدق ذلك على المبهمات عموماً ومن ذلك الاسم الموصول (من) فهو يصدق على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع اذا جاز عودة الضمير عليه بالتذّكير أو التأنيث ومنه قول الفرزدق:

---

[1] نفسه ٨٢/٢.

[2] الديوان، ص٢٤٨.

[3] المعري، معجز أحمد ٢٥/٣ .

تعالَ فإن عاهدتني لا تخونني نكنْ مثل منْ يا ذئبُ يصطحبانِ[1]

حيث ثنّى (يصطحبان) حملاً على معنى (مَنْ) وفي التنزيل قال عز وجل:﴿ ومن الناس مَنْ يقول آمنّا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾[2] فجاءت الآية الكريمة بلفظ الإفراد (يقول آمنّا) حملاً على لفظ مَنْ ،فهي مفردة لفظاً جمع معنى، وعلى ذلك أجاز المعري تذكير الفعل(برته) أو تأنيثه في قول المتنبي:

بجسمي مَنْ بَرَتْهُ فلو أصارت وشاحي ثقبَ لُؤْلُؤةٍ لَجالا[3]

حملاً على معنى(مَنْ) فقال:" أنّث قوله"من برتْهُ" ردّاً إلى المعنى لأن(منْ) يقع على المذّكر والمؤنث ولو قال براه لجاز "[4]وسبب تأنيث (من) هو أنه قصد المحبوبة .

وفي شروح المعري أمثلة كثيرة تدور حول قرينة المطابقة في التذّكير والتأنيث بين الفعل والفاعل"[5].

ومثلما يتطابق الفعل والفاعل في التذكير والتأنيث فإن الصفة تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والتذّكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وعلة ذلك " أن النعت هو المنعوت ذاتاً وصفة. إذ إنّ النعت يدل على ذات المنعوت وصفته فلما كانت

زدق، ديوان الفرزدق، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر يع ، بيروت ــ لبنان ، ط ١،١٩٩٧، ص: ٦٨٠ ،وروي صدره : تعشّ فإن واثقتني لا تخونني، وهو من شواهد الكتاب لسيبويه ٤١

ة البقرة، الآية ٨.

ان، ص١٢٩

ي ، معجز أحمد ، ١٤٣/٢ .

مثلا: معجز أحمد، ١/ ٢٧١، ٨٩/٢، ١٢٤/٢-١٢٥، ١٦٠/٢، ٣٨١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صلة النعت بهذه الوثاقة من المنعوت كان ذلك بمثابة تكرير للمنعوت[1]، فوظيفة النعت قائمة على تقليل دائرة الشيوع في النكرات، ورفع الاشتراك الحاصل في المعارف.

ولمّا كانا كذلك فإنه من الخطأ أن يخالف النعت المنعوت، كأن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، أو أحدهما مؤنث والآخر مذّكر لما في ذلك من تناقضٍ بين اسمين يرتبطان بوشائج جعلتْ منهما شيئاً واحداً.

و على ذلك فإن المخالفة في مطابقة النعت والمنعوت يستدعي التأويل، ومّما تأوّله المعري في قول المتنبي:

وأرديةٌ خضرٌ ومُلكٌ مطاعةٌ ومركوزَةٌ سمرٌ ومُقربةٌ جُرْدُ[2]

ففي قولة (مُلكٌ مطاعةٌ) مخالفة للمطابقة بين الصفة والموصوف، فالمُلك:مذكر-ومطاعة:مؤنثة فتأوّل ذلك قائلاً :"ومُلْك مطاعةٌ"،أنّث المُلك على معنى السلطان ، وهو مؤنث ذهاباً بها إلى القدرة، وقيل:أراد بالتأنيث المملكة"[3] حيث حمل لفظة المُلك على المعنى إذ تعني المملكة و القدرة والسلطان ليصحَ تطابقها بلفظة مطاعةٌ في باب الصفة والموصوف.

ومنه كذلك تذكير صفة النعامة في قول المتنبي :

تسألُ أهلَ القلاعِ عن ملكٍ قد مَسَخَتْه نعامةً شاردْ[4]

---

[1] الرشود،حصة بنت زيد،الوجوب في النحو، ص٣٢٨ .

[2] الديوان، ص١٨٧.

[3] المعري، معجز أحمد، ٣٦١/٢.

[4] الديوان،ص٥٧١

فقال:" شارد في موضع النصب، صفة لنعامة،وإنما ذكّره؛ لأن النعامة تقع على الذكر والأنثى "[1]والأصلُ نعامة شاردة، وجاز تذكير الصفة حملاً على معنى النعامة لجواز تذكيرها وتأنيثها، ويبدو أن لجوء المتنبي إلى تذكير الصفة مردّه أيضا إقامة القافية ،لأن القصيدة على قافية الدال المقيدة.

وفي باب العطف جعل المعري عطف المذكر على المؤنث على اعتبار أن الاسم المعطوف ارتفع بفعل غير الفعل الظاهر، ومن ذلك قول البحتري:

وكيفَ وجدتم عَدْلَهُ وقد التقتْ مساويةً شاةُ البلادِ وسيدُها[2]

عطف المذكّر (سيدُ)على المؤنث (شاة)،ووقع الفعل مطابقاً للاسم الأول وهو (شاة)، فقال: التقتْ شاةُ البلاد وسيدُها،قال المعري "وقوله التقتْ، أنّث لتأنيث الشاة، وإن كان السيد مذكرا ،لأنهم يحملون الفعل على ما دنا إليه، فيقولون نامت أختك وأخوك، فيختارون التأنيث، فإذا قالوا: قام أخوك و أختك، جعلوه بالتذكير، وقولهم:قامت أختك يدلّ على أن الاسم المعطوف يرتفع بفعل غير الفعل الأول ،وإذا كان الاسمان مرفوعين بفعل واحدٍ وجب أن يجيء الفعل خالياً من علامة التأنيث، إذ كان المذكر والمؤنث إذا اجتمعا فالغلبة للتذكير"[3].

أمّا المطابقة بين المبتدأ والخبر فواجبةٌ من حيث إن المبتدأ هو الخبر في المعنى، ولا يخرج عن ذلك إلاّ بضعة مواضع [4] منها أن يكون الخبر من أفعل التفضيل نحو قوله تعالى:﴿وقالوا نحن

---

[1] المعري، معجز أحمد، ، ٣٨٦/٤

[2] الديوان ،٢٨٠/١،وروي: فكيف وجدتم عدله وقد التقت مسالمةً شاء البلاد وسيدُها

[3] المعري، عبث الوليد، ١٤٨، ١٤٩.

[4] انظر: الكوفي، نجاة عبد العظيم، بناء الجملة بين منطق اللغة و النحو، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٨،ص٣٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أكثر أموالاً وأولاداً ﴾ [1] أو أن يكون الخبر مصدراً،أو أن يكون الخبر مشتقاً مستغنياً بمرفوعه ،وما عدا ذلك فالمطابقة واجبة ، ولعلّ سبب هذا الوجوب هو ما ذكره النحاة من أن الخبر هو المبتدأ في المعنى فإذا ثبت ذلك فإن مخالفة الخبر للمبتدأ في الجنس أو في العدد خروج عن أصل الوضع، فلا يصحّ أن يكون الشيء مذكراً ومؤنثاً أو مفرداً ومجموعاً في آن واحد [2]، فإذا خولف ذلك استدعى التأويل،أي أنه إذا حدثت مخالفة في السطح بُحث عن المطابقة في العمق.

وممّا خولفت فيه المطابقة بين المبتدأ والخبر في العدد وقوع المبتدأ مثنى وخبره مفـرداً في قول المتنبي:

هذا الذي خلتْ القرونُ وذكرُهُ وحديثُهُ في كتبها مشروحُ[3]

حيث ورد المبتدأ (ذكرُهُ و حديثُهُ) مثنى بالعطف، "وكان الوجه أن يقول: وذكـرُهُ وحديثُـهُ مشروحان، ولكن لمّا كان معناهما واحد اقتصر على واحد"[4] فأجاز مخالفة المطابقة حملا علـى معنى لفظتي (ذكرُهُ)و(حديثُهُ)لأنهما مترادفان،ولو كانا غير ذلك لوجبت المطابقة، فلا يجـوز أن نقول:زيدٌ وخالد حاضرٌ، بل (حاضران).

ويمكننا أن نذهب به مذهباً آخر وهو أن يكون من باب الاستغناء بأحدهما عن الآخر،نحـو قوله تعالى " واللهُ ورسولُهُ أحقُّ أن يُرضُوهُ"[5]أو أن تكون (مشروح) خبراً لـ(ذكره)، وحديثه خبره محذوف ،مدلول عليه بخبر الأول، وهذا أولى حتى لا نضطر إلى تكلّف الإخبـار عـن المثنـى بالمفرد.

---

[1] سورة سبأ، الآية٣٥.

[2] انظر، الرشود، حصة بنت زيد، الوجوب في النحو، ص٣١٩-٣٢٠.

[3] الديوان، ص٦١.

[4] المعري، معجز أحمد،٢٤٧/١.

[5] سورة التوبة، الآية ٦٢.

أما المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل،فإن العربيّة تلزم مستعمليها إفراد الفعل مع الفاعل سواء أكان الفاعل مثنى أم جمعاً ،فنقول : جاء الرجلان ،وجاء الرجالُ، وعللّ خالد الأزهري سبب إفراد الفعل مع الفاعل في جميع أحواله،بأنّ تثنية الفعل أو جمعه يوقع في التوهم لأنه لو قيل قاما أخواك، وقاموا أخوتك، وقمن نسوتك، لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل، خبر مقدّم [1].

و الحقيقة أنّ النحاة أنفسهم نصّوا على أن الخبر إذا كان فعلاً نحو: زيدٌ نجح فإنه لا يجوز تقديمه، بل يجب تأخيره، فإن تقدّم لا يعتقد ولا يتوهم أنه خبر[2].

وجعل سيبويه مسألة إفراد الفعل مع فاعله نوعاً من الإيجاز أو الاكتفاء بتثنية الاسم الظاهر أو جمعه حيث قال :"وإنّما قالت العرب : قال قومُك وقال أبواك؛لأنهم أكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك وقالوا قومُك فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا"[3] ويدل هذا على أن ما يُسمى بلغة أكلوني البراغيث كانت هي الأصل، ثم حذف الضمير المتصل بالفعل اكتفاءً بالاسم الظاهر،لذلك ذهب بعض المحدثين إلى أن مسألة إفراد الفعل مع فاعله مرحلة من مراحل التطور اللغوي و أن الأصل في اللغات السامية المطابقة بين الفعل والفاعل، وأن مرحلة الإفراد جاءت متأخرة،ودليل ذلك أن كثيراً من اللهجات ما زالت تحتفظ بأصول هذه المطابقة [4].

ومع وجاهة هذا الرأي فإن ما يهمنا هو القواعد المطّردة التي بنيت على الأغلب الأعم والتي تقضي بوجوب إفراد الفعل مع الفاعل في جميع أحواله (إفراداً وتثنيةً وجمعاً)، وأيُّ خروج

---

[1] الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح،٤٠٣/١.

[2] انظر:سيبويه ، الكتاب، ٣٦/٢.

[3] سيبويه ، الكتاب، ٣٦/٢

[4] انظر:عبد التواب رمضان، فصول في فقه العربية، ،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط٢،١٩٨٣، ص،٩٩و عمايره، إسماعيل، ظاهرة التأنيث في اللغة العربيّة و اللغات السّاميّة، دار حنين ط٢،١٩٩٣. ص،١٠١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على ذلك يُعدّ عدولا مردّه التأويل،ولذلك تأمّل النحاة التراكيب المخالفة ودرسوها دراسة عميقة تبرهن على عنايتهم بقرينة المطابقة، ومعرفتهم لأثرها في التحليل النحوي [1].

فسيبويه يعرض لهذه الظاهرة قائلاً :"واعلم أن من العرب من يقول :ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالتْ فلانةُ " وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث ،وهي قليلةٌ[2].وقد ذهب يونس إلى أن المطابقة في قوله تعالى:﴿وأسرّوا النجوى الذين ظلموا﴾[3] إنما هي على البدل[4] ، لأن يونس ومعظم النحاة نظروا إلى لغة أكلوني البراغيث على أنها لغة رديئة لا يجوز تفسير القرآن على ضوئها فحملوا النصوص المشابهة لهذا التركيب (أكلوني البراغيث) إما على البدل وإما على المبتدأ المؤخر والجملة الفعلية قبله خبر مقدم.

فسيبويه يجعل هذه اللواحق علامات دلتْ بها بعض القبائل على المثنى والجمع ،كما دلتْ العربيّة بالتاء الساكنة على المؤنث.

وممّا جاء على هذه اللغة في مصادر البحث قول المتنبي :

ورمى وما رمتا يداه فصابني سهمٌ يُعذِّبُ والسِّهام تُريحُ[5]

وقوله:

نفديكَ من سَيْلٍ إذا سُئل النّدى هولٍ إذا اختلطا دمٌ ومسيحُ[6]

---

[1] انظر: الخالدي ، كريم حسين، نظرية المعنى في الدراسات النحوية،ص٢٠٢.

[2] سيبويه، الكتاب ٢/٤٠، وينظر ابن هشام المغني،١٥١/٢.

[3] سورة الأنبياء، الآية٣.

[4] انظر سيبويه، الكتاب ٢/٤٠.

[5] الديوان ،ص:٦٠

[6] الديوان، ص:٦٢

وقد اكتفى المعري بالتعليق على هذين البيتين بالقول:رمتا يداه على لغة من يقول أكلوني البراغيث [1] وقال عن البيت الثاني أنه أورد ألف الاثنين قبل الذكر مورد قولهم:أكلوني البراغيث[2].ويدلنا قوله هذا أن المطابقة هنا جاءت على لغة قليلة من لغات العرب لا يقاس عليها، لأنها من الأصول المرفوضة أو من الركام اللغوي للظواهر المندثرة.

ولذلك نجده في موضع آخر يصف هذه المطابقة بالرداءة والخروج على مقاييس العربية المطّردة إذ علق على قول البحتري:

كدنَ ينْهَبْنَهُ العيونُ سراعاً فيه لو أمكنَ العيونَ انتهابُهْ[3]

قائلا :"في النسخة كدْنَ،وهو جائز على أنه رديءٌ،لأن الصواب أن يقال رأتْهُ النساءُ،فيؤنث الفعل بالتاء،أو رآه النساء فأمّا المجيء بالنون في الفعل المتقدم فهو قليلٌ وذلك على مذهب من قال:أكلوني البراغيث "[4] .

فهو يجيزه حملاً على ما ورد عن بعض العرب،غير أنه يصفه بالقلة والرداءة،ويوجهه وفقا لما ارتضته العربيّة من قواعد مطّردة في وجوب إفراد الفعل مع الفاعل،فيرى أن الصواب في البيت أن يقول: كادت تنهبه العيون.

ويحاول أن يقدّم رأياً يوافق أنظمة العربية فيقول:"و لو قال كاد لجاز وخلص من هذا الوجه ويكون في كاد ضمير المذكور"[5] أي الضمير هي العائد على العيون ،وقد جاءت النون في ينهبنه مطابقة للنون في "كدن" لأن الفعل إذا تأخر طابق الاسمَ ، وكلا النونين عائد على العيون، وهي

---

[1] المعري ، معجز أحمد،٢٤١/١

[2] نفسه، ٢٤١/١

[3] الديوان، ٨٠/١.

[4] المعري، عبث الوليد، ص٨٤.

[5] نفسه، ص٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متأخرة في اللفظ متقدمة في الرتبة لأنها مبتدأ مؤخر لذلك قال :"وإنما حمل أبا عبادة على مجيئه بالنون في "كدنَ " كون ينهبن بعدها في بناء البيت "[1]، فـ "ينهبن " هي جملة الخبر لـ كاد ،والخبر يتبع الاسم فجاءت "ينهبن" بالنون مطابقة مع كدن.

خامساً :قرينة الرّبط:

تشير هذه القرينة إلى علاقة تركيبية تمثل وظيفة مهمّة في التحليل النحوي، وقد عرف النحاة وظيفتها واعتمدوا عليها في إجراءات التحليل النحوي في أثناء عرضهم الأمثلة والشواهد في الأبواب النحوية ، وقد ظهر مصطلح الربط بوضوح عند ابن السراج فقال:"واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع: إما أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل ،أو الفعل وحده مثل سوف أو ليربط اسما باسم: جاءني زيد وعمرو ،أو فعلا باسم أو على كلام تام،أو يربط جملة بجملة أو يكون زائدا "[2].فهو يشير إلى وسائل الربط بين الكلمات المفردة أو بين الأنماط التركيبية من الجمل .

ويمكننا أن نفهم من حديث عبد القاهر الجرجاني عن الوصل والفصل و التعالق في نظرية النظم أهمية قرينة الربط بين أجزاء التراكيب اللغوية[3].

وقد أفرد ابن هشام روابط الجملة في كتابه المغني بمباحث مستقلة ،فذكر المواضع التي تحتاج الجملة فيها إلى الربط وهي: الجملة المخبر بها والجملة الموصوف بها ولا يربطها إلاّ الضمير، والجملة الموصولة بها الأسماء،ولا يربطها غالبا إلاّ الضمير،والواقعة حالاً ،ورابطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما،والمفسرة لعامل المشتغل عنه ، وبَدَلا البعض والاشتمال ولا يربطهما إلاّ الضمير ومعمول الصفة المشبهة ،ولا يربطه إلا الضمير ،وجواب الشرط المرفوع بالابتداء ،

---

[1] ، المعري، عبث الوليد ص٨٥.

[2] ابن السراج ، الأصول في النحو ،٤٢/١

[3] انظر: الجرجاني عبد القاهر ،دلائل الإعجاز ،ص٢١٤

ولا يربطه أيضا إلا الضمير ،والعاملان في باب التنازع ،ويرتبطان إما بعاطف أو بعمل أولهما في ثانيهما ،أو كون ثانيهما جوابا للأول ،وأخيرا ألفاظ التوكيد الأوّل ويربطها الضمير الملفوظ به[١].

وقد خص ابن هشام روابط الجملة الخبرية بما هي خبر عنه بمبحث مستقل وحصرها في عشرة مواضع هي: الضمير، والإشارة وإعادة المبتدأ بلفظه أو إعادته بمعناه ،وعموم يشمل المبتدأ، وأن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، والعطف بالواو، وشرطٌ يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر ، و(الـ) النائبة عن الضمير ،وكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ، وقد عزز هذه الأنواع بشواهد من القرآن الكريم وأشعار العرب[٢].

أما المحدثون فقد عبّروا عن هذه القرينة بوسائل شتى فهي: تعني اتصال أحد المترابطين بالآخر[٣]وأنها تسهم في تقديم أدلة لتعيين الصلات والوظائف الإعرابية[٤] وقدموا دراسات وافية عن قرينة الربط وأهميتها في الدرس النحوي من منظور لساني حديث.

وقد استند أحد الباحثين إلى مبحث الفصل والوصل عند عبد القاهر الجرجاني ليقابل المصطلحات التي استعملها وهي :الاتصال والانفصال والعطف بمصطلحات: الارتباط والانفصال والربط[٥] وميز بين هذه المصطلحات فرأى أن الارتباط يشير إلى" أن في داخل الجملة العربية علاقات سياقية نحوية تنشأ بين المعاني الوظيفية النحوية دون اللجوء إلى أداة لأن كل علاقة وثيقة أشبه بعلاقة الشيء بنفسه"[٦] فتكون الجملة في هذه الحالة غير محتاجة إلى وسيلة لفظية تعلق أحد

---

[١] انظر ،ابن هشام ،مغني اللبيب ،١٦١\٢_١٦٩

[٢] انظر:ابن هشام ،مغني اللبيب ١٥٧/٢_١٦١

[٣] حسان،تمام ،اللغة العربية .معناها ومبناها ،ص٢١٣

[٤] قباوة،فخر الدين ،التحليل النحوي ،أصوله وأدلته،ص١٨٣

[٥] انظر:حميدة،مصطفى ،نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ،الشركة المصرية العالمية للنشر ولنجمان،ط١ ١٩٩٧،ص١٤٦

[٦] نفسه ،ص١٤٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعنيين بالآخر، أما الانفصال فيعنيّ:عدم وجود علاقة لفظية ومعنوية بين الجملة وما يجاورها من جمل، أو بين المكّون وما يجاوره من مكوّنات داخل الجملة .

أما الربط: فهو تعلّق إحدى الجملتين بالأخرى لفظًا أو معنىً، فيكون الرابط دلالياً أو لفظياً فهو يقف وسطاً بين تمام الارتباط وتمام الانفصال ليحدد العلاقة بين معنيين داخل الجملة الواحدة أو بين جملتين ويتحقق بوسيلة من وسائل الربط.

فالغاية من وجود الرابط تحقيق التراصف أو الانتظام بين الكلمات أو الجمل فيكون الثـاني بمقتضى هذا التراصف جزءا من جملة الأول فيتم المعنى، أو يوضحه ،أو يؤكده، أو يكون سـببا له[1]وبذلك" يعدّ الربط من أهم الوظائف النحوية التي يعتمد عليها تشكيل التراكيب في اللغة ،إذ لابد أن ترتبط المفردات في التراكيب بعلائق نحوية مختلفة "[2] ويتم الربط بالضمير أو الحرف لوصل الكلمة بالكلمة أو الكلمة بالجملة أو الجملة بالجملة لافتقار الكلمة أو الجملة لهذا الرابط في تكـوين المعنى .

والروابط خمسة أنواع هي: الضمير العائد ، والحرف وإعادة اللفظ ، وإعادة المعنى والعهد، وجعل تحت هذه الأنواع أقساماً، فالضمير العائد يشمل ضمير الشخص والإشارة و السّببي والواقع في حيّز العطف ، والحرف يشمل وقوع الفاء في جواب الشرط واللام في جواب القسم ، ولـولا ؛ والألف واللام الواقعة محل الضمير .[3]

---

[1] انظر: الرشود ،حصة بنت زيد ،الوجوب في النحو ،ص٢٧٠

[2] النجار ،لطيفة ،دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعقيدها ،ص١٩٠

[3] انظر ،حسان ، تمام ،اللغة العربية ،معناها ومبناها ،ص٢١٤_٢١٥

وذهب بعضهم إلى أنها أربعة أنواع هي: المطابقة والإسناد و التضام والعلامة الإعرابية في الفاعل .[1]

وأوّل ما يطالعنا في مصادر البحث من اهتمام المعري بقرينة الربط هو اهتمامه الواسع بإظهار المعنى وتجليته بردّ **الضمائر** إلى ما تعود إليه من ألفاظ و مردّ ذلك تحقيق ما تسعى إليه اللغة، وهو إيصال المعنى وأمن اللبس، فنجده في مواضع كثيرة يبدأ بشرح البيت الشعري بردّ الضمائر إلى ما تعود إليه، و من أمثلة ذلك، قول المتنبي:

تُرينا صَنَاعُ الرّومِ فيها ملوكَهَا وتجلو علينا نفسَها و قِيَانَها[2]

فقال:" الكناية في "فيها" للثياب، وفي نفسها للصنّاع، وفي ملوكها و قيانها للروم، ويجوز أن تكون راجعة إلى صناع الروم"[3] وفي موضع آخر نجده يرجع الضمير إلى لفظ مقدّر من السياق غير موجود على المستوى الكتابي ومنه قول المتنبي:

و ما بكَ غيرُ حُبّك أن تراها و عَثِيرُها لأَرْجلها جنيبُ[4]

فقال:" والضمير في تراها، وعثيرها، وأرجلها للخيل، فأضمرها وإن لم يجر لها ذكر لعلا بها، إذ الحروب لا تعرى من الخيل"[5] و سوّغ ذلك ما تقدّم على هذا من ألفاظ تشير إلى الحرب الضرب و الطعان.

---

[1] انظر ، عبد اللطيف ، محمد حماسة ، العلامة الإعرابية ،ص٨٤،وجعل في موضع آخر الإعراب والرتبة أهم وسيلتين في ترابط الج
، انظر : عبد اللطيف ، محمد حماسة ، بناء الجملة الإعرابية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص٨٨

[2] الديوان، ص ٣٦٢، و رواية العكبري: تُرينا صَنَاعُ الرّومِ فيها ملوكَهَا وتجلو علينا نفسَها و قِيَانَها، التبيان ١٦٩/٤.

[3] المعري، معجز أحمد، ٢٤٣/٣-٢٤٤، و الكناية : الضمير في المصطلح البصري، وردّ الضمير في (فيها) إلى الثياب المذكورة ف البيت السابق لهذا البيت و صدره: ثياب كريمٍ ما يصون حسانها.

[4] الديوان، ص٣٥٤.

[5] المعري، معجز أحمد ٣٥٨/٣، ومن أمثلة ذلك انظر نفسه، ٢٨٢/١، ٢١٩/١،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويقدّر أحيانا الضمير لردّ الجملة إلى مكوناتها الأساسية (المسند و المسند إليه) لاستقامة التركيب و من ثم المعنى[1].

وترتبط الجملتان أحياناً بالضمير العائد المقدّر ليحقّق الاتصال بين الجملتين ففي قول المتنبي:

أقْصِرِ فلستَ بزائدي ودّاً بلغ المدى وتجاوز الحدّا[2]

نجد المعري يقدر الضمير في الفعلين (بلغ) و (تجاوز) ليردهما إلى كلمة الودّ في صدر البيت، فقال:"وفاعل بلغ المدى وتجاوز الحدّ: ضمير الودّ[3]، وذلك لأنّ الود أقرب شيء إلى الفعلين، فالضمير لا محالة راجع إليه، لأن الضمير يعود إلى أقرب مذكور، إضافة إلى أن المعنى إلى جانب اللفظ يفرض تقدير هذا الضمير ،فيتحقق الربط بين الجملتين.

ومن الربط بالضمير ما دعاه تمام حسان بعودة الضمير بواسطة، ومنه السببي، نحو: زيدٌ قام أبوه[4]، ومثله في مصادر البحث إعراب كلمة (نضيجة) صفة للكبد في قول المتنبي:

ظَلْتَ بها تنطوي عَلَى كبدٍ نضيجةٍ فوقَ خلبْها يدُها[5]

فقال: "النضج لليد، ولكن جرى نعتاً للكبد في الإعراب لإضافة اليد إليها... وجعل اليد نضيجة لأنه أدام وضعها على الكبد فأنضجتها بما فيها من الحرارة، ولهذا جاز إضافتها إلى الكبد ،

---

[1] انظر أمثلة ذلك ، المعري ، معجز أحمد، ٢٩٧/١، ٣٠٨/١.

[2] الديوان، ص١٦.

[3] المعري، معجز أحمد، ٨٧/١، ويذظر أمثله ذلك نفسه، ١٩/٢، عبث الوليد ١١١/١١٠.

[4] انظر حسان تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها، ٢١٤.

[5] الديوان، ص٢.

والعرب تسمي الشيء باسم الشيء إذا طالت صحبته إياه"[1]،ومثل ذلك قولة تعالى:﴿ ربَّنا أخرجنا من هذه القرية الظالمِ أهلُها ﴾[2] فجرى (الظالم) نعتا للقرية لما عاد من ذكرها في المرفوع السّببي.

ومنه كذلك إعراب مسئداً من قول المتنبي:

فَتبيتُ تُسْئد مسئداً في نيِّها إسآدها في المَهمة الإنضاءُ[3]

حيث نصب" مسئداً على الحال ... من الضمير في تبيتُ"[4]، حيث تعلّق الرابط بالسببي، والرابط الضمير في "نيِّها".

أمّا الربط **بالحروف** فمنه الربط بالفاء الواقعة في خبر الاسم الموصول فتكون رابطة للخبر، أو لجملة الخبر، لأنها تفيد الشرط، فكما تربط الجزاء بالشرط فإنها تربط شبه الجزاء بشبه الشرط وهو الموصول نحو: الذي يأتيني فله درهم ، فالفاء دخلت لإفادة ترتب لزوم الدرهم على الإتيان. قال البحتري:

خَطَبْنا إليه قولَهُ غِبّ فِعْلِه و منْ يفعلِ الإحسانَ فهو يقولُ[5]

فعلّق عليه المعري قائلاً:" الوجه جزم يفعل" لأن الفاء تدلُّ على الجزاء، و الرفع جائز لاتصال الفعل بـ(مَن) كما دخلت الفاء في قولهم الذي يقوم فله درهم لأجل الفعل الذي في صلة الذي ولا يحسن: "أخوك فله درهم"[6] وقد جاز ذلك لأن الفاء جاءت رابطة للخبر كما تدخل في حيّز

---

[1] المعري، معجز أحمد ، ١٥/١.

[2] سورة النساء، الآية ٧٥.

[3] الديوان، ص١١٥.

[4] ٢ المعري، معجز أحمد ٨٥/٢ -وينظر أمثلة ذلك نفسه ٢٢٢/٢ -وشرح الحماسة للمعري ،٥٠١/١.

[5] الديوان، ٣١٣/٢ وروي: و من يفعل المعروفَ.

[6] المعري، عبث الوليد، ص٤٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجزاء[1]، وذلك لتنزله منزلة الجزاء من المبتدأ ، و امتنع قولهم: زيدٌ فله درهم لانتفاء الجزاء بعدم وقوع الفعل في صلة الاسم الموصول.

و من الأمثلة التي تشير إلى حضور قرينة الربط بالحروف، كلامُه على الفاء الرابطة لجواب التمني حيث تربط السبب بالمُسبِب. قال المتنبي:

يا ليتَ باكيةً شجاني دمعُها نَظرتْ إليكَ كما نَظَرتُ فَتَعْذِرا[2]

فقال:" فتعذرا نصب لأنه جواب التمني بالفاء"[3]، أو جواب الاستفهام في نحو قول المتنبي:

أجارُك يا أُسْدَ الفراديس مكرَمُ ؟ فتسكنَ نفسي أمْ مُهانٌ فَمُسْلَمُ[4]

قال: " فتسكن نفسي: نصب لأنه جواب الاستفهام فنصبه بالفاء" [5].

وفي موضع آخر تكون وسيلة الربط سبباً في تعدد أوجه التحليل النحوي، ومن ثمّ تعدد المعنى فقد روي بيت المتنبي :

فمتى يُكذَّبُ مُدَّعٍ لك فوقَ ذا والله يشهدُ أنّ حقاً ما ادَّعى[6]

على وجهين: والله يشهد ، فالله يشهد فإن كان بالواو كانت متى استفهامية فيرتفع الفعل بعدها وإن كان بالفاء فهو أسلوب شرط يستلزم جزم الفعل بعد متى وتكون الفاء رابطة للجواب[7] وهذا الاختلاف يستدعي بالضرورة اختلاف معنى البيت.

---

[1] انظر، سيبويه، الكتاب١/١٣٩-١٤٠و منه في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿و الذين قتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم﴾ سورة محمد الآية ٤.

[2] الديوان ص٥٤١.

[3] المعري المعجز أحمد، ٤/٢٨٩، ومثل ذلك انظر نفسه ٣/٩٠، وعبث الوليد، ٤٥٧

[4] الديوان، ص١١١.

[5] المعري، معجز أحمد ،٢/٦٧.

[6] الديوان، ص١١٠.

[7] انظر: المعري، معجز أحمد ٢/٦٤-٦٥، ومثله٢/٣٦٠.

وقريبٌ من هذا الربط بين جملتين بالواو، فتحمل مرّة بالعطف على الضمير ومرّة بالعطف على الجملة، قال المتنبي:

تطيعُ الحاسدينَ وأنتَ مرءٌ جُعلتُ فداءَهُ وهُمُ فدائي[1]

وموضع الشاهد قوله: جعلت فداءه وهم فدائي، قال المعري: "يحتمل أن يكون عطفاً على التاء من جعلتُ الذي هو ضمير المرفوع... ويحتمل أن يكون "وهم فدائي" جملة منفصلةً عن الجملة الأولى، فيكون هم مبتدأ، وفداء خبره، فتكون الواو عطفت جملة على جملة أو يكون للحال"[2].والأرجح أنها للحال لأنّ "جعلت فداءه" جملة دعائية إنشائية ومن ثم لا يعطف الخبر على الإنشاء .

ومن الجمل المحتاجة إلى رابط، الجملةُ الواقعة حالاً ورابطها إما الواو والضمير وإمّا الواو فقط وإمّا الضمير فقط، فمن الأول قولة تعالى: ﴿ ولا تقربوا الصلاةَ وأنتم سكارى﴾[3]، ومن الثاني قوله تعالى:﴿ لئن أكلَهُ الذئبُ ونحنُ عصبةٌ﴾[4]، ومن الثالث قوله تعالى: ﴿ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة﴾ [5]، وقال ابن هشام: "وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بد من تقدير الضمير"[6]، فإذا قلنا: جاء زيدٌ والشمس طالعةٌ، فتقديره: طالعةٌ وقت مجيئه[7]، ليعود الضمير على صاحب الحال لإدراكهم لعلاقة الربط بين الجملتين، رغم أن الربط في هذه الجملة تم بالواو ، ولو حذفت لانفصلت الجملة الأولى (جاء زيدٌ)عن جملة(الشمس طالعةٌ)، ولذا أوجبت اللغة الربط بواو

---

[1] الديوان، ص٧١.

[2] المعري المعجز أحمد ، ١/٢٨٠.

[3] سورة النساء، الآية ٤٣.

[4] سورة يوسف، الآية ١٤.

[5] سورة الزمر، الآية ٦٠.

[6] ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/١٦٣.

[7] نفسه، ٢/١٦٣.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الحال لبيان الهيئة، إذا كانت الحال جملة منفصلة عن الجملة الأولى،وقد لجأ المعري إلى واو الحال وحدها دون الضمير في قول المتنبي :

فما وَرَدَتْ روحَ امرئٍ روحُهُ لهَ و لاَ صَدرَتْ عن باخلٍ وهو باخلُ[1]

فقال:والواو في قوله وهو باخل: واو الحال[2] دون أن يشير إلى الضمير (هو)، وفي ذلك إشارة إلى إبراز وظيفة الواو ومقدرتها على القيام بوظيفة الربط ومن ثمّ بيان وجه إعراب الجملة الواقعة بعدها.

ومثله قوله أيضاً:

تُدْمي خُدُودَهُمُ الدُّموعُ وتنقضي ساعاتُ ليلهُمُ وهُنَّ دُهورُ[3]

حيث وقعت الواو في قوله "وهنَّ دهور" للحال[4] أي كون ساعات ليلهم دهورا ،فربطت الواو الحال بصاحبها.وأمثلة ذلك كثيرة مبثوثة في الشروح[5]

سادساً: قرينة التلازم:

وهي إحدى القرائن اللفظية ،وذاتُ حضور مهم في التحليل النحوي ، يكاد يأخذ حيّزاً واسعا في مسائل التحليل إذا اعتبرنا أن التلازم يقابل كل تركيب نحوي يقتضي فيه كل جزء ما يتمم معناه النحوي ، فالتلازم عند تمام حسان يعني "أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصراً آخر"[6].

---

[1] الديوان، ص٢٨.

[2] المعري ، معجز أحمد ،١/١٢٩.

[3] الديوان، ص٦٧.

[4] انظر: المعري، معجز أحمد،١/٢٦٤

[5] انظر مثلاً: المعري، معجز أحمد، ٢/٤١، ٢/٢٠٧، ٢/٢١٤، ٢/٣١٠.

[6] حسان ،تمام ،اللغة العربية ،ص ٢١٧.

وعبّر عنها فخرالدين قباوة بمصطلح الاقتضاء،وهو"طلب الكلمة مـا يـتمم معناهـا فـي النظم"[١]، وهي "إحدى القرائن الشّكلية التي تعين على تحديد مواقع بعض الكلمات بين أقسام الكلمة، وهي من العناصر البارزة التي تكوّن نظام تأليف العبارة في اللغة "[٢] والتلازم من وجهة نظر خليل عمايرة هو: اتحاد كلمتين أو أكثر اتحاداً وظيفياً ،حتى لتعدان كالكلمة الواحدة فـي موقعهـا فـي التركيب الجملي فتؤدي معنى واحداً [٣]

و"التلازم إما أن يكون بالمبنى الوجودي وهو المذكور وإما أن يكون بالمبنى العدمي وهـو الذي لا يتحقق بعلامة. والملاحظ أن الأكثر في أمن اللبس أن يكون نتيجة الذكر ، فيكـون الـذكر قرينة على المعنى المراد ويتم الذكر عن طريق الافتقار أحياناً كما في تلازم الموصول و صـلته وتطلب كلا وكلتا مضافاً إليه معرفة مثنى..."[٤]

وبذلك يترتب على قرينة الافتقار ألاّ يستغني ــ مثلاً ــ حرف الجر عن المجرور ولا حرف العطف عن المعطوف ولا الموصول عن صلته ولا المضاف عن المضاف إليه...

وما تقصده الدراسة بالتلازم هو ما يوازي معنى الافتقار أو عدم الاستغناء ، وقد عبّر تمام حسان عن ذلك قائلاً:" وعكس الافتقار في مصطلح النحاة"الاستغناء" ،إذ إن اللفظ قد يستغني بنفسه عن غيره ،كاستغناء الفعل اللازم عن المفعول به "[٥]، ومن ثم فإن التلازم بالافتقار هو المقـصود قرينة في التحليل النحوي، ولا نعني به المصاحبة اللفظية (collocation) علـى الإطـلاق فهـذا الموضوع ميدانه الدراسات الدّلالية .

---

[١] قباوة ،فخر الدين ،التحليل النحوي ،ص ١٧٥.

[٢] الساقي ،فاضل ،أقسام الكلام العربي ،ص ١٩٦.

[٣] عمايرة،خليل،في نحو اللغة وتراكيبها،ص١٨٩.

[٤] حسان تمام، اللغة العربية معناها و مبناها، ص٢١٧.

[٥] حسان تمام، الخلاصة النحوية، عالم الكتب ط١، ٢٠٠٠م ص٨٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"فالافتقار معناه أن لفظاً ما لا يستقل بالإفادة ولا يوقف عليه في الكلام، وإنما يتطلب في حيّزه لفظاً آخر لا غنى عنه"[1]

وقد قُسّم الافتقار إلى قسمين: افتقار متأصل ويكون للفظ بحسب أصل الوضع ،ويمثل افتقار العناصر التي لا يصح إفرادها في الاستعمال نحو : حروف الجر إلى المجرور وحروف العطف إلى المعطوف و واو الحال إلى جملة الحال والضمير إلى مرجعه ...، وافتقار غير متأصل ويكون للباب بحسب التركيب ،ويمثل افتقار المضاف إلى المضاف إليه ،وفعل التعجب إلى التمييز والمبتدأ إلى الخبر، وإنما سمي الافتقار هنا غير متأصل لأنه غير منسوب إلى الكلمة ،فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب لا يكون الافتقار للكلمة ؛لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل ، وإنما يكون الافتقار للباب، فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار[2] .

أما في مصادر البحث فقد اعتمد المعري قرينة التلازم بالافتقار في مواضع مختلفة،ففي باب الإسناد لجأ إلى تقدير الركن الإسنادي المحذوف في الجملة الاسمية أو الفعلية ،فقدر المبتدأ المذكور خبره في نحو قول المتنبي:

زيادةُ شيبٍ وهي نقصُ زيادتي وقوةُ عشقٍ وهي من قوتي ضعفُ[3]

فزيادة شيب وقوة عشق كل منهما مسند يحتاج إلى مسند إليه حتى تتم الفائدة لافتقار المسند إلى المسند إليه وقد قدّر المعري المسند إليه فيهما بـ:"أمري زيادةُ شيبٍ، وأمري قوةُ عشق، فيكون خبر ابتداء محذوف ويجوز أن يكون تقديره:شكواي زيادة عشقٍ... ويمكن أن يكون المضمر "هي"

---

[1] حسان تمام، الخلاصة النحوية ، ص٨٠.

[2] انظر: حسان تمام، البيان في روائع القرآن ، ص: ١٥٤

[3] الديوان، ص٩٦.

أي تقديره هي زيادة عشقٍ"[1]،فهو يقدر الركن الإسنادي لإتمام بنية الجملة الاسمية ،لأن المبتدأ ملازم للخبر،مع الأخذ بالاعتبار أن تقدير الخبر أو المبتدأ المحذوف خاضع لمبنى الصيغة كون الأصل في المبتدأ المعرفة والأصل في الخبر النكرة ، فتلعب الصيغة الصرفية،دورا في تقدير الركن الاسنادي المحذوف، فيجوز تقدير مبتدأ أو خبر إذا جاز أن تكون اللفظة الموجودة صالحةً للابتداء أو الخبر نحو قول المتنبي :

ثيابُ كريمٍ ما يَصونُ حسانها إذا نُشرتْ كان الهباتُ صِوانَها[2]

حيث قال: ثيابُ :رفع لأنه خبر ابتداء محذوف أي هذه ثياب كريمٍ، أوهي مبتدأ وخبره محذوف: أي عندي ثيابُ كريمٍ"[3].، إضافة إلى تضافر قرينة العلامة الإعرابية.

وممّا يتبع تقدير الركن الإسنادي المتلازم ،تقدير اسم كان أو خبرها إذا حذف أحدهما ،لأن أصل معمولي كان جملة إسمية من مسند ومسند إليه،وعلى ذلك قدّر اسم كان في قول البحتري:

فلَجي لو كان فقراً أو غنىً يُستدامان بكَيْسٍ أو حُمُقْ[4]

فقال :" يكون التقدير لو كان المقضيُّ فقراً أو غنىً"[5] لأن كان الناقصة لابد لها من اسم وخبر متلازمين ذِكراً أو تقديراً.

---

[1] المعري،معجز أحمد ١٤/٢،وانظر أمثلة ذلك ،نفسه،٤٨/١، ٣٦٥/١، ٢٤/٢، ١٢٥/٢، ٢١٣/٢، ٢٢٥/٢، ٤٢٦/٢، ٢٤٣/٣، ٢٨٩/٣، ٤٣٧/٣، ٥١٧/٣، وشرح الحماسة ٣١٢/١.

[2] الديوان، ص٣٦٢.

[3] المعري، معجز أحمد، ٢٤٣/٣، وانظر نفسه، ٦٠/٢.

[4] الديوان١٥٨/٢، و روي لو أنّ.

[5] المعري ،عبث الوليد ،ص ٣٣٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكما يتلازم المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية يتلازم الفعل والفاعل في الجملة الفعلية،فإذا ذُكر الفعل بلا فاعل ظاهر،قدر الفاعل لملازمته للفعل ،ويكون الفعل قرينة ذكرية للفاعل المستتر ،ومنه في مصادر البحث تقدير فاعل"حاشا"وغيض من قول المتنبي:

حاشى الرّقيبَ فخانَتْهُ ضمائِرُهُ وغيَّضَ الدَّمْعَ فانْهلَّتْ بوادِرُهُ[1]

فقال:حاشى أي أظهر سرّه،وروي حاشا أي توقّى وتجنب ،وفاعله مضمر تقديره حاشا المحبُّ الرقيب–وكذلك غيّض المحبُّ الدَّمعَ[2] فقدّر لتلازم المسند والمسند إليه.

ويكثر في الشروح الاعتماد على قرينة التلازم بالافتقار في تقدير المضاف المحذوف وإقامة المضاف إليه مقامه للدلالة على تلازم المضاف والمضاف إليه في التركيب النحوي ، والإشارة إلى عدم الترابط الأفقي (النحوي) بين (مناياهم و رواح) في قول البحتري:

وما أَهلُ المنازلِ غيرُ قومٍ مَناياهُم رَواحٌ وابتكارُ[3]

فهو"على حذف المضاف كأنه قال:مناياهم ذات رواح وذات ابتكارٍ"[4] وعلل سبب حذف المضاف"أنّ المصادر التي هي صفات كقولهم :قوم خصْم....فكأن المعنى قوم ذوو خصمٍ وكذلك قومٌ عَدْلٌ وزَوْرٌ"[5] وعلى هذا التقدير فإنّ المنايا غير الرواح والابتكار.

ومنه كذلك ما ورد في قول المتنبي:

فأقربُ مِنْ تحديدها ردُّ فائتٍ وأَيْسَرُ من إحصائِها القَطْرُ والرَّملُ[6]

---

[1] الديوان، ص٣٦.

[2] انظر:المعري، معجز أحمد، ١٤٨/١، وانظر أمثلة ذلك نفسه:١٥٣/١، ١٧٣/١، ٢٤٦/١، ٢٤/٢.

[3] الديوان، ٤٧٠/١ و روايته: و ما أهلُ المنازلِ غيرُ ركْبٍ مطاياهم رواحٌ و ابتكارُ .

[4] المعري،عبث الوليد،ص ٢٠٤.

[5] نفسه،ص ٢٠٤.

[6] الديوان، ص٤١.

فعلق عليه قائلا:الوجه أن يقول: وأيسر من إحصائها إحصاءُ القطر إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه"[1]وهذا الشاهد أيضاً يدل على أن دليل الحذف هو عدم جواز الترابط الأفقي أو النحوي بين(أيسر) و(القطر) .

أما حذف المضاف إليه فشاهده حذف الكاف من (إحدى) في قول البحتري:

أَنِستْ ذا وذاكَ إحدى و عشرو كِ بغُصٍ من الشّبابِ رطيبِ[2]

فقال:إحدى وعشروك جائز إلا أنه ليس بوجه الكلام ، وإنما الواجب إن يقال :إحداك و عشروك إلا أنه حذف المضاف إليه من الكلمة الأولى لمجيئه في الكلمة الثانية "[3] إذ إن من القبح أن نقول :جاءني غلام وجاريتك على إرادة :جاءني غلامك وجاريتك،والسبب أنه إذا نوّن (غلام) فقدَ دليل إضافته إلى ما بعده فيقع اللبس ،ومن ثم لا يعلم أنه غلام المخاطب- أما إذا حذف التنوين فإنه يدخل في باب الضرورات وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أو الجار والمجرور ،كقول الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسرُّ به بينَ ذراعي وجبهةِ الأسدِ[4]

حيث فصل بـ(جبهة) بين المضاف والمضاف إليه.

وجعل في موضع آخر حذف المضاف إليه الملازم للظرف(قبل) سبباً في تنكيره وتنوينه لعدم إرادته لفظاً ومعنى وقد جاء في قول المتنبي:

---

[1] المعري، معجز أحمد، ١٧٢/١ وانظر أمثلة ذلك نفسه ٢٧٣/١، ٢٩٥/٢-٢٩٦، ٣٢٤/٢، ٢١٤/٣-٢١٣.

[2] الديوان ١٠٩/١، و روي: و ذاك إحدى و عشرون.

[3] المعري ، عبث الوليد، ص ٤٨

[4] الفرزدق ، ديوان الفرزدق، ص: ٢٠٠ ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٨٠/١ ،وقد أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور،انظر،ابن الانباري الإنصاف ،المسألة رقم (٦٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبألفاظِكَ اهتدى فإذا عَزْ زاكَ قال الذي قُلتَ قَبْلا[1]

فنون ونصب على الظرف[2] لأنه لم ينو الإضافة لفظاً ومعنىً وعلى ذلك قُرئ قوله تعالى: ﴿ لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ﴾[3].

واعتمادا على هذه القرنية قدر الموصوف المحذوف الملازم لصفته ،فكان ذكر الصفة دليلاً على الموصوف.

وأول ما يطالعنا من تحليل فيه إشارة إلى قرينة التلازم بين الصفة والموصوف إعراب كلمة (مثل) صفة لموصوف محذوف في قول المتنبي:

روحٌ تَرَدَّدُ في مثلِ الخلالِ إذا أطارت الرّيحُ عنهُ الثّوبَ لم يبنِ[4]

فقال:"ومثل الخلال صفة لموصوف محذوف تقديره في بدن مثل الخلال"[5] وظاهر اللفظ إعمال حرف الجر في الاسم بعده غير أن المعري يوظف قرينة التلازم بين الصفة والموصوف مستدلا بكلمة (الروح)الواردة في صدر البيت لأن الروح لابد لها من جسم أو بدن تردد فيه.

ومنه أيضا إعراب كلمة (قليلا) من قول المتنبي:

قفا قليلاً بها عليّ فلا أقلَّ من نظرةٍ أُزوِّدُها[6]

---

[1] الديوان، ص ٣٩٨.

[2] المعري،معجز أحمد،٤٨٩/٣.

[3] سورة الروم، الاية٤.وهي قراءة أبي السّمال والجحدري وعون العقيلي ، انظر:الأندلسي ، أبوحيان ، البحر المحيط، ١٥٨/٧

[4] الديوان، ص١.

[5] المعري،معجز أحمد،١٠/١.

[6] الديوان، ص٢.

صفة لموصوف محذوف فقال: قليلا منصوب لأنه إمّا صفة لظرف محذوف أراد زمانا قليلا ،وإمّا صفة لمصدر محذوف أي: وقوفا قليلا[1] وعلة ذلك أنه لا يجوز لنا أن نقول جاءني طويلٌ أو رأيت شديداً لدلالته على عموم و وقوعه على غير موصوف كرجل أو حصان أو غير ذلك.

وقد أجاز النحاة حذف الموصوف إذا كان الفعل مختصّا بنوع من الأسماء وأُعمل في نعت مختص بذلك النوع عندئذ يكون حذف الموصوف حسناً ومنه قولهم: أكلت طيبا ولبست ليّنا،وإنما جاز ذلك لأن التلازم في بعض الصفات خاصة متعلق بموصوف معين فإذا حذف دلت عليه صفته ،كأن نقول: فاحمٌ أي شعر فاحم ، وناصعٌ أي أبيض ناصع... ،وقد علّل العكبري جواز حذف الموصوف قائلاً: " والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف لأنّها هي هو في المعنى، ولذلك جاز أن يحذف الموصوف ويولى العاملُ الصفةَ" [2].

ومثله إعراب كلمة (أحمر) من قول المتنبي:

يلقاكَ مُرْتَدياً بأحمرَ مِنْ دمٍ ذَهَبتْ بخُضْرَتِهِ الطُّلى والأكبُدُ [3]

صفة لموصوف محذوف.

فقال :"احمر: صفة لمحذوف، يعني بسيفٍ أحمر من دمٍ"[4]. وقد أسهم المقام ببيان ذلك وكذلك قوله "ذهبت بخضرته الطّلى والأكبد" ومن ثم لا يتوهم أن تكون (أحمر) صفة للدرع أو

---

[1] انظر:المعري، معجز أحمد١/١٧

[2] العكبري،أبو البقاء،اللباب في علل البناء والإعراب ،تحقيق غازي مختار طليمات ط١ ،دار الفكر المعاصر ،بيروت لبنان، ودار الفكر،دمشق ط١ ١٩٩٥، ط٢، ٢٠٠١، ١/٤٠٦

[3] الديوان، ص٤٥.

[4] المعري، معجز أحمد، ١/١٨٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللباس أو غيره .وفي الشروح أمثلة كثيرة على حذف الموصوف وبقاء الصفة دليلاً على موصوفها الملازم لها[1].

وفي موضع آخر اعتمد المعري هذه القرينة لتقدير جواب الشرط الملازم لفعل الشرط "لأن الشرط مشبّه بالمبتدأ، والجزاء مشبّه بخبره، من حيث كان كل واحد منهما لا بدّ له من الآخر"[2]، فمن المعلوم عند النحاة أنه إذا اجتمع القسم والشرط فالجواب المذكور للأول منهما[3] ومن ذلك تعليقه على قول المتنبي:

لئنْ تَرَكْنَ ضُمَيْراً عنْ ميامِننا لَيحْدُثَنَّ لَمِنْ وَدَّعْنَهمْ نَدَمُ [4]

حيث قال: "واللام في قوله لَيحْدُثَنَّ: جواب قسم محذوف أي والله لَيحْدَثَنَّ، واللام في لئن تركنَ زائدة، دخلت توطئةً للام الثانية، وحلّ جواب القسم محلّ جواب الشرط"[5]وعلةُ جعلِ جواب القسم محل جواب الشرط أن البيت مصدّر بجملة شرط لابدّ لها من جواب، ولمّا غاب الجواب صراحةً حل القسم محلّه، إذ إن جواب الشرط ملازم لفعل الشرط فيكون مذكوراً أو مقدراً، وقد اجتمع الشرط والقسم فلما تقدم القسم كان الجواب له وحذف جواب الشرط استغناءً بجواب القسم.

وهكذا وظّف المعري قرينة التلازم دون التصريح بها، فكان كلّ جزء من الجملة يذكر يعدُّ قرينةً على جزء آخر مذكورٍ أو محذوف.

---

[1] أنظر أمثلة ذلك : معجز أحمد، ١/٢٥٨، ٢/١٨٩، ٢/٢٠٢، ٣/٣٤، ٣/٢٥٤، ٣/٢٨٠، ٣/٤٣٧، ٤/١٩٠.

[2] العكبري،أبو القاسم عبد الواحد الأسدي، شرح اللّمع، تحقيق فائز فارس، السلسلة التراثية١١، ط١،الكويت ١٩٨٤،ص٣٧٠.

[3] انظر: سيبويه٣/٨٤، و شرح المفصل٩/٢٢.

[4] الديوان، ص٣٢٥.

[5] المعري : معجز أحمد ٣/٢٦٠.

سابعاً: قرينة الأداة:

وهي مصطلحٌ كوفيّ يوازي ما يسميه البصريون حروف المعاني[١] ، أو الحرف الذي يأتي قسيماً للاسم والفعل[٢]،وما يهمنا هنا من مصطلح الأداة هو أنها " مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق،والعلاقة التي تعبّر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة "[٣] و هذه العلاقات هي علاقات سياقيّة أي وظيفيّة لا معجميّة، فالأداة ذات افتقار متأصّل للسياق[٤] وذلك لأنها مجرد روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض ، و تدّل على العلاقات الدّاخلية بين أجزائها، وهذا ما قصده النحويون من قولهم حروف المعاني.

قال الزجاجي: "أمّا حدّ حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال:" الحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو(من) و(إلى) و (ثمّ) و ما أشبه ذلك، و شرحه أن (من) تدخل في الكلام للتبعيض – فهي تدلّ على تبعيض غيرها لا على تبعيض نفسها ...و كذلك سائر حروف المعاني"[٥].

وحين أراد النحاة التعبير عن افتقار الأدوات إلى الضمائم أو إلى السياق، قالوا في تعريفهم للحرف:" هو ما دلّ على معنى في غيره "[٦] وقالوا في تعبيرهم عن المعاني الوظيفية للأدوات:إنّها معانٍ حقّها أن تُؤدّى بالحرف، أي أن يكشف عنها في مظانها الأصلية في السياق[٧]

---

[١] انظر القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي ، نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، الرياض،١٩٨١، ص١٧٤.

[٢] انظر ،سيبويه، الكتاب ،١٢/١

[٣] حسان تمام، اللغة العربيّة،ص ١٢٣

[٤] انظر: حسان تمام، اللغة العربيّة ، ص١٢٧.

[٥] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، ص٥٤.

[٦] السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن ، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ،١٩٨٤ ص ٧٤.

[٧] النحاس ، مصطفى، دراسات في الأدوات النحوية ، شركة الربيعان للنشر و التوزيع – الكويت ط٢،١٩٨٦، ص٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والأداة قد يتعدد معناها الوظيفي، لكنّ ذلك لا يخرجها عن كونها أداة ، فلا تؤدي غير وظيفة الأداة، و من ذلك ما تخرج إليه بعض أدوات الاستفهام من معانٍ مجازية يقتضيها السياق[1] إذ يؤدي السياق دوراً مهمّاً في تحديد المعنى الوظيفي للأداة لذا رأى فيرث(Firth) و هو زعيم الاتجاه السياقي- " أن المعنى لا ينكشف إلاّ من خلال تسييق الوحدة اللغوية أي وضعها في سياقات مختلفة [2] .

فيكون تعدد المعنى الوظيفي للأداة متعلقاً بما تدل عليه القرائن في السياق يضاف إلى ذلك أن تعدد المعنى الوظيفي يُعدّ " ظاهرة لها أهميتها البالغة في مجال البحث اللغوي تعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية، ويتوقف على إدراكها الفهم الكامل لمعاني التعبير في اللغة العربيّة"[3].

و المقصود بتشابك العلاقة بين الأداة و الجملة، أن معنى الأداة يدل على معنى الجملة، فتعطى الجملة تسمية الأداة إذ نقول: جملة منفية أو مؤكدة أو غير ذلك، كما يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي معنى الجملة كاملاً إذا دلّ السياق عليها.

و قد رأى صاحب نظرية القرائن أن الأداة " قرينة متعددة جوانب الدّلالة حيث تدل بمعناها الوظيفي، و بموقعها و بتضامها مع الكلمات الأخرى و بما قد يكون متفقاً مع وجودها من علامات إعرابيّة على ضمائمها ....وهذا التعدد يجعلها في التعليق النحوي قرينة لفظيةً هامّة جداً"[4].

---

[1] انظر ، الساقي فاضل، أقسام الكلام العربي، ص ٣٢٨-٣٢٩.

[2] عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب القاهرة، ط٥، ١٩٩٨م، ص٦٨.

[3] انظر: الشاذلي، أبو السعود حسنين، الأدوات النحوية و تعدد معانيها الوظيفية- دراسة تحليلية تطبيقية، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ط١ ١٩٨٩م، ص٥١.

[4] حسان، تمام ، اللغة العربيّة، ص٢٢٥.

و يفهم من ذلك أن الأداة تكون قرينة من أربعة جوانب هي: المعنى الوظيفي، أي العمل النحوي، ورتبتها، و تلازمها مع غيرها من الضمائم، ودلالة العلامة الإعرابيّة على عملها وقد دُرستْ هذه القرائن كلّها عدا الجانب الوظيفي للأداة.

وتقسم الأداة من جهة وظيفتها إلى قسمين:الأول:أدوات أسلوبية تميز التراكيب بعضها من بعض كالنفي والاستفهام والتأكيد والتمني وغيرها والثاني:أدوات غير أسلوبية وهي التي تقوم بعملية الربط بين أجزاء الجملة كحروف الإضافة والعطف والجر والمعيّة والاستثناء والتعليل وغيرها[1] .

ويمكن إضافة قسم ثالث وهو الذي تكون وظيفته أداء معنى صرفي عام كالذي نراه في أداة التعريف (الـ)[2] أو ياء النسب أو حَرْفا التنفيس .

وتقسم الأداة كذلك إلى أداة عاملة وأداة غير عاملة، أمّا العاملة فقد اختصر النحويون قاعدة عملها بما سمّي بالاختصاص ،فمنها مختص بالأسماء ،ومنها مختص بالأفعال فإنْ لم تختص الأداة بإحداهما فلا عملَ لها[3] .

أمّا في مصادر البحث فإن المعري لم يستخدم مصطلح الأداة، بل استخدم مصطلح الحرف للتعبير عن أدوات الجزم والنداء والجر وغيرها، وكان يستدل –أحياناً– بمعاني حروف الجر في الشرح والتفسير مثل دلالة (من)على التبعيض في قول المتنبي :

---

[1] انظر ،النحاس ،مصطفى ،دراسات في الأدوات النحوية ،ص٣٣

[2] انظر ،حسان ،تمام ،اللغة العربيّة ،ص١٢٥

[3] وقد علل النحاة أن (إلاّ)لا تعمل في المستثنى لأنها غير مختصة ،فتدخل على الأفعال والأسماء والحروف ،قال ابن يعيش :"فلّما لم يكن تخلص للأسماء بل باشرت بها الأفعال والحروف كما باشرتَ بها الأسماء لم يجز لها أن تعمل جرّاً ولا غيره ،وذلك لأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيه ،فلّما لم يكن ل(إلاّ)اختصاص بالاسم لم يجز لها أن تعمل فيه " ابن يعيش ،شرح المفصل ،٧٦/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لَهُ أيادٍ إليَّ سابقةٌ أُعَدُّ منها ولا أُعِدِّدُها [1]

فقال :"وروي "أعُدّ منها "يعني أعُدّ بعضَ هذه النعّم ،وأما جميعها فلا أقدر أن أحصيها لكثرتها ،لأن"من"للتبعيض"[2]، إضافة إلى دور السياق اللغوي في الدلالة على معنى التبعيض ،فكونه لا يستطيع أن يعددها فلا شك أنه يعني بعضها،كذلك المقام فهو مقام مدح، ومن الطبيعي في هذا المقام أن يقصد تكثير النّعم إلى الحد الذي لا يمكن حصرها.

ويجد أحياناً أن استخدام الشاعر لحرف ما فيه خطأ، فيُصحّحه كقول البحتري:

تَعَمَّدهُ في الأمر الجليلِ و لا تقِفْ على الغيث أنْ تروى بفيض بعاعِهِ [3]

فقال:" كان في النسخة "على الغيث " والصواب عن الغيث[4].

وقد تتناوب أحياناً حروف الجر فيقع بعضها موقع بعضها الآخر ، ومن ذلك:مجيء" في" بمعنى على في قول المتنبي:

فلا تُرجّ الخيرَ عندَ امرئٍ مرَّت يدُ النَّخَّاسِ في رأسِهِ[5]

فقال:"في رأسه : أي على رأسه "[6]، وذلك لأن حرف الجر هنا يفيد الاستعلاء وهو معنىً لا يؤديه حرف الجر" في".

ويوظف في موضع آخر مسألة تعلّق حرف الجر في التحليل النحوي، نحو تعليقه على قول المتنبي:

---

[1] الديوان، ص٤.

[2] المعري،معجز أحمد،٢٥/١

[3] الديوان٩٢/٢.

[4] المعري،عبث الوليد،ص ٢٩٢.

[5] الديوان، ص٤٦٠

[6] المعري، معجز أحمد٨٩/٤، و مثله كذلك انظر نفسه ٢٥٩/٢، ٤٤٩/٢.

قمراً نرى وسحابتينِ بموضعٍ مِن وجههِ ويمينه وشمالِه [1]

حيث قال:" والباء في قوله "بموضع" بمعنى في :أي في موضع، وإن شئت علقتها بالفعل.... وكذلك "من" إن شئت علقتها بالفعل، وإن شئت بمحذوفٍ[2]، وفي باب النداء استدل بالهمزة على أن ما بعدها منادى ، قال المتنبي:

درَّ درُّ الصِّبا أأيامَ تجريـ رِ ذيولي بدار أثلةَ عودي [3]

فقال: نادى :أأيامَ تجريري لأن الهمزة الأولى حرف النداءِ[4]، ويجيز كذلك تناوب حروف العطف، كما في قول المتنبي:[5].

شديدُ البُعْدِ مِنْ شُرب الشَّمولِ تُرُنْجُ الهندِ أو طَلْعُ النَّخيلِ [6]

فقال:"أو" في قوله "أو طلع النخيل" بمعنى الواو كما في قوله تعالى:[أو يزيدون] [7] والقول بمجيء أو بمعنى الواو هو مذهب الكوفيين[8].

واستدل المعري بوجود (لولا) على أنّ ما بعدها مرفوع بالابتداء، فعلّق على مجيء الضمير بعد لولا من قول المتنبي:

---

[1] الديوان، ص١٤٣.

[2] المعري، معجز أحمد ٢٠٢/٢.

[3] الديوان، ص١٣.

[4] انظر: المعري، معجز أحمد ٧٠/١.

[5] المعري،معجز أحمد،٢٨٨/٣.

[6] الديوان، ص٣٣٣.

[7] المعري، معجز أحمد ٢٨٩/٣،والآية هي"وأرسلناه إلى مائة ألفٍ أو يزيدون"الصافات الأية ١٤٧،ومثل ذلك،أنظر نفسه،١٨٣/٤.

[8] انظر:ابن الأنباري،الإنصاف،المسألة رقم ٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فلولاكَ لم تجْر الدّماءُ ولا اللُّها ولم يك للدُّنيا ولا أهلها معنى [1]

قائلاً:"القياس فلولا أنت، كقوله تعالى:[لولا أنتم لكنّا مؤمنين] [2].لأن الاسم بعد لولا مبتدأ، فإذا وقع الضمير بعدها،يجب أن يكون ضمير رفع منفصل، ولكنه أقام ضمير المجرور مقام المرفوع"[3]،ومذهب سيبويه أن (لولا) حرف جر شبيه بالزائد لكنها لا تجّر إلا الضمير، فنقول لولاي، لولاك، لولاه ،فتكون هذه الضمائر مجرورات بـ(لولا)[4] وذهب الكوفيون إلى أن(لولا)ترفع الاسم بعدها نحو:لولا زيدٌ لأكرمتك..وقال البصريون إنه مرتفع بالابتداء، لأنّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، ولولا غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل،فوجب أن لا تكون عاملة[5].

أمّا (لو) فإنها مختصة بالفعل ،"وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسّره ما بعدها ،أو اسم منصوب كذلك أو خبر لكان محذوفة،أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر"[6]، قال البحتري:

حتى يَبُلَّ منازلاً لو أهلُها كَتَبٌ لَرُحْتُ على جَوىً مبلولِ [7]

---

[1] الديوان، ص٣١٠، اللّهى.

[2] سورة سبأ،الآية ٣١.

[3] المعري،معجز أحمد،١٩٨/٣.

[4] انظر سيبويه،الكتاب،٤،٢٢٢/١٣٩١٣،شرح ابن عقيل ٣٤٠.

[5] انظر، ابن الأنباري،الإنصاف المسألة رقم ١٠.

[6] ابن هشام،مغني اللبيب،٢٨٣/١.

[7] الديوان٣١٤/٢، وروايته: حتى تُبلّ منازلٌ لو أهلُها كَتَبٌ لُرحتُ على جوىً مبلولِ.

حيث وقع بعد لو اسم مرفوع فقال: " قوله لو أهلها كثبٌ ، أوقع بعد لو الابتداء والخبر وإنما جرت العادة أن يليها الفعل أو أنّ ، وإذا وليها اسمٌ وجبَ أن يُضمَرَ لها فعلٌ"[1]. وذلك لأنّ "لو" شرطية ، والشرط لا يليه إلاّ الفعل ، ومن ثم فإن وقوع الجملة الاسمية بعدها يحمل على الشذوذ.

و في موضع آخر استدّل بوجود حرف الجر على إعراب شبه الجملة خبراً مقدماً على المبتدأ وذلك في قول المتنبي:

بأبي الشُموسُ الجانحاتُ غواربا اللّابساتُ منَ الحرير جَلابِبا[2]

فقال:"الشموسُ رفع بالابتداء وخبره قوله:بأبي،ويدل عليه الباء، تقديره:الشموسُ مفديةٌ بأبي"[3]،فهو يصرّح باعتمادِه على حرف الجر قرينةً على التحليل النحوي، إضافة إلى قرينة الإسناد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إعراب الشموس مبتدأ ليس متعيّناً ، فقد يكون خبراً لا مبتدأً،على تقدير: المعذّبات بأبي الشموس.

ومن مظاهر اعتماده قرينة الأداة في التحليل النحوي،اعتماده الأداة(أنْ) ظاهرةً أو مقدّرة في إعراب الفعل الواقع بعدها .فمن الأوّل إعراب كلمة (تعطي) فعلاً مضارعاً منصوباً (بأنْ) الظاهرة في قول المتنبي:

وثقنا بأنْ تعطيْ فَلَو لم تجدْ لنا لَخِلْناكَ قدْ أعطيتَ منْ قوةِ الوهمِ[4]

---

[1] المعري،عبث الوليد،ص ٤٣٥.

[2] الديوان، ص٩٩.

[3] المعري،معجز أحمد،٢/٢٦.

[4] الديوان، ص٧٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقال:"كان حقه أن ينصب الياء من تعطي"بأن" غير أنه سكنّه ضرورةً[1]،وظاهر قوله يـدل على أنه لم يعتمد قرينة العلامة الإعرابية في إعراب الفعل المضارع (تعطي) لعدم وجودها ،وإنما بوجود قرينة الأداة(أن) التي توجب نصب المضارع بعدها.

أمّا النوع الثاني وهو تقدير أن العاملة،فمثاله نصب الفعل المضارع(تبلوَه) من قول المتنبي:

توقَّهُ،فإذا ما شئت تبْلوَهُ فكنْ معاديَهُ أو كنْ له نشَبَا[2]

فقال:"نصب تبلوَه بإضمار(أن)، وتقديره:أن تَبْلَوهُ فحذف أن وأبقى عملها "[3]،وقد دلّت قرينة الحركة الإعرابية على الأداة لأن الأثر يدل على المؤثِّر والمسبَّب يدل على السّبب.

ويوجب في موضع آخر نصب (لجاجَ) لوجود إن الناصبة للاسم في قول البحتري:

عُذِلَ المُحِبُّ وإنّ من شيم الهوى في حيث يجهَلُهُ لجاجَ العُذّلِ[4]

فقال: "كان في النسخة" "لجاجُ العذلِ" رفعاً ونصبا، والوجه النصبُ بـ "إن" ويبعُدُ الرّفع إلاّ على أن يُضمر في إنّ الهاء، ويجوز أن يقول من رفع:جعل"إنّ" في معنى نَعَمْ"[5]، فهـو يوجـب النصب لأن (إنّ) عملت في (لجاج)، ويتأول وجه الرفع على اعتبار أنّ (إنّ) حرف جواب بمعنـى نعم، فهو يجيز الوجهين، معتمداً على قرينة الأداة والعلامة الإعرابية .

---

[1] المعري،معجز أحمد ،٢٩٢/١.

[2] الديوان، ص٩٠، وروي : توقّه فمتى ما شئت.

[3] المعري،معجز أحمد،٣٤٧/١-٣٤٨،وينظر أمثلة على ذلك: نفسه،٣٧/١ ، ٢١٢/١ ، ٣٤٩/١،عبث الوليد ، ص٤٢٠ _ ٤٢١ ،شـرح ديوان ابن أبي حصينة للمعري ، ١٥٠/١

[4] الديوان، ٢٧٤/٢، وروايته: عُذِلَ المشوقُ وإن من شيم الهوى في حيث يجهَلُهُ لجاجَ العُذّلِ.

[5] المعري، عبث الوليد، ٤٠٥- ٤٠٦، ومما جاء فيه(إن) بمعنى (نعم) قول عبد الله بن قيس الرّقيات:

ويقُلْنَ شيبٌ قد علا كَ وقد كبرتَ فقلت إنّهْ

انظر الشاهد، الرّقيات، عبدالله بن قيس،ديوان عبدالله بن قيس ،تحقيق: محمد يوسف ، دار صادر للطباعة والنشر ،بيـروت ١٩٥٨ ، ص٦٦ سيبويه، الكتاب ١٥١/٣ وشاهد مجيء(إنّ) بمعنى أجل والهاء للسكت، وقد خالف ابن هاشم سيبويه في ذلك واعتبر أن الهاء ضمير منصوب بـ أنّ وخبرة محذوف، مغني اللبيب ٦٠/١.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجيء (إنْ) بمعنى نعم لا يكون إلاّ إذا سبقت بما يحتاج إلى جواب ، وفي قول البحتري لم تسبق بذلك ، ثم إن مجيء (إن) بمعنى نعم غير مقطوع به [1] أي لم يثبت ومن ثم فإن الأرجح هو الوجه الأول .

ويعلّل في موضع آخر علة رفع (الخلقُ) من قول المتنبي:

أَحُلماً نرى أم زماناً جديدا أمِ الخلقُ في شخصِ حيٍّ أُعيدا[2]

بسبب انقطاع الأداة، فقال:" وقوله أم الخلقُ: رفع لأنّ أم هاهنا منقطعة، والأولى متصلة"[3]، أي أن حرف العطف (أم) متصلاً في صدر البيت ،فربط بين المفردتين لذلك تعين نصب(زماناً) على العطف، أما في عجز البيت فإن (أم) قطعت عما قبلها فرُفعَ ما بعدها، ومردّ ذلك قرينة الأداة ،إضافة إلى قرينة العلامة الإعرابية.

ويصحح في موضع آخر رواية بيت للبحتري، مستدّلا بقرينة الأداة، قال البحتري:

أو ما يُعَلِّمكَ ابن أيوب الندى ويُعِرْكَ منهُ فضلَ ما يعتامُ[4]

فقال :"كان في النسخة على ما ثبتَ"أوما يعلّمُكَ، وما كان أبو عباده يقول كذلك، ولا هو إلاّ خطأ في النقل ،لأنه إذا روي على هذه فليس هناك جازمٌ يجزم يُعرْكَ، وإنما ينبغي أن يكون"أو لمْ يعلمْك ابن أيوب الندى " فإن روي على تلك الرواية فينبغي أن يقال:ويُعير منه أو يعار منه ليجيء الفعل مرفوعاً"[5] .

---

[1] انظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ،٦٠/١

[2] الديوان، ص١٢٣.

[3] المعري، معجز أحمد، ١١٧/٢.

[4] الديوان٤٢٧/٢، و روي: أولَمْ يعلّمكَ.

[5] المعري عبث الوليد،ص٤٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهو يرى أن رفع الفعل يعلمُك هو الخطأ، لأن المعطوف عليه مجزوم ولا يعطف مجـزوم على مرفوع ، لذا ينبغي أن يكون أو لم يعلمْك، فدلت العلامة الإعرابية على الوجه الإعرابي وهي أثر للأداة .

ويوظّف المعري قرينة الأداة في باب الشرط لإعراب جواب الشرط المجزوم، ومنه جـزم الفعل تخرَّ من قول المتنبي:

متى ما يُشرْ نحو السماءِ بوجههِ تخرَّ لهُ الشِّعْرَى و ينكسِفِ البدرُ[1]

فقال:"تخرَّ: جزم لأنه جزاء الشرط، وهو متى ما يُشرْ،وفتحه لالتقاء الساكنين"[2]. وتكـون الأداة قرينة على الجواز النحوي في مواضع أخرى. ومن ذلك جواز الرفع والجر بعد(لات) مـن قول المتنبي:

لقْد تصبّرتُ حتّى لاتَ مُصْطبرٍ فالآنَ أقْحَمُ حتّى لاتَ مُقتَحِمِ[3].

فقال:"ويجوز في مصطبرٍ الجر، لأن من العرب من يجرُّ بـ لاتَ، ويجوز أن يرفع كمـا يرفع بـ لا"[4]،فالجرُّ والرفع في (مصطبر) عائد إلى قرينة الأداة (لاتَ) بسبب تعدد وظائفها ، وقد كانت هذه الأداة موضع خلاف عند النحاة، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس، فترفـع الاسـم وتنصب الخبر، واختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر وإنما يذكر أحدهما، والغالـب حـذف الاسم وبقاء الخبر[5].

---

[1] الديوان، ص٥٧.

[2] المعري، معجز أحمد، ٢٣١/١، وينظر نفسه ٣٨٠/٣.

[3] الديوان، ص٣٢.

[4] المعري، معجز أحمد ، ١٣٧/١.

[5] انظر، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص١٥٩.

وقد ذهب الأخفش إلى أنها لا تعمل شيئا فإن وليها مرفوع فهو مبتدأ حذف خبره،أو منصوب فهو مفعول به لفعل محذوف[1]، وقرر الفراء أن لاتَ تستعمل حرفاً جارّاً لأسماء الزمان خاصة واستشهد على ذلك ببعض الشواهد [2].

وقد أجاز المعري في الاسم الواقع بعد لاتَ الرفع على اعتبار أن التاء زائدة كما تزاد في ثمتّ، وربتّ، أو الجر على اعتبار أن لات حرف جر وما بعدها مجرور بها، وعلى كلا الأمرين هي قرينة في التحليل النحوي .

وعلّل نصب (مكسوباً، وباقياً) من قول المتنبي:

إذا الجودُ لم يُرْزق خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا[3]

بسبب قرينة الأداة (لا) فقال: "وشبه(لا) بـ(ليس) في نصب الخبر، فلهذا نصب مكسوباً وباقياً"[4]،ومن المعلوم أن "لا" العاملة عمل ليس لا يكون اسمها وخبرها إلاّ نكرتين،فإذا جاءا معرفتين فشاذ.

وقريب من ذلك، إعمال (ما) عمل ليس في رفع الاسم و نصب الخبر، ومنه قول المتنبي:

وما ذاكَ بُخلاً بالنُفوس على القنا و لكنَّ صدْمَ الشَّرِّ بالشَّرّ أحزمُ[5]

---

[1] انظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ١/٢٧٠.

[2] انظر: الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، معاني القرآن ، تحقيق ومراجعة : محمد علي النجار ، دار الكتب والوثائق القومية ــ مركز تحقيق التراث ــ القاهرة، ط٣، ٢٠٠٢، ٢/٣٩٧ــ ٣٩٨ .

[3] الديوان، ص٤٣٩.

[4] المعري ، معجز أحمد٤/٢٠-٢١، وينظر نفسه:٢/٣٤٢

[5] الديوان، ص٢٩٤، وروي: و لكنّ دفعَ الشدّ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فكان نصب(بخلاً) دليلاً على أن (ما) عاملة عمل ليس[1]، واستدل على ذلك بعلامة الإعراب و استدل كذلك بقرينة (الواو) على جواز الرفع و النصب للاسم الواقع بعد الواو في قول ابن أبي حصينة:

ما أنتَ و البيضُ في شعرٍ تفوهُ به بعدِ البياضِ الذي قد لاحَ في الشَّعرِ[2]

فقال:"وقوله (وما أنت و البيض) يجوز فيه الرفع و النصب ، فأمّا النصب فعلى أن يُجعل مفعولاً معه، و الرفع أجود"[3] وقد جاز الوجهان بحسب تعلق ما بعد الواو بما قبلها ، أهو على جهة التخصيص أم هو على جهة التبعية ، فعلى التبعية هو مرفوع وعلى التخصيص هو منصوب .

---

[1] المعري ، معجز أحمد ، ١٦٠/٣.

[2] المعري، شرح ديوان ابن أبي حصينة٦/١.

[3] المعري، شرح ديوان ابن أبي حصينة١، ١٧/٢ و ينظر أمثلة ذلك نفسه ٢١/١، المعري ، شرح الحماسة ٦٩٧/٢.

الفصل الثاني : القرائن المعنوية في التحليل النحوي

أولاً : الإسناد

ثانياً : التخصيص

ثالثاً : النسبة

رابعاً : التبعية

القرائن المعنوية في التحليل النحوي:

و هي ظواهر غير لفظية؛أي أنها لا تظهر على المستوى السطحي في التركيب، و إنما تفهم ضمنياً من المقال و تؤدي دوراً مهمّاً في تعيين المعاني النحوية للتراكيب.

و قد عبّر ابن جني عن أهمية القرائن المعنوية عند حديثه عن مقاييس اللغة التي يُفهم منها ما نقصده بالقرائن اللفظية و المعنوية، فقال :" مقاييس اللغة و هي ضربان: أحدهما معنوي و الآخر لفظي ، وهذان الضربان وإن عمّا و فشوا في هذه اللغة فإن أقواهما و أوسعهما هو القياس المعنوي"[1]، و مثّل عليها بباب الممنوع من الصرف فجعل المنع عائداً إلى سبب لفظي واحد و المعنوي إلى ثمانية أسباب كالتعريف و الوصف و العدل و التأنيث و غير ذلك، و من ذلك أيضا رفع الفاعل و نصب المفعول إذ إنه يعود إلى اعتبار معنوي لا لفظي، و رأى ابن جني أنه لأجل هذا كانت العوامل اللفظية راجعة في حقيقتها إلى العوامل المعنوية، فإذا قلت: ضربَ سعيدٌ جعفراً، فإن (ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقية شيئاً، إذ لا تحصل من قولك (ضَرَبَ) إلاّ على اللفظ بالضاد و الراء و الباء على صورة (فَعَلَ) فهذا هو الصوت. و الصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، ثم ينتهي إلى القول بأن المعنى أشيع و أسير حُكماً من اللفظ، لأنك في اللفظي متصوّر لحال المعنوي و لست في المعنوي بمحتاج إلى تصوّر حكم اللفظي[2].

نستنتج من كلام ابن جني أموراً أهمها: أن القرائن المعنوية تؤدي دوراً مهماً في التحليل النحوي، وأن القرائن اللفظية راجعة إليها، و أن حديث النحاة عن العوامل اللفظية و المعنوية هو ما

---

[1] ابن جني، الخصائص ١/١١٠

[2] انظر: نفسه، ١/١١٠-١١٢

يفهم في هذا البحث من القرائن اللفظية و المعنوية، و أن العمل فعلياً إنما هو راجعٌ لأساس معنوي لا لفظي يؤديه المتكلم؛لأنّ اللفظ ما هو إلاّ آلة.

ومن الذين أشاروا إلى أهمية القرائن المعنوية في التحليل النحوي الرضي الاستراباذي، فذكر أن قولنا: أكل الكمّثرى موسى، و استخلف المرتضى المصطفى – صلى الله عليه و سلم– نحتاج فيه إلى القرينة المعنوية لنميّز الفاعل من المفعول[1].

وقد ذهب الحلواني إلى أن العوامل بنوعيها قرائن في التحليل النحوي، وذهب إلى أن النحاة الأوائل سموا القرينة اللفظية عاملاً نحوياً اقتداءً بعلم التوحيد، وقادهم ذلك إلى تصورات ليست لغوية النزعة [2]،أي ذهنية غير ظاهرة على المستوى السطحي، و قال:" لقد كان عمل النحاة مقصوراً في البداية على ملاحظة هذه القرائن و دراستها...ثم اهتدوا إلى ظواهر إعرابية لم يجدوها مصحوبة بقرائن لفظية و لكنّها تعبّر عن معانٍ خاصة، فهيأ لهم هذا أن يقسموا العوامل إلى قسمين كبيرين هما: العوامل اللفظية و العوامل المعنوية "[3].وقصد بذلك أن القرائن اللفظية كانت أسبق ملاحظة لدى النحاة من القرائن المعنوية التي اهتدوا إليها لتفسير الوظائف غير اللفظية في التركيب الجملي.

ومن المحدثين تمام حسان الذي قدم دراسات مفصلة عن القرائن المعنوية؛ فأبرز أهمية هذه القرائن في التحليل النحوي معلّلاً سبب تأخر ظهور هذا النوع من القرائن في الدرس النظري بأنه راجعٌ إلى صعوبة الكشف عنها، و رأى أن " التعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو

---

[1] انظر، الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب النحوي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب القاهرة،ط١، ٢٠٠٠، ١٨٤/١

[2] انظر، الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، ص ١٣٩.

[3] انظر، نفسه، ص١٤٦.

كما يسميّه النحاة الإعراب"[1]والتعليق قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأملٍ، هذا التأمل يقود في الأغلب الأعم إلى متاهات الأفكار الظنية التي لا تتصل اتصالاً مباشراً بالتفكير النحوي[2].

و أهم ما يميّز القرائن المعنوية أنها علاقات سياقية يتضح دورها في تحديد المعنى الوظيفي عند فهم العلاقة الرابطة بين الفعل و الفاعل –مثلاً– أو المبتدأ و الخبر، فيكشف هذا الفهم عن الدور الوظيفي للتركيب، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه القرائن غير قادرة و حدها على تحديد هذه الوظيفة، بل تتضافر مع القرائن اللفظية لتشكل الدليل على إقامة الإعراب السليم.

أما أنواع القرائن المعنوية فإنها– عند المتقدمين– منضمةٌ تحت ما سُمّي بقرينة المعنى، و لم يذكروا أقسامها رغم توظيفها في التحليل،و قد اختصر تمام حسان هذه الأنواع قائلاً :" إن العلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي"[3]وجعل القرائن المعنوية مكوّنة من أربع قرائن هي: الإسناد، التخصيص، النسبة، التبعية، و يتفرع من هذه القرائن قرائن معنوية أخص منها، فالتخصيص– مثلاً– قرينة معنوية كبرى تضم قرائن التعدية و الغائية و المعيّة و الظرفية و التحديد و التوكيد و الملابسة و التفسير و الإخراج و المخالفة[4]، و تضم قرينة النسبة ثلاثين قرينة معنوية فرعيّة تمثل مجموع معاني حروف الجر ، و معها الإضافة[5] و تابعه في ذلك معظم الباحثين[6] فذكروها منفردة أو متضافرة مع قرائن أخرى.

---

[1] حسان تمام، اللغة العربية – معناها و مبناها– ص١٨٩

[2] نفسه، ص١٨٢.

[3] انظر: حسان، تمام، اللغة العربية ـ معناها ومبناها، ص ١٩١.

[4] انظر: نفسه،ص ١٩٤.

[5] انظر: نفسه،ص٢٠١، ٢٠٣.

[6] انظر:عبد اللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابيّة،ص٣٠٦، و بكر، محمد صلاح الدين، نظرة في قرينة الإعراب ، ص ٣٤ ، نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة– ، ص٨٣.

و في ضوء ذلك فإن ما ذكره نحاة البصرة و الكوفة من عوامل كالابتداء، و المضارعة، أو وقوع المضارع موقع الاسم وما سمي بالخلاف و التجرد و غيرها كلّها تلتقي مع ما ذكره المحدثون من قرائن؛ فالابتداء يقابل الإسناد، و المفعولية تقابل التعدية، والإضافة منضوية تحت قرينة النسبة وهكذا.

و قد جعلت الدراسة القرائن المعنوية في مصادر البحث أربعة هي: الإسناد و التخصيص و النسبة و التبعية، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: قرينة الإسناد:

و هي إحدى القرائن المعنوية الرابطة بين ركني الجملة الأساسيين في الجملة العربيّة بنوعيها؛ المبتدأ و الخبر في الجملة الاسميّة، و الفعل و الفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية أو ما شابهها، ولا يكون الإسناد قرينة إلاّ عند تصوّر هذه العلاقة الرابطة بين الركنين و فهم دورها في التحليل النحوي.

فهي مظهرٌ من مظاهر تطور العربية، حيث إنّ المتكلم يمكن له أن يلمح هذه القرينة لمحاً عقلياً في حين تحتاج اللغات الأخرى إلى كلمات خاصة للدلالة على الإسناد وهي ما تسمّى بـ (الكلمات المساعدة)[1].

فالعربيّة لا تحوي في مكونات جملها ما يدل على الإسناد لفظاً، لذا كان الإسناد عملية ذهنية خالصة، فالمتكلم عندما ينجز نصّاً لغوياً فإنه يدرك ذهنياً أن ثمة علاقة بين المفردات المتراصة، فالجملة البسيطة (حضَر زيدٌ) تعبّر عما يدور في ذهن منجزها من إسناد الحضور إلى زيد و تكون

---

[1] انظر: حسان ، تمام اللغة العربية ــ معناها ومبناها، ص: ١٩٣

العملية الذهنية الرابطة بين الحضور و زيد هي ما يسمى بالإسناد، و لو كان ذهن المتكلم خالياً من تصوّر هذه العلاقة لكانت هذه الألفاظ لا تحمل إلاّ الدّلالة المعجمية لكل مفردة على حده، و قد بينّ الزمخشري أهمية الإسناد بين المسند و المسند إليه فرأى أنه لو جرّدا منه لأصبح في حكم الأصوات التي من حقها أن ينعق بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يستحق إلاّ بعد العقد و التركيب[1]، وذلك لأن الإسناد روح الكلام بدونه تكون الكلمات منعزلة غير مترابطة ومن ثم لا تعبّر عن فكرة معيّنة.

و من هنا فإن الجملة في أبسط صورها تتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي: المسند و المسند إليه، والإسناد الرابط بينهما[2].

و قد لاحظ تمام حسان صعوبة الاعتماد على قرينة الإسناد في التحليل النحوي نظراً لتعدد علاقات الإسناد فرأى أنها " تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها"[3] .

أمّا اعتماد المعري على قرينة الإسناد فلم يكن مصرّحاً به كونها قرينة معنوية ذهنية أولاً، و لعدم مقدرتها وحدها على بيان الوجه الإعرابي للمفردة المحلّلة ثانياً، و يمكننا الاستدلال على اعتماد المعري على الإسناد قرينة في إعراب مكونات الجملة الاسميّة و الفعلية على النحو الآتي:

أ- **قرينة الإسناد في الجملة الاسمية** : وتربط المبتدأ بالخبر: حيث يشكل هذا الارتباط الفكرة الأولية لقرينة الإسناد فيبنى كلّ عنصر منها على الآخر ليمثل هذا البناء الشكلي اللفظي بينهما صورة الإسناد .قال المعري موضّحاً الرابط المعنوي للإسناد في قول المتنبيّ:

---

[1] انظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ٨٣/١.

[2] انظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي، نقد و توجيه المكتبة العصرية ،بيروت ،١٩٦٤، ص٣١.

[3] حسان تمام،اللغة العربيّة-معناها و مبناها، ص١٩٢.

أحْسنُ ما يُخضبُ الحديدُ بهِ و خاضبيْهِ النّجيعُ و الغَضَبُ[1]

" أحسن : مبتدأ و ما بمعنى الذي و هو في موضع الجر بإضافة أحسن إليه، والنجيع:خبر الابتداء"[2] فالخبر مرتبط بلفظ المبتدأ برابط الإسناد ؛لأنّ(النجيع) معلّقة بـــ (أحسن)، فتشكلت الرابطة الذهنية بينهما ،وبسبب الربط حصلت الفائدة وإلاّ لكان كلٌ واحدٍ منها مستقلاً مقطوع الصلة بالآخر، ومن ثم لا نصل إلى المعنى المحّصل بمجموعهما.

و يمكننا أن نفهم من حديث المعري عن الابتداء– و هو عامل معنوي عند النحاة – أنه يدرك هذه العلاقة بين المسند و المسند إليه فهو يتأوّل الركن الإسنادي في قول المتنبي:

بحُبّ قاتلتي و الشّيبِ تعذيبي هواي طفلاً و شيبي بالغَ الحُلُمِ[3]

فقال:" هواي: مبتدأ، و كذلك شيبي، و طفلاً و بالغَ نصب على الحال، و هو في موضع الخبر للابتداء و قائم مقامه"[4] فأقام الحال مقام الخبر ليتم الركن الإسنادي لأن هواي و شيبي مرفوعان على الابتداء و من ثم يحتاجان إلى الخبر،فسدَّ الحال مسد الخبر .

أمّا إذا حذف أحد ركني الإسناد فإن الركن الموجود يرتبط مع الركن المحذوف، ولذلك يلجأ النحاة إلى التقدير انطلاقاً من فكرة الإسناد أو التكامل بأصل الوضع اللغوي؛ لأن القاعدة العامة للتركيب الإسنادي تفرض وجود العنصرين لفظاً أو تقديراً،مع الأخذ في الاعتبار أن الحذف وسيلة من وسائل التماسك النّصي ؛لأنّه فراغ بنيوي ،وهذا الفراغ البنيوي يهتدي القارئ إلى ملئه اعتماداً

---

[1] الديوان، ص٣٤٠

[2] المعري، معجز أحمد، ٣/٣١٠

[3] الديوان، ص٣٠، و رواية الديوان:" و الشّيب تغذيتي"

[4] المعري، معجز أحمد،١/١٣١

على ما ورد سابقاً، و قد خصّص سيبويه لذلك باباً في الكتاب[1]، و لا يتمّ تقدير الركن المحذوف إلاّ بتّصور فكرة الإسناد الرابطة بين العنصرين، و ممّا حذف فيه المبتدأ قول المتنبي:

حَسَنٌ في عُيُونِ أعدائه أقـ بَحُ من ضَيْفِهِ رأتْهُ السّوامُ[2]

قال المعري:" حسنٌ: خبر ابتداء محذوف، و تمّ الكلام عند قوله حسنٌ "[3] و قصد بتمام الكلام أن عنصر الإسناد المحذوف رُدّ إلى موضعه فتمت الفائدة على تقدير : هو حَسَنٌ و امتنع أن يكون(حَسَنٌ)مبتدأ كونه نكرة،لأن الإخبار عن مجهول لا يفيد ومن ثم لا يصح معها أن يقع مبتدأ، وقد جاءت شبه الجملة متعلقة باسم التفضيل بعده ،أي: أقبح في عيون أعدائه من ضيفه في عيون ماله الراعي ؛لأنّه كريم ينحر إبله لضيوفه ،ولذا فإبله تكره ضيوفه.

و منه كذلك قول المتنبي:

زيادةُ شيبٍ وهي نقصُ زيادتي وقوّةُ عشقٍ وهي من قوّتي ضعْفُ[4]

فقال:" تقديره:أمري زيادة شيب، و أمري قوةُ عشقٍ فيكون خبر ابتداء محذوف"[5].

مع جواز وقوعه مبتدأ على تقدير: زيادةُ شيبٍ لديّ أو عندي.

أمّا أمثلة حذف الخبر و بقاء المبتدأ فهي قليلة؛ لأن الخبر هو موضع الفائدة، و ما ينتظره السامع، أمّا المبتدأ فهو قائم في ذهن طرفي الخطاب (المتكلم و السامع) فكثر حذفه، قال ابن السّراج:" إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر

---

[1] قال سيبويه: هذا بابُ يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبني عليه مظهراً، الكتاب٢/١٣٠

[2] الديوان، ص١٥٠

[3] المعري، معجز أحمد، ٢/٢٢٥، وينظر أمثلة على حذف المبتدأ: نفسه، ٢/٢٤، ٢/١٢٢، ٢/٦٤٦، ٣/٤٣٧، و السّوام: المال الراعي:وهو ما يذبح للضيف من الماشية.

[4] الديوان، ص٩٦

[5] المعري، معجز أحمد، ٢/١٤، و من أمثلة حذف المبتدأ، انظر نفسه:٢/٢٤، ٢/١٢٢، ٢/٤٢٦، ٣/٤٣٧، شرح الحماسة ١/٣١٢، ٢/٨٩٧

هو الذي ينكره ولا يعرفه و يستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، و إنما ذكرته لتسند إليه الخبر"[1]، فالمبتدأ محكوم عليه أو مخبر عنه ،والخبر الحكم ، فإن دلّ دليل على أي منهما جاز حذفه ، ومما جُعل على حذف الخبر الاسم الواقع بعد (مذ) في قول المتنبي:

إلى اليوم ما حطّ الفداءُ سُروجَه مذ الغزْو سارٍ مُسْرَجُ الخيلِ مُلْجِمُ[2]

فقال:"الغزو رفع بالابتداء و خبره محذوف أي: هذا الغزو واقعٌ كائن"[3] أي: مذ الغزو واقع هو سارٍ وتكون مذ ظرف زمان، و قد تابع المعري ابن جني في إعراب الغزو مبتدأ حذف خبره[4]، وهو موضع خلاف بين النحاة؛ حيث ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الواقع بعد(مذ) يرتفع بتقدير فعل محذوف، وانفرد الفراء من بينهم بالقول إنه مرتفع بتقدير مبتدأ ، أمّا البصريون فقالوا إن(مذ و منذ) اسمان مرفوعان على الابتداء و ما بعدهما خبر عنهما ،وعلى ذلك فمن الجائز رفع الغزو على الابتداء أو الخبر، أو رفعه على تقدير الفعل أي مذ وقع الغزو .

ويبدو أن ما ذهب إليه ابن جني فيه تكلّف ، فمن الأصح أن تكون الغزو خبراً لـ (مذ) ، وعلى ذلك فلا داعي للحذف ، ومن ثم فإن الحذف يكون لمبتدأ (سارٍ) وليس لـ (الغزو).

ومِن حذف الخبر أيضاً إعرابه كلمة (كعب)مبتدأ خبره محذوف ، قال المتنبي:

و كانَ بَنو كلابٍ حيث كعبٌ فخافوا أن يصيروا حيث صاروا[5]

---

[1] ابن السّراج، الأصول في النحو ٥٩/١

[2] الديوان، ص١٠٥

[3] المعري، معجز أحمد، ٤٩/٢

[4] انظر، العكبري، التبيان،٨٨/٤

[5] الديوان ، ص٣٩٢

فقال: " كعبٌ: مرفوع بالابتداء و خبره محذوف، أي حيث كعبٌ كائنةٌ"[1] و استدل على ذلك بقرينة الإسناد الملازمة للمبتدأ الواقع بعد(حيثُ) لأن حيث لا تضاف إلاّ إلى الجمل،فوجب تقدير الركن الإسنادي.

و يجوز- أحياناً- وقوع الاسم الواحد مبتدأ أو خبراً في التركيب النحوي و يرجع ذلك إلى تصوّر وقوع هذا الاسم في العلاقة الإسنادية ، ومن ذلك إعراب كلمتي(بادٍ وهواك) في قول المتنبي:

بادٍ هواكَ صَبَرْتَ أم لم تصبرا و بُكاك إن لم يجرِ دمعُك أو جرى[2]

و قد اكتفى المعري بنقل رأي سيبويه والأخفش في جواز وقوع (بادٍ) مبتدأ أو خبراً ؛حيث يجيز الأخفش وقوعها مبتدأ أو خبراً أما سيبويه فهي خبر لا غير ، فقال: " هواك رفع بالابتداء وبادٍ خبره مقدّم عليه عند سيبويه، و عند الأخفش بادٍ مبتدأ وهواك مرتفع به كما يرتفع الفاعل و قد سدّ مسد الخبر"[3] ،و مرجع هذا الجواز عائد إلى خلاف البصريين و الكوفيين في القول على تقدم الخبر على المبتدأ حيث أجاز البصريون تقدّمه و منعه الكوفيون و لكل فريق منهم حججه.[4]،فالكوفيون والأخفش يجيزون إعمال الوصف دون اعتماد على نفي أو استفهام عمل الفعل، فيرفعون ما بعده على الفاعلية ويكون ساداً مسد الخبر ، أمّا البصريون فلا يجيزون إعمال الوصف إلاّ إذا كان معتمداً.

---

[1] المعري، معجز أحمد،٤٦٨/٣

[2] الديوان، ص٥٣٧ و في الديوان: أو لم

[3] المعري، معجز أحمد،٢٧٦/٤، و ينظر مثل ذلك نفسه:٣٠٥/٢، ٣٥/٣، ٢١٦/٤

[4] انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم(٩)

و ممّا يتبع الإسناد ما دخلت عليه إنّ أو كان أو إحدى أخواتهما لأن الأصل في معموليهما أن يكونا جملة من مسند ومسند إليه؛ فتدخل (إن) المؤكدة على ما أصله مسند و مسند إليه فتؤكد النسبة بينهما ولا تغيّر أصل العلاقة الرابطة بينهما وإنما تؤكده.

و قد تنبه النحاة إلى جعل الاسم الواقع بعد إنّ في موضع رفع مسند إليه و إن كان منصوباً بـ(إنّ)، و لذلك أجازوا العطف بالنصب ــ بعد استيفاء الخبر ــ مراعاة للفظ وبالرفع مراعاة للموضع ،فقالوا: إنّ زيداً حاضرٌ و خالداً و خالدٌ، وعقد سيبويه له باباً قال فيه" هذا باب ما يكون محمولاً على إنّ فيشاركه فيه الاسم الذي و ليها و يكون محمولاً على الابتداء"[1] و فسّر ابن السَّراج صحة تركيب (إنّ زيداً حاضرٌ و خالدٌ) قائلاً :" لأن الكلام قد تمّ، و رفعت لأن الموضع للابتداء، و إنّ زائدة ، فعطفت على موضع إنّ وأعملت الابتداء و أضمرت الخبر و حذفته اجتزاءً بأن الأول يدل عليه"[2].و يدلنا ذلك على أن دلالة خبر الأول على الثاني قد استدعت حذف خبر الثاني.

و قد وظّف المعري قرينة الإسناد في تقدير خبر لكنّ في قول البحتري:

و لكنّني و الخالقِ البارئِ الذي يُزار له البيت العتيق المُحَّجبُ

لأمتسِكَنْ بالودّ ما ذرّ شارقٌ و ما ناحَ قُمْريٌ و ما لاحَ كوكبُ[3]

قائلاً:" قائل هذا جاء بهذا الكلام مُلْتبساً لأنه بدأ في أوّله بـ" لكنّ " ثم جاء بالقسم في قوله "لأمتسكنْ "، فإن جعل الكلام محمولاً على اليمين فقد ترك "لكنّ" بغير خبرٍ إلاّ أن يضمره، كأنّ التقدير : و لكنّني أقولُ، وإن جعلَ "لكنّ" بخبرٍ ظاهر فخبرها قولهُ لأمتسكنْ "[4].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ١٤٤/٢

[2] ابن السّراج– الأصول في النحو،٦٤/٢

[3] الديوان،١٧٦/١

[4] المعري، عبث الوليد، ص٩٩

و في هذا التوجيه نتبين أمرين:الأول أن ثمة ارتباطاً بين اسم (لكنّ) و خبرها فإن لم يذكر أحدهما و جب تقديره لارتباطهما بعلاقة الإسناد، و من ثمّ افتقار كلّ منهما إلى الآخـر، و الأمـر الثاني: اعتبار جواب القسم (لأتمسكنّ) ساداً مسد خبر(لكنّ).

ومن الجدير بالذكر أنه لا يكون خبر (لكنّ) بلام القسم ، إنّما يكون جوابُ القسم ساداً مـسدّ خبر لكنّ، ومن الصواب تقديره في هذا المثال على: لكنني أمتسك بالودّ ، ليكون من جنس الجواب.

و على ذلك فقد يحذف أحد ركني الإسناد الواقع في حيّز إن أو كان و أخواتهمـا فيكـون العنصر الموجود دالاً على المحذوف لارتباط المسند بالمسند إليه، و من ذلك تقدير اسم كان في قول المتنبي:

إذا ما ذكرنا جودَه كان حاضراً نأى أو دنا يسعى على قدم الخضرِ[1]

فقدّره قائلا:" اسم كان: ضمير الجود"[2] أي كان جوده حاضراً لأن ثمة علاقة ذهنية بـين الجود و الحضور أي (المسند و المسند إليه) ولأنّ الذكر للجود. و أمثلة ذلك كثيرة في الشروح[3].

ب- **قرينة الإسناد في الجملة الفعلية** : وتربط الفعل بالفاعل أو نائب الفاعل، وقد ذكر ابن جني أن دلالة الفعل على الفاعل تكون من جهة معناه لا من جهة لفظه؛ فلا فرق بين لفظ الفعل قام، و ضَرَبَ إلاّ باختلاف دلالة الحدث لاختلاف اللفظ، فكل الأفعال تحتاج إلى الفاعل حاجة واحـدة، وهو استقلاله به، وحدوثه عنه أو كونه بمنزلة الحادث عنه[4] وقد ذهب السيوطي إلى أن في رافع

---

[1] الديون،ص٧٦، و فيه (دنا) بدل دنى.

[2] المعري ، معجز أحمد،٢٩٧/١.

[3] انظر مثلاً: معجز أحمد، ٣١٤/٣-٣٤٩، عبث الوليد٧٢، ٣٣٩.

[4] انظر :ابن جني- الخصائص،١٠٠/٣-١٠١.

الفاعل أقوال منها:" أنّ رافعه الإسناد أي: النسبة ، فيكون العامل معنوياً "[1]ونقل الرضي رأي خلف الأحمر بأنّ العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل[2]، وقد ردّ ابن مالك قول خلف هـذا فقـال:" إنّ رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه ،لا الإسناد كما يقول خلـف ؛ لأنّ الإسـناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، وليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر ، ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلاّ إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل ،والفعل موجود فلا عدول عنه"[3]

أما في الجانب التطبيقي فإننا نجد إشارات يفهم منها اعتماد المعري الإسـناد قرينـة فـي إعراب مكوّنات الجملة الفعليّة، فقد استدل بتأويل حرف الجر الزائد في قول المتنبي:

و كفى بِمَن فضَحَ الجدايةَ فاضحاً لمُحبّه و بِمصْرعي ذا مَصْرعا[4]

على إعادة الإسناد إلى و ضعه الصحيح ،فقال:" و منْ في موضع الرفع لأنه فاعل كفى"[5] فتأوّل حذف حرف الجر الزائد لرفع الاسم الموصول (منْ) لأن الفعل (كفى) لابدّ له من فاعل ليتم الركن الإسنادي ، وليس هناك ما يصلح لذلك سوى الاسم الموصول الذي صدّر بحرف جر حُكـم عليه بالزيادة لأن الفاعل لا يكون مجروراً.

و في موضع آخر تأوّل المصدر المؤول من (أن و الفعل) في الـشطر الأول مـن قـول المتنبي:

---

[1] السيوطي ، جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سـالم مكـرم، مؤسـسة الرسـالة ، ط٢،١٩٨٣، ٢٥٤/٢

٢ انظر: الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية ٦٢/١.

٣ ابن مالك، شرح التسهيل، ٤٠/٢

[4] الديوان، ص ١٠٧.

[5] المعري، معجز أحمد،٥٥/٢ و مثل ذلك نفسه،١١/١، ١٧٣/١

كفى بكَ داءً أن ترى الموت شافياً و حسْبُ المنايا أن يكُنّ أمانيا[1]

فقال:" و الفاعل في البيت قوله:" أن ترى"[2] و التقدير كفاك رؤية الموت- فزيدت الباء على المفعول، لأنّ العلاقة الإسنادية تربط بين الفعل كفى و المصدر فوقع فاعلاً له، ولا يصح إسناد الفعل كفى إلى الكاف ؛لأنّ المعنى لا يصح بذلك. وفي الشروح أمثلة كثيرة يمكننا أن نستدل بها على العلاقة بين الفعل المعلوم والفاعل برابط الإسناد[3].

أما الإسناد في تركيب الفعل المبني للمجهول فيقوم على ربط الفعل بنائب الفاعل،نحو قولنا: ضُرب زيدٌ، قال ابن يعيش:" اعلم أن المفعول الذي لم يسم فاعله يجري مجرى الفاعل في أنه بُني على فعل صيغ له على طريقة فُعِلَ.... و يجعل الفعل حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل في أنه يصح به و بفعله الفائدة و يحسن السكوت عليه كما يحسن السكوت على الفاعل"[4].

فالفاعل ونائب الفاعل متوافقان من الناحية التركيبية، ولذلك عدّ بعضهم نائب الفاعل فاعلاً قال ابن يعيش:" واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم"[5]ونقل الرضي: أن ما لم يسمّ فاعله هو عند عبد القاهر الجرجاني النحوي و الزمخشري فاعل اصطلاحاً[6].

---

[1] الديوان، ص٤٣٩.

[2] المعري، معجز أحمد، ص١٧/٤.

[3] انظر مثلاً: معجز أحمد،٢٥/١، ٧٣/١، ٨٧/١، ٩٥/١، ١٤١/١، ١٤٨/١، ١٣٥/١، ١٧٩/٢.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ٦٩/٧.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٤/١

[6] انظر الاستراباذي، شرح الكافية،١٨٠/١.

ويبدو أن مهدي المخزومي قد ذهب مذهبهما فقال: إنهما يشتركان في علامة الإعراب وأنّ جميع الأحكام المنطبقة على الفاعل تنطبق على نائب الفاعل، و انتهى إلى أنّ الفاعل و نائب الفاعل موضوعان من حقهما أن يكونا موضوعاً واحداً[1].

و في الحقيقة إن النحاة لم يفرّقوا بينهما إلاّ بصيغة المسند ،فعرّفوا الفاعل بأنه "ما أسند إليه المعروف أو شبهه"[2] ونائب الفاعل :"ما أسند إليه المجهول أو شبهه"[3]، وهو فرق لفظي، لكنهما مختلفان دلالة؛فالفاعل هو من قام بالفعل ونائب الفاعل هو من وقع عليه الفعل .

بعد هذا يمكننا القول: إن الفرق بين الفاعل و نائب الفاعل يشبه الفرق بين الفاعل اللغوي و الفاعل في المعنى نحو قولنا: انكسر الزجاجُ أو ماتَ الرجلُ فالزجاج و الرجلُ فاعلان لارتباطهما بعلاقة الإسناد بالفعل أمّا من جهة المعنى فهما مفعولان.

و من أمثلة توظيف قرينة الإسناد في إعراب ما لم يسم فاعله ما ذكره المعري في بيت البحتري:

كم ليلةٍ مُسْتبطىءٍ صُبْحها بهجرها يُزداد في طولها[4]

إذ قال:و يجوز يُزداد بضم الياء على ما لم يسم فاعله، وإذا فعل ذلك احتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون قوله " في طولها" قد ناب مناب ما لم يسم فاعله، و الآخر أن يكون في يُزداد ضمير الصبح"[5] فجعل العلاقة الإسنادية الرابطة بين الفعل ونائب الفاعل عائدة إلى صيغة الفعل، وفي الوقت نفسه فإن صيغة الفعل المجهول لم تؤثر في العلاقة الإسنادية ،فبقي الفعل محتاجاً

---

[1] انظر: المخزومي –مهدي، في النحو العربي– نقد و توجيه، ص ٤٥–٤٦.

[2] الكفوي – الكليات،١/١٢٩.

[3] نفسه،١/٣٣٦.

[4] الديوان، ٢/٢٩٠، و روايته في الديوان: كم ليلةٍ مُستبطىءٍ صُبْحها يصددن أو يزددن في طولها.

[5] المعري، عبث الوليد، ص٤٢٤

إلى ما يسند إليه ، وقدّره المعري من طريقين : أحدهما وقوع الجار والمجرور (في طولها) موقع نائب الفاعل فسد مسدّه، أو يُقدر ضميرٌ مناسبٌ يُكمل التركيب الإسنادي .

وكما جاز حذف أحد ركني الجملة الإسميّة فإنه يقع الحذف كذلك في الجملة الفعليـــة فـــإذا حذف الفعل أو الفاعل أو نائب الفاعل فإن الحذف لا يلغي وجوده فيكون تقديره واجباً وتتوقف عليه الفائدة .

وكذلك فإنّ كلام النحاة على الضمير المستتر يشير إلى أمرين: أحدهما أن التقدير يراد به إرجاع ما حذف من عنصري الإسناد فتتم الجملة شكلاً ومعنى ، وثانيهما أن الاستتار يوحي بوجود العنصر المحذوف في الذهن، ومن ثمّ يكون مفهوماً لدى طرفي الخطاب ولو لم يكن كذلك لما جاز الاستتار ولأصبح الكلام مُلْبساً ، فالاستتار تقنية لغوية لتأمين طرفي الإسناد.

وقد قدّر المعري – في مواضع كثيرة – الفعل المحذوف أو فاعله في إشارة إلى ارتبـــاط الفعل بفاعله أو ما ناب منابه فقدّر الفعل في قول المتنبي :

كفى ثعلاً فخراً بأنك منْهمُ ودهرٌ لأن أمسيتَ من أهله أهلُ [1]

قائلاً :" وارتفع دهرٌ بفعل مضمر، وتقديره ليفخر دهرٌ "[2]واســـتدل على تقديـــــر الفعـــل (يفخر) بورود مصدره في صدر البيت، والمعنى: كفى قبيلة ثعلٍ فخراً أن الممدوح منهم، وكـــذلك يفخر الدهرُ على باقي الأزمنة السابقة واللاحقة كون الممدوح من أهل هذا الدهر، قال ابن ســـيده:"

---

[1] الديوان، ص ٤١

[2] المعري ، معجز أحمد ، ١٧٣/١ ، ومثل ذلك انظر:نفسه ١٤/١ ، ١٧٠/١ ، ٣٠/٢

وحسن هذا الإضمار لأنّ قوله(كفى ثعلاً فخراً بأنك منهم) في قوة قوله :لتفخر ثعلٌ ،فحمل الثاني على المعنى فكأنه قال: لتفخر ثعلٌ وليفخر دهرٌ".[1]

وتحتمل كلمة(دهرٌ) تخريجات أخرى، حيث يجوز أن تكون معطوفة على فاعل كفى، أو مبتدأ حذف خبره.[2]

ونجدهُ في موضع آخر يقدُّر الركن الإسنادي المحذوف بمفردات شتّى لتوافقها مع الفعل، وجواز تمام المعنى بانضمام أيٍّ منها إلى الفعل، ومن ذلك تقديره عنصر الفاعلية المتمم للفعل (جدَّدتْ) في قول المتنبي:

وجدّدتْ فرحاً لا الغمُّ يطردُهُ ولا الصّبابة في قلبٍ تجاورُهُ[3]

فقال :"وجدّدتْ يجوز أن يكون فعل العودة، أو الدولة أو القباب المعقودة، أو فعل الأربع و الجماعة المذكورة "[4] لأن المعنى يستقيم لو قيل: وجدّدت عودة الدولة أو العودةُ فرحاً أو جدّدت الدولة أو القباب أو الأربع ... وهي مفردات مذكورة في الأبيات السابقة لهذا البيت لذا جاز الإحالة عليها ،إضافة إلى وجود تاء التأنيث في الفعل(جددتْ) حيث يقتضي أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقةً أو حكماً ،والغاية من ذلك تحديد الركن الإسنادي المرتبط بالفعل لتتم الفائدة .

ثانياً: قرينة التخصيص:

وهي قرينة معنوية كبرى تضم قرائن تعدّ فروعاً لها، وقد علّل تمام حسان سبب اختيار مصطلح التخصيص للتعبير عن هذه القرينة، فقال:" إنما سميّت هذه القرينة الكبرى قرينة

---

[1] ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، شرح مشكل أبيات المتنبي ، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين ،الجمهورية العراقية ــ وزارة الإعلام ط١، ص:٦١

[2] انظر: العكبري، التبيان، ١٩٠/٣

[3] الديوان، ص ٣٧

[4] المعري، معجز أحمد، ١٥٣/١

التخصيص لما لاحظته من أنّ كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبّر كلٌ منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة"[1].

أمّا فروع قرينة التخصيص فهي كثيرة تشمل التعدية مع المفعول به، والغائية مع المفعول لأجله، والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن وغيرها، و المعيّة مع المفعول معه والمضارع بعد الواو، والظرفية مع المفعول فيه، والتحديد مع المفعول المطلق، والملابسة مع الحال، والتفسير مع التمييز، والإخراج مع الاستثناء، والمخالفة مع الاسم المنصوب على الاختصاص، وبعض المعاني الأخرى[2] و تسمّى هذه القرائن الفرعيّة على قرينة التخصيص عند النحاة بالفضلات[3]، وتقترن الوظائف النحوية التي تؤديها هذه القرائن بعلامة النصب (الفتحة)أو ما يقابلها في بعض الأنواع من الأسماء كالألف في الأسماء الخمسة والياء في المثنى والكسرة في المجموع بالألف والتاء وغيرها.

و يجدر بنا التنبه إلى أنه لا يقصد بالتخصيص المعنى اللغوي على إطلاقه، بل يراد به ما قصده النحويون بالتقييد، وقد اعترض أحمد سليمان ياقوت على فروع هذه القرينة مبيّناً أن " كلّ كلام في اللغة العربيّة هو تخصيص لمعنى وليس التخصيص مقصوراً على المنصوبات فحسب ،بل يتناول المجرورات أيضاً، فقولنا: يذهب المريض إلى المستشفى تخصيص لجهة الذهاب ... وأيضاً

---

[1] حسان- تمام، اللغة العربية، معناها و مبناها، ص١٩٥.

[2] انظر: نفسه ص ١٩٤

[3] والفضلة في عُرف النحاة ما زاد على ركني الجملة الأساسية، ولا تعنى الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها متى شئنا، بل قد تكون الفضلة -أحياناً- مهمّة وتتوقف الفائدة على ذكرها. ويرى د. مازن الوعر أن مفهوم المسند والمسند إليه والفضلة، أي الزيادة النحوية والدّلالية على العلاقة الإسنادية إنما هو حجر الأساس في النظريّة العربيّة اللسانية للتراكيب – وأن جمهور النحاة العرب بنوا تحليلهم النحوي على هذه المكوّنات الثلاثة. أنظر: الوعر، مازن، نحو نظرية لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربيّة، دار طلاس-دمشق ط١، ١٩٨٧،ص ١٣٨ .

فإن قرينة التخصيص تتناول الفاعل أيضاً في قولنا: إنما ينجح المجتهدُ، أليس في ذلك تخصيص للنجاح وجعله للمجتهد"[1]وانتهى إلى نتيجة مفادها أن قرينة التخصيص " قرينة واسعة تدخل تحتها المعاني النحوية بعامةٍ و ليسَ المنصوبات فقط، أو هي كما يقول المناطقة: جامعة و ليست مانعة"[2].

و يمكننا القول إن ما ذكره ياقوت يتناول التخصيص بمعناه العام في الاستعمال اللغوي وليسَ ما نقصده بتقييد الإسناد؛فالتخصيص هنا هو تقييد إسناد الفعل ــ مثلاً ــ إلى الفاعل بمفعول أو حال أو غيره ،نحو: شرب زيدٌ ماءً ، فإسناد الشرب إلى زيدٍ مخصص بوقوعه على الماء ، وهكذا، وبذلك لا يقصد بالتخصيص ما ذكره البلاغيون من نحو: إنما ينجح المجتهدُ، ولا يقصد به تقديم ما حقّه التأخير نحو تقديم المفعول به على الفاعل،أو كما قال ابن الأثير:" قولك زيداً ضربتُ تخصيصاً له بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولك ضربت زيداً، لأنك إذا قدّمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت بأن تقول: ضربت خالداً أو بكراً أو غيرهما"[3] فهذه بحوث تتصل بالأساليب والرّتب والدّلالة.

فالتخصيص يشبه قرينة الإسناد من جهة أنه معنى منجز في ذهن المتكلم، ويتفرع عن هذا المعنى الذهني معانٍ متعددة تتعلق جميعها بالإسناد تقييداً وتضييقاً فتخصص علاقة الإسناد باتجاه معيّن ومن ثمَّ صار التخصيص قرينة تنضوي تحتها كلّ أنواع الفضلات في التركيب اللغوي وتعبّر

---

[1] ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص٨٥

[2] نفسه، ص٨٥.

[3] ابن الأثير،ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر – تحقيق: أحمد الحوفي ، بدوي طبانة، منشورات ،دار الرفاعي ، الرياض،ط٢،١٩٨٣ ، ص: ٢٣٩ــ ٢٤٠.

كل قرينة فرعيّة عن باب نحوي معيّن كالمفعول به أو لأجله أو معه... ونعرض تالياً لهذه القرائن الفرعيّة لنبيّن حضورها عند المعري قرينةً في التحليل النحوي:

أ- **التعدية**: وبابها النحوي المفعول به، ووظيفتها تقييد الإسناد، والدلالة على أن الفعل واقعٌ عليه، وتعني أن إسناد الأفعال إلى فاعليها مخصص بوقوعه على مفعولاتها، وتتم التعدية عن طريقين: إمّا أصالة،وإمّا صناعة؛ نحو زيادة الهمزة على أوّل الفعل وهي المقصودة في قول الرضي: "أن يُجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل، فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى أذهبت زيداً جعلت زيداً ذاهباً،(فزيد) مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعلٌ للذهاب كما كان في: ذهب زيدٌ"[1]، وتتم كذلك بزيادة ألف بعد فاء الفعل أو بتضعيف عين الفعل، أو بإسقاط حرف الجر ...

و من الأمثلة على اعتماد التعدية قرينةً في التحليل النحوي إعرابه لكلمة(صنماً) في قول المتنبي:

لعبتْ بمشيتهِ الشّمولُ و جرّدتْ صنماً من الأصنام لولا الرّوحُ [2]

فقال:" جرّدتْ:أي عرّته عن ثيابه- و صنماً: نصب لوقوع جرّدت عليه فكأنه يقول: جرّدتْ الشمول صنماً من الأصنام"[3] فعلّل النصب بوقوع الفعل على (الصنم)، والوقوع هنا يعني تعديه الفعل إلى المفعول و إعماله فيه ، وقد جاء إسناد الفعل جرّد إلى ضمير الشمول مخصصاً بوقوعه على الصنم كي لا يفهم على إطلاقه ، وإنّما قُيّد ليُفهم من جهة وقوع التجريد على الصنم ، فالتعدية تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الفعل جرّد والفاعل.

---

[1] الاستراباذي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب ،٨٦/١.

[2] الديوان، ص٦٠.

[3] المعري، معجز أحمد، ٢٤١/١.

و منه كذلك إعراب كلمة(الأسد) في قول المتنبي:

يستكثرون أُبيَّاتاً نأمت بها لا تحْسُدُنّ على أن ينئم الأسدا[1]

فقال:" و نصب الأسد بتحسُدنّ؛ أي لا تحسدون[*]الأسدَ ، وأن مع الفعل: بمعنى المصدر أي على نئيمه"[2]. فكان إسناد الفعل تحسُدن إلى ضمير المخاطبين مخصصاً بوقوعه على الأسد ، وقد حال ذلك دون أن يفهم على إطلاقه ، وكان الأسد كذلك جهة في الحسد ؛لأنّه حال بين الفعل وأن يفهم على إطلاقه ،وإنّما هيّأ لأن يفهم من جهة وقوعه على الأسد.

و قد يستدعي تمام المعنى- أحياناً- أن يتعدى الفعل إلى غير مفعول واحد، فيتعدى إلى مفعولين أو أكثر نحو قولنا: أعطيت زيداً درهماً، حيث تعلّق إسناد الفعل إلى الفاعل بزيد و بالدرهم ،لذا قسّم النحاة الفعل المتعدي من جهة عدد المفعولين إلى أقسام ثلاثة: متعدٍ إلى مفعول واحد أو مفعولين أو ثلاثة[3].

و ممّا جاء في شروح المعري على تعدي الفعل إلى مفعولين الفعل (ظنّ) في قول المتنبي:

و تظنُّهُ مما يزمجرُ نفسُهُ عنها بشدّة غيظهِ مشغولا[4]

---

[1] الديوان، ص١٦٣.

[*] ، لا تحسدون: خطأ و الصواب: لا تحسدوا، لعامل الجزم.

[2] المعري، معجز أحمد،٢/٢٦٩.

[3] انظر: الميداني، أبو الفضل،أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط١، ١٩٨١،ص٧٧-٧٨.

[4] الديوان، ص١٣٤.

فقال:" و تظنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما الهاء في تظنه... و الثاني مشغولاً"[1]، أي أن إسناد الظّن إلى"نفسه" مقيّد بوقوعه على الهاء و"مشغولا"، ومن هنا كانت الهاء و مشغولا قيدين على إسناد الظن إلى النفس، مما حال دون أن يفهم الظّن على إطلاقه.

و نحو ذلك الفعل (كفى) في قول المتنبي:

و ليسَ مؤدِّباً إلاّ بنصلٍ كفى الصَّمصامةُ التعبَ القطيعا[2]

فقال:" كفى: يتعدى إلى مفعولين: أحدهما التعب و الثاني القطيع و هو السوط، تقديره: كفى الصمصامةُ القطيع التعب"[3]، فكان إسناد الفعل "كفى" إلى الصمصامة مخصصاً بوقوعه على التعب والقطيع، ومن ثم كانا جهة في الفعل كفى حال دون أن يفهم هذا الفعل على إطلاقه.

و جعل في موضع آخر الفعل(خان) متعدياً إلى مفعولين في قول المتنبي:

نحن من ضايقَ الزّمان له فيـــ ـك و خانتْهُ قربَك الأيّامُ[4]

فقال:" و خان تعدى إلى مفعولين: أحدهما: الهاء في خانته و الثاني قربَك و فاعله الأيام"[5] ففسّر نصب (قربَك) والضمير المتصل بالفعل (خان) على أنهما مفعولان، و علة نصب (قربَـك) على المفعولية لا على الظرف هو عدم استقامة المعنى المراد؛ لأنه لو نصب على الظرف لأصبح ذمّاً للممدوح و إقراراً بأن الزمان خانهم إذا اقتربوا منه[6] .

---

[1] المعري، معجز أحمد،١٧١/٢.

[2] الديوان، ص٨٢.

[3] المعري، معجز أحمد،٣١٩/١.

[4] الديوان، ص٢٤٩ .

[5] المعري، معجز أحمد،٢٩/٣.

[6] انظر: العكبري، التبيان،٣٤٣/٣.

و قد يحذف المفعول إذا استغني عن ذكره بدلالة المقام، أو إذا كانت الفكرة القائمة في ذهن المتكلم لا تستدعي تخصيص الإسناد بذكر المفعول به، فقد تتوجه غاية المتكلم إلى إثبات معنى الفعل للفاعل على إطلاقه فيقال- مثلا- لطالب مهملٍ في دروسه: فلانٌ لا يقرأ، فيكون نفياً لعموم القراءة، و لو قيل: لا يقرأ المجلات -على سبيل المثال- لخصصّ الإسناد.

و من الجدير بالذكر أن حذف المفعول يكون- أحياناً- أبينُ وأفخم للمعنى المراد- نحو قوله تعالى: ﴿ اقرأ بسم ربّك الذي خلق﴾[1] حيث تُرك الفعل (خلق) دون تخصيص بالمفعول ليراد به العموم و الإطلاق أي أنه سبحانه خلق كلّ شيء.

و ممّا حذف فيه مفعول الفعل لقوة الدّلالة عليه: (الليل والإبل) في قول المتنبي:

سيحيي بك السُمارُ ما لاحَ كوكبٌ و يحدو بكَ السُّفّارُ ما ذرّ شارقُ[2]

فقال:" حذف مفعول سيحيي و هو الليل لدلالة الكلام عليه، و كذلك يحدو بك السّفار: و هي الإبل"[3] ،والتقدير: يُحيي السُمار الليلَ ويحدون الإبلَ، فحُذف المفعولُ لدلالة السياق ؛لأن السّمر لا يكون إلاّ ليلاً ، والحداء لا يكون إلاّ للإبل .

ب ــ الغائية: و بابُها المفعول لأجله، و هو قيدٌ على علاقة الإسناد الفعلي أو الاسمي، إذ يجعل الحدث مقيداً بسببٍ ما، قال الجرجاني :" الغاية ما لأجله وجود الشيء"[4] " فإذا قلت أتيتُ رغبةً في لقائك أو كي ألقاكَ أو لألقاكَ....الخ، فإنك قد أسندت الإتيان إلى نفسك مقيّداً بسبب خاص، و هذا القيدُ وهو الغائية يعتبر جهة في فهم الإتيان لأن هذا الإتيان بدون سبب أعم منه وهو مُسَبَبُ،

---

[1] سورة العلق، الآية١.

[2] الديوان، ص ٧٠.

[3] المعري، معجز أحمد،٢٧٧/١.

[4] الجرجاني ، التعريفات،ص:١٦١

فالإتيان هنا مفهوم من جهة كونه مسبباً عن الرغبة في اللقاء و تكون الغائية- و هي قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله.... وتكون دالة على فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل"[1].فالغائية هي العلّيّة أو السببية ،لذلك قيل إن من أهم شروط المفعول لأجله أن يكون"سبباً لحدث أو مسبّباً عنه"[2].

و من الأمثلة التي يلمح فيها توظيف قرينة السببيّة في شروح المعري تعليقه على قول المتنبي:

نازعتُهُ قُلُصَ الرّكابِ و ركْبُها خوفَ الهلاكِ حُدَاهُمُ التَّسبيحُ[3]

قائلاً: و خوف الهلاك: نصب لأنه مفعول له"[4].

فكان إسناد التسبيح إلى المبتدأ (حُداهُمُ) مُعلَّلاً بالخوف، فالخوف تقييد لإسناد التسبيح إلى المبتدأ ،وخوف الهلاك جهة في التسبيح حتى لا يفهم أنه مطلق.

ومثله قوله أيضاً :

ضُرِبْن إلينا بالسّياط جَهَالةً فلمّا تعارَفْنا ضُرِبْن بها عنّا[5]

فقال:" و جهالةً: نصب على أنها المفعول له، يقول: لما رأونا ضربوا خيولهم إلينا لجهلهم بنا"[6] فجاءت نسبة الفعل إلى نائب الفاعل مقيّدة بكونها جهالة منهم، فالجهالة جهة في الفعل حتى لا يفهم أن الضرب مطلق، وإنّما هو مقيّد بكونه للجهالة، فنُصب(جهالةً) لبيان سبب ضرب الخيول من القوم ،ومعنى الضرب هنا أي: وجِّهت إلينا.

و جعل في موضع آخر نصب(كرامةً) في قول المتنبي:

---

[1] حسان تمام، اللغة العربية، معناها و مبناها، ص١٩٥-١٩٦.

[2] انظر : الأندلسي ، أبو حيان ،ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ،ط١، ١٩٨٧ ، ٢٢١/٢

[3] الديوان، ص٦١

[4] المعري، معجز أحمد، ٢٤٤/١.

[5] الديوان، ص ٣٠٩.

[6] المعري، معجز أحمد ١٩٦/٣.

نزلنا عن الأكوار نمشي كرامةً لمن بانَ عنهُ أن نُلِمَّ به ركبا[1]

مفعولاً لأجله[2]، وهي عند العكبري منصوبة على الحال[3]، و مردّ ذلك أن المعري جعل سبب الترجل عن الأكوار[4] كرامة لأهله و تعظيماً لقدرهم، فكان معنى السّببية قرينة في إعرابه مفعولاً له، أمّا العكبري فحمله على إرادة بيان حالهم، أي يمشون كراماً، ويذكر هنا أنه من الجائز نصب (كرامة) على الحال أو المفعول المطلق ، وكلّها قيود على علاقة الإسناد.

و ظهر كذلك اعتماده على قرينة السببيّة في الألفاظ الواقعة في جواب الاستفهام أو التمني حيث عبّر عن معنى السببيّة في شرح قول المتنبي:

أجارك يا أسد الفراديس مُكْرَمٌ؟ فتسكنَ نفسي أم مهانٌ فَمُسْلَمُ[5]

فقال: نصب تسكن لأنه جواب الاستفهام[6]، وهو على معنى لأجل أن تسكن نفسي، و من المضارع المنصوب الواقع جواباً للتمني:

يا ليت باكيةً شجاني دمعُها نظرتْ إليك كما نظرتُ فتعذِرا[7]

فقال: "نظرت إليك كما نظرتُ لتعذرني في مفارقتها"[8] أي لسبب العذر.

و يعمد- أحياناً- إلى تقدير إحدى أدوات السّببية، مثل تقدير (كي) في قول المتنبي:

---

[1] الديوان، ص ٣١٨.

[2] انظر: المعري معجز أحمد ٢٢٦/٣.

[3] انظر: العكبري ، التبيان ٥٦/١.

[4] الأكوار: جمع كور، و هو رحل الناقة.

[5] الديوان، ص١١١.

[6] المعري، معجز أحمد،٦٧/٢.

[7] الديوان٥٤١..

[8] المعري، معجز أحمد٢٨٩/٤.

أمطرْ عليّ سحاب جودك ثرّةً و انظر إليْ برحمةٍ لا أغرقُ[1]

فقال: أراد كي لا أغرقُ، أي كي لا أعجزُ عن القيام بشكرك[2]، وهذا أحد وجهين، أمّا الوجه الآخر فهو على الاستئناف نحو قوله تعالى:" كُنْ فيكونُ"[3] ، فعلى الوجه الأوّل : أي : لئلاّ أغرق ، فيكون الفعل (انظر) مسنداً إلى الفاعل بقيد السببية ، فعدم الغرق قيد في إسناد الفعل إلى الفاعل ، ومن ثمّ كان جهة للفعل حتى لا يفهم منه النظر مطلقاً دون قيد.

و لجأ في موضعٍ آخر إلى تأويل التركيب على معنى السببيّة، و منه تأويل كي و الفعل بعدها في قول المتنبي:

لبسنَ الوشي لا متجملاّتٍ و لكن كي يصُنّ به الجمالا[4]

فقال:" أراد أنهنّ يلبسنَ ذلك صيانةً لجمالهنّ من العيون"[5]، فإسناد لبس إلى نون النسوة مقيّد بعلّة صيانة الجمال.

ج – **المعيّة**: و بابها النحوي المفعول معه و المضارع المنصوب بعد الواو الدّالة على معنى مع، و تكون المعيّة قرينة في تخصيص الاسم الواقع بعد الواو بمصاحبة الاسم قبله دون إشراكه في حكم الفعل، نحو قولهم: استوى الماء و الخشبةَ، أي أن نسبة الاستواء إلى الماء مخصص أو مقيّد بمصاحبة الخشبة، و إذا نفيت هذه الجملة فإن النفي موجّه إلى قيد المصاحبة لا إلى الجملة كلّها. فالمعيّة قرينة تدل بمعناها على الباب النحوي، و لا تكون إلاّ بين شيئين وقع بينهما مصاحبة، و قد ذكر الرضي معنى المصاحبة قائلاً:" و يُعنى بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل

---

[1] الديوان، ص٢٢

[2] انظر: المعري، معجز أحمد١/١٠٩.

[3] سورة البقرة، الآية ١١٧، وسورة مريم، الآية ٣٥

[4] الديوان، ص١٢٩.

[5] المعري، معجز أحمد، ١٤٢/٢، و مثله انظر: نفسه، ١٩٧/٢.

في وقت واحد– فزيدٌ في قولنا: سرتَ و زيداً مشاركٌ للمتكلم في السّير في وقت واحد؛ أي وقـــع سيرهما معاً، و في قولك: سرتُ أنا و زيدٌ بالعطف، يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد"[1] ففي قولنا : سرت أنا وزيدٌ تحتمل الواو أن تكون للمعية لأنّه لا يوجد ما يقطع بكون أحدهما سابقاً أو لاحقاً للآخر، كذلك يجوز الترتيب بدلالة الترتيب اللفظي ، أو عكس الترتيب وهو قليل ولا دليل عليه يقويه[2] .

وقد ذكر الرضي أن أصل واو المعيّة هو العطف،" و إنما يعدل ما بعده عن العطف إلى النـصب نصاً على المعنى المراد من المصاحبة، لأنّ العطف في جاءني زيدٌ وعمـروٌ يحتمـل تـصاحب الرجلين في المجيء، و يحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر،والنصب نصٌ في المصاحبة"[3] .

وقد اشترط النحاة في تركيب المفعول معه وجود الحدث ،قال سيبويه: "وأمّا هذا لك وأباك فقبيح أن تنصب الأب، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفا فيه معنى فعلٍ، حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل"[4] وبذلك علينا أن نقول في نحو ذلك :هذا لك ولأبيك ،على إعادة حرف الجر، أمّا تركيـب الفعـل المضارع المنصوب بعد واو المعية فإنه ينتصب على معنى المصاحبة إذا سُبق بنفي أو طلب نحو قولهم: لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن ، على معنى النهي عن الجمع بين الأكل والشرب فـي وقـت واحد ، ولو كان المعنى على العطف والإشراك بين الفعلين لكان المعنى هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن على كل حال[5].

---

[1] الاستراباذي، الرضي، شرح الكافيّة،٢/٣٣.

[2] انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب، ٢/٢٤

[3] الاستراباذي، الرضي، شرح الكافيّة ،٢/٣٣.

[4] سيبويه، الكتاب، ١/٣١٠

[5] انظر: سيبويه، الكتاب ، ٣/٤٢ـ ٤٣، وقد اختلف البصريون والكوفيون في عامل نصب الفعل المضارع بعد واو المعيّة ، فالبصريون ينصبون بتقدير(أن) والكوفيون ينصبون على الخلاف (الصرف) ، انظر: ابن الأنباري ، الإنصاف المسألة رقم : ٧٥ .

ورأى تمام حسان أن النحاة فرّقوا بين المعنيين المتشابهين بسب الاختلاف في التضام بين الواو وما يتبعها من كونه اسماً منصوباً أو مضارعاً منصوباً وانتهى إلى أن نصب المضارع بعد الواو على المعيّة هو من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها[1] .

ومن الأمثلة التي يلمح فيها توظيف قرينة المعيّة عند المعري إعرابه كلمة (مرجاة) في قول المتنبي:

ما لِمَنْ ينصب الحبائل في الأر ض ومرجاةَ أن يصيد الهلالا [2]

فقال : " ومرجاةَ نصب لأنه مفعول معه ، أي ما لَهُ مع مرجاة، وهي مفعلة من رجا – يرجو "[3] فعلل نصب (مرجاة) كونها مفعولا معه على معنى المصاحبة فقال: ماله مع مرجاة ، وروي (مرجاهُ) بالضم، فيكون مبتدأ وخبره أن يصيدَ، وأجاز أبو الفتح الجر عطفاً على من[4] وعلى ذلك جاز أن تكون هذه الواو للحال أو العطف أو المصاحبة .

د – **الظرفية:** وبابها المفعول فيه ، ويشمل ظرفي الزمان والمكان، وعلاقة الظرف بالتخصيص أنه قيدٌ لوقوع الحدث أو الإسناد في الزمان والمكان، قال سيبويه:" هذا باب ما ينتصب من الأماكن و الوقت وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء و تكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها و مكون فيها و عمل فيها ما قبلها"[5]، فالظرف هو المفعول فيه من اسم الوقت أو المكان المتضمن(في) مقيداً بها

---

[1] انظر، حسان تمام ، اللغة العربية – معناها و مبناها ، ص ١٩٦.

[2] الديوان، ص ٤٠٦، وروي :ومرجاهُ ، بالهاء والضم .

[3] المعري ، معجز أحمد ،٥١١/٣.

[4] انظر:العكبري، التبيان، ١٤٤/٣، و رواية العكبري بالرفع (ومرجاهُ)

[5] سيبويه، الكتاب٤٠٣/١-٤٠٤، و ينظر: المبرد- أبو العباس محمد بن زيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب، بيروت ٣٢٨/٤.

المكث؛ أي الاستقرار[1]، ولا فرق بين ظرف الزمان و المكان من ناحية الوظيفة النحوية، حيث تمثل هذه الوظيفة وظيفة احتواء الهدف لذا دأب النحاة على دراسة ظرفي الزمان والمكان تحت عنوان واحد في باب المفعولات هو قسم المفعول فيه.

و من الجدير بالذكر أن هناك ألفاظاً منقولةً إلى معنى الظرف فتستعمل استعماله مثل صيغتي الزمان و المكان، وبعض الضمائر الإشارية ، و بعض الأسماء المفتقرة للإضافة مثل: قبل، بعد، فوق، تحت،.. وعلى الرغم من أن هذه الألفاظ ليست ظروفاً " لكنها تشترك مع الظروف في أمر هام، وهي أنها تُنقل إلى الظرفية فتفيد معنى المفعول فيه. حيث تخصص زمان الحدث و مكانه على معنى الاقتران، و الظرفية هنا غير الظرفيّة التي يفيدها حرف الجر" في "؛ لأن الظرفيّة هنا قرينة معنوية على باب نحوي و لكنها في حروف الجر علاقة احتواء بين معنى الحدث المستفاد من الفعل و بين الاسم التالي لحرف الجر"[2].

أي أن الظرفيّة بتقدير حرف الجر يستفاد منها نسبة الحدث إلى الظرف الذي يحتويه، و في الظروف المنقولة قيدٌ على زمن الإسناد أو مكانه.

و قد استدل المعري بهذه القرينة في مواضع مختلفة من الشروح مثل إعرابه كلمة(يوماً) في قول المتنبي:

إذا سرنا عن الفُسْطاط يوماً فلقّني الفوارسَ و الرّجالا[3]

---

[1] انظر: اللبدي ، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية و الصرفيّة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،١٩٨٥ ،ص ١٤٢.

[2] حسان تمام، اللغة العربية- معناها و مبناها، ص١٩٧.

[3] الديوان، ص ٤٨٥

فقال: " و يوماً نصب على الظرف و العامل فيه سرنا، أي قطعنا بالسير يوماً[1] أي وقع السير طيلة يومٍ، وقد قُيّدَ إسناد السير إلى الضمير "نا" بيوم ، فيوم جهة في السير تمنع إطلاقه .

وكان يشير في مواضع مختلفة إلى معنى (في) المتضمن في الظرفيّة نحو تعليقه على قول المتنبي:

بَكيت عليها خيفةً في حياتها وذاق كلانا ثُكْلَ صاحبِهِ قِدْما [2]

وقوله:

كشّفتُ جمهرةَ العباد فلم أجد إلاّ مسُوداً جنْبَهُ مرءوسا [3]

فقال عن الأول:" وقدِمْا نصب على الظرف أي في زمان "[4] وعن الثاني: " وقوله جنْبَه نصب على الظرف في جنْبَه"[5] أي أن كل العباد في جنب الممدوح مسود مرءوس، فلما كان المعنى يحمل دلالة الظرفية أعرب على الظرف.

وقد يكتسب الاسم المضاف إلى الظرف وظيفته النحوية فينصب على الظرفية ، مثل نصب(أي) في قول البحتري:

أيَّ يومٍ بعد يومٍ لم يُعدْ حَسَناً من فعله بعد حَسَنْ[6]

---

[1] المعري، معجز أحمد ١٦٧/٤.

[2] الديوان،ص ١٦٠.

[3] الديوان ، ص٥٣.

[4] المعري ، معجز أحمد ، ٢٥٨/٢ .

[5] نفسه ،١/ ٢١٥.

[6] الديوان٢/ ٤٥٠

فقال: " نصبُ أيَّ يجوز على الظرف.... لأنها مضافة إلى اسم يكون ظرفاً، وإذا أضيف الشيء إلى الشيء جاز أن يكتسب بعض حليته" [1].

ومما يذكر في قرينة الظَرفيّة الفرق بين الظرف والمفعول به، ويتضح الفرق بينهما أن الظرف يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل سواء أكان متعدياً أم لازماً، بخلاف المفعول به الذي لا يعمل فيه إلاّ الفعل المتعدي [2] وقد أجاز المعري وقوع كلمة (مواضع) في قول المتنبي:

فيا بنَ الطاعنينَ بكل لدنٍ مواضعَ يشتكي البطلُ السُّعالا[3]

منصوبة على الظرف أو المفعول به، فقال:" مواضع: قيل أنه نُصب بالطاعنين، فهو مفعول به، وقيل نصب على الظرف وتقديره مواضع يشتكي فيها البطل السعال"[4]، فجاز نصب (مواضع) لاسم الفاعل لأنه يعمل عمل فعله، أو أنه نصب بدلالة قرينة الظرف، فتكون مواضع ظرف مكان كونها تقييداً لمكان الطعن، ويكون المعنى على الأول: يابن الطاعنين صدور الرجال الشجعان، وعلى الثاني أنهم يطعنون في المواضع التي لا يقدر الشجعان أن يسعلوا فيها.

هـ ـ التحديد والتوكيد:

وهي قرينة تدل على المفعول المطلق ويقصد بالتحديد والتوكيد: تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل ، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته "[5] فتكون التقوية بالتأكيد أو التحديد قرينه معنوية على معنى المفعول المطلق"[6].

---

[1] المعري ، عبث الوليد ، ص ٥٠١ ، ومثله انظر ، معجز أحمد ، ٢٩١/٤ .

[2] المبرد، المقتضب،١١٥/٢.

[3] الديوان ، ص١٣٠.

[4] المعري ، معجز أحمد ١٥٠/٢.

[5] حسان تمام- اللغة العربية- معناها و مبناها – ص ١٩٨.

[6] نفسه – ص ١٩٨.

وقد سمّى النحاة المفعول المطلق مطلقاً كونه هو المفعول بلا قيد و" لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل"[1] ، أمّا غيره من المفاعيل فلا يسمى مفعولاً إلاّ باعتبار إيقاع الفعل عليه أو وقوعه لأجله أو معه أو فيه[2].

وقد سمّي كذلك مفعولاً حقيقيّاً كونه يتعدّى إليه الفعل اللازم والمتعدي ،أمّا المفعول به فلا يكون إلا مع المتعدي ، قال ابن السّراج: إن الفعل لا ينصب شيئاً إلاّ وفي الفعل دليل عليه فمن ذلك المصادر لأنك إذا قلت : قام ففي قام دليل على أنه فعل قياماً فلذلك قلت : قام زيد قياماً فعدّيته إلى المصدر"[3].

وتابع أحمد المتوكل النحاة المتقدمين وذلك عند حديثه عن اتجاه النحو الوظيفي في اللسانيات المعاصرة فذهب إلى أن ما يسميّه النحاة مفعولاً مطلقاً هو مفعول حقيقةً، فيأخذ وظيفة المفعول التركيبية،حيث إن النحاة القدامى يعدون المفعول به وظيفة تمايز دلالياً المفعولات الأخرى كالمفعول المطلق والمفعول فيه[4].

و ممّا يذكر في المفعول المطلق أن النحاة لاحظوا قرينة التحديد في مصادر ليست للأفعال المذكورة قبلها بل ترتبط معها بعلاقة ترادف دلالي نحو قولهم: قمت وقوفاً، وقعدت جلوساً، و استناداً إلى ذلك أعرب المعري كلمة(أسفاً) في قول المتنبي:

أبلى الهوى أسفاً يومَ النوى بدني و فرّق الهجر بينَ الجفنِ و الوسَنِ[5]

---

[1] الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية ٢٩٣/١.

[2] انظر: حسن ، عباس، النحو الوافي، ٢/ ٢٠٤

[3] ابن السراج الأصول في النحو ١٠٦/١.

[4] انظر: المتوكل، أحمد، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة – الدار البيضاء المغرب ،١٩٨٧– ص٦٦

[5] الديوان، ص١.

فقال:"و انتصب أسفاً على المصدر و دّل على فعله ما تقدّمه من قوله أبلى الهوى، لأن إبلاء الهوى بدنه يدل على أسفه فكأنه قال أسفت أسفاً"[1].

وجاز ذلك لأنّ إبلاء الهوى بدنه يجعله يأسف ،أي يحزن ،فيكون المعنى في التقدير : أحزنني الهوى حزناً،أي: آسفني أسفاً.

ومثله إعراب كلمة (طرباً) و(شوقاً)، قال رجل من بني كلب:

وحنّت ناقتي طرباً وشوقاً إلى من بالحنين تشوّقيني[2]

فقال:" نصب طربا وشوقاً على المصدر معنى لا لفظاً"[3] فهو كقولنا : قمتُ وقوفاً ، وقعدتُ جلوساً ، وذلك لأنّ حنّ تعني : الطرب والشوق ، أي أطرب وأشتاق ، فالمصدران بعده تكرير أو توكيد للعامل معنىً لا لفظاً ، وقد صرح بقرينة التوكيد المستفادة من المفعول المطلق فقال:"إن الغرض في المصدر إنما هو التوكيد[4]وقد حملها المرزوقي على معنى الغائية فقال: والمعنى اشتكت ناقتي حانة لطربها وشوقها"[5].

ومثله كذلك إعراب المصدر (جلوسَ) في قول المتنبي:

يُقعي جُلُوسَ البَدَويّ المُصطلِي بأربعٍ مجدولةٍ لم تُجدلِ[6]

---

[1] المعري، معجز أحمد،٩/١

[2] القائل بلا نسبه في شرح الحماسة؛ وقيل إنه رجل من كليب_ أما كلب فهي من قضاعة.

[3] المعري- شرح الحماسة ٢١٥/١ .

[4] ٢ المعري- شرح الحماسة ١٠٧١/٢ .

[5] المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد – شرح ديوان الحماسة – شرح أحمد أمين وعبد السلام هارون ، دار الجيل – بيروت، ط١،١٩٩١، ٢٩٥/١

[6] الديوان، ص: ١٢١

مصدراً منصوبا[1]، لأنّ معنى الإقعاء الجلوس ، فكأنه قال: يجلسُ جلوسَ البدويّ، أي تحديد الجلوس بأنه جلوس بدوي وليس أي جلوس .

ويستدل بقرينة التحديد والتوكيد على تخريج النصب للمصدر على المفعول المطلق مع عدم وجود الفعل العامل نظراً إلى قيام المصدر مقام الفعل في اللفظ، من ذلك إعراب كلمة (كيداً) في قول المتنبي:

أكيداً لنا يا بينُ؟ واصلْتَ وصلَنا فلا دارُنا تدنو ولا عيشُنا يصفو[2]

فقال:"أكيداً نصب على المصدر، أي أتكيد كيداً"[3].ويستدل أحياناً بصيغة اسم الفاعل نحو إعرابه (هَجْرَ) و(صِلَة) في قول المتنبي:

ليتَ الحبيبَ الهاجري هَجْرَ الكرى من غير جرم واصلي صلة الغنى[4]

فنصب "هجرَ الكرى وصلة الغنى على المصدر أي الذي هجرني هجرَ الكرى"[5]، أي أنّ تحديد الهجر هو هجر الكرى لا أي هجر.

و – **الملابسة:** و هي قرينة معنوية بابها الحال المتنقلة المبيّنة لهيئة صاحبها، و هي تخصص الإسناد الفعلي أو الاسمي، فتكون الحال دالة على هيئة مخصوصة عند وقوع الحدث أو عند إسناد الخبر إلى المبتدأ ، و مصطلح الملابسة الذي يستدل به على الحال كان قد استعمله بعض المتأخرين من النحاة للدلالة على بيان الهيئة في الحال[6] قال صاحب الكليات:" حقيقة الحال على

---

[1] المعري ، معجز أحمد، ١٠٧/٢

[2] الديوان، ص٩٧

[3] المعري، معجز أحمد، ١٦/٢ و مثل ذلك: ٥٢/٢، ٣١٢/٢، ٢٤/٣، ٣١٥/٣، ٣٥٣/٣، ٣٦٢/٣.

[4] الديوان، ص١٣٨.

[5] المعري، معجز أحمد، ١٨٤/٢.

[6] انظر: الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ٨٥/٢

ما صُرّح في كتب النحو هو بيان الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل واقعاً منه أو عليه"[1] أي سواء أكان صاحب الحال فاعلاً أم مفعولاً نحو: جاء زيدٌ راكباً أو ضربت زيداً قائماً أي: جاء ملابساً لحال الركوب، وضُرب ملابساً لحال القيام.

و من الأمثلة الدالة على اعتماد قرينة الملابسة إعراب كلمة(محتلماً) في قول المتنبي:

و أنك بالأمسِ كنت محتلماً شيخ معدٍ و أنت أمردُها[2]

فقال:" و محتلماً نصب على الحال"[3] أي كنت بالأمس ملابساً لحال الاحتلام ، أي كونه شيخاً ملتبس على هذه الحال ، فقُيّدت نسبة الفعل إلى منصوبه بهيئة معيّنة، وجاءت الحال فاصلة بين اسم كان و خبرها. ومثل ذلك إعراب (مضرّجاً) في قول المتنبي:

إنّ القتيلَ مضرّجاً بدموعه مثل القتيل مضرّجاً بدمائه[4]

" فنصب مضرّجاً في الموضعين على الحال"[5]، و فصل هنا أيضاً الحال بين اسم إن و خبرها، و تقديره إن القتيلَ مثلُ القتيل، والقتيل الأول هو العاشق و الثاني من سالَ دمُه، و قد تضافرت قرينة العلامة الإعرابية مع الملابسة لإعراب (مضرّجاً) حالاً.

و في موضع آخر اعتمد قرينة الملابسة وحدها لفقدان العلامة الإعرابيّة، قال المتنبي:

ليسَ كما ظنّ غَشْيةٌ لحقتْ فجئتني في خلالِها قاصدْ[6]

---

[1] الكفوي، الكليات، ٣١٣/٥.

[2] الديوان، ص٥

[3] المعري، معجز أحمد ٣٠/١.

[4] الديوان، ص٣٤٣.

[5] المعري، معجز أحمد ٣٢٠/٣

[6] الديوان،٥٦٧.

فقال:"قاصد: في موضع نصب الحال، فجعله مقيّداً لأجل القافيـة"[1]، حيـث قُيّـدَ مجـيء المخاطب بكونه على هذه الحال.

و قد تتضافر – أحياناً– دلالة صيغة العامل– في بيان قرينة الملابسة، ومثل ذلك إعـراب كلمة (مغيرة) في قول المتنبي:

فما شعروا حتى رأوْها مغيرةً قِباحاً و أمّا خلقُها فجميلُ[2]

فقال:" ومغيرة نصب على الحال و ليسَ مفعولاً لرأوها، لأنّ الرؤية بمعنـى المـشاهدة لا تتعدى إلى مفعولين، وقباحاً بدل من (مغيرةً)، و يجوز أن تكون حالاً ثانية كقولك: جاءَ زيدٌ راكبـاً مسرعاً"[3]، فهو يوظف قرينة المعنى المعجمي ، كون الفعل رأى في البيت لا يتعدى إلاّ إلى مفعول واحد، حيث إن رأى البَصَرية تختلف عن العلمية في أنّ الأخيرة يكون مفعولها الثـاني معنويـاً لا ماديّاً نحو قولنا: رأيت زيداً صادقاً، إضافة إلى قرينة الملابسة كون رؤية الخيل ملابسة للإغارة.

و مثل ذلك إعراب كلمة(خوارق) في قول المتنبي:

فأتتهم خوارقَ الأرض ما تحـ ملُ إلاّ الحديدَ والأبطالا [4]

فقال:"خوارق نصب على الحال"[5] و يجوز أن تكون خوارق مرفوعة[6] على الفاعليـة ، يستدل على ذلك بشرح المعري نفسه للبيت إذ قال:" أتـتهم خيـلُ سـيف الدولـة تـشق الأرض

---

[1] المعري، معجز أحمد ٣٧٦/٤.

[2] الديوان، ص٣٤٩.

[3] المعري، معجز أحمد ٣٤١/٣.

[4] الديوان، ص٤٠٣.

[5] المعري، معجز أحمد٥٠٢/٣

[6] وردت بالرفع في رواية العكبري : خوارقُ ، انظر: التبيان ١٣٥/٣

بحوافرها"[1] فتكون (خوارق) كناية عن الخيل التي تخرق الأرض لقوتها، وكونها فاعلاً هو الأرجح بل إنّ نصبها على الحال فيه تكلّف زائد.

و يقدّر في موضع آخر صاحب الحال و فعله قال معلقاً على قول المتنبي:

متلاحظين نسُحُّ ماء شئوننا حَذَراً من الرّقباء في الأكمامِ[2]

"متلاحظين نصب على الحال من فعل محذوف، أي وقفنا متلاحظين يلحظ بعضنا بعضاً[3].

و لعل الأنسب من تقدير فعل محذوف أن نجعل متلاحظين حالاً من الفاعل المقدّر في الفعل اللاحق(نسُحُّ)،وإلى ذلك ذهب الواحدي فقال:" قدّم الحال على العامل ، وهو قوله"نسح"[4] وهو الأوْلى كون نظام العربيّة لا يمنع أن نقول –مثلاً– راكباً جاء زيدٌ، إذا استثنينا رأي الكوفيين الذين يمنعون ذلك ،لأنه لا يجوز عندهم عود الضمير على متأخر.

و ناقش النحاة في سياق الحال مجيئه جملة بعد واو نحو: جاء زيد وهو راكبٌ، وهو لا خلاف عليه كونه مسبوقاً بعامل معه صاحب الحال،وإذا قلنا: آتيك و السماءُ تمطر، فإنّ النحاة يسمون هذه الواو واو الحال ؛لأن إتيان المتكلم مقيّد بكون السماء على هذه الحال فالواو وما بعدها قيد على الفعل السابق ، فالإتيان ملابس لكون السماء تمطر .

وتعرف هذه الواو بأنها بمعنى إذ ، ولكي نفرّق بين واو العطف والمعية والحال ــ مثلاً ــ فإنّ ما كان منها بمعنى إذ فهو واو الحال، قال سيبويه معلقاً على قوله تعالى:﴿يغشى طائفةً منْكُم و

---

[1] المعري، معجز أحمد ،٥٠٣/٣.

[2] الديوان، ص٤٠٩. وفي رواية العكبري: في الآكامِ، التبيان، ٨/٤

[3] المعري، معجز أحمد٥٢٠/٣.

٤ العكبري، التبيان، ٨/٤

طائفةٌ قد أهمَّتهم أنفُسُهُم﴾[1]: "فإنما وجهّوه على أن يغشى طائفةً منكم و طائفةٌ في هذه الحال كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً و لم يرد أن يجعلها واو عطف، و إنما هي واو الابتداء"[2].

أمّا بالنسبة للجمل الواقعة حالاً فهي كثيرة في شروح المعري، ومن ذلك قول المتنبي:

قبلّتها و دموعي مزجُ أدمعها و قبلّتني على خوفٍ فماً لفمِ[3]

فقال:" يقول قبلّتها عند الوداع في حال عناقي لها و كانت الدموع ممتزجة"[4] أي قبلتها وامتزاج الدموع ملابس للتقبيل ، فتقبيلي لها كان ودموعي على هذه الحال. ومنه كذلك قوله:

سعوا للمعالي و هم صبيةٌ و سادوا و جادوا وهم في المهودِ[5]

فقال:" إن الممدوح وآباءه وأجداده قد سعوا في طلب المعالي في حال صباهم وسادوا غيرهم"[6] ، فسعيهم للمعالي مقيّد بكونهم صبية ، وسيادتهم مقيّدة بكونهم في المهود.

ومثله كذلك إعرابه لِجُملِ الحال الواردة في قول المتنبي:

أَقَبَّلْتَ تَبْسِمُ والجيادُ عوابسٌ يَخْبُبْنَ بالحَلَقِ المُضاعَفِ والقنا[7]

---

[1] سورة آل عمران، الآية ١٥٤.

[2] سيبويه، الكتاب ١/٩٠.

[3] الديوان، ص٣٠.

[4] المعري، معجز أحمد،١/٣٣.

[5] الديوان،٤٨.

[6] المعري، معجز أحمد ١/١٩٦، و مثل ذلك انظر، نفسه،٢/٤١-٤٢، ٢/٢٠٧.

[7] الديوان، ص: ١٤٠

حيث قال:" تبسم : في موضع نصب على الحال ، وكذلك "الجياد عوابس" ، ويخبُبن حال من الجياد"[1]، فإقبال الممدوح مقيّد بكونه مبتسماً وبكون "الجيادُ عوابسٌ"، أمّا جملة يخبُبن فقد بيّنت حال الجياد ، أي كون حالهنّ مسرعات.

و في الشروح أمثلة كثيرة على الحال المنصوبة مفردة و جملة.[2].

ز- التفسير: وهي قرينة معنوية بابها التمييز و يقصد بمصطلح التفسير بيان الإبهام، وهو مصطلح عبّر به النحاة الأوائل عن باب التمييز و وظيفته[3]. و تقع الحاجة إلى التفسير عندما ترد كلمة مبهمة أو نسبة مبهمة فتحتاج عندئذٍ إلى التوضيح، لذا قُسّم التمييز إلى قسمين:

١- تمييز النسبة: حيث يزيل التمييز النسبة المبهمة بين الفعل و الفاعل نحو: طاب زيدٌ نفساً، أو بين الفعل والمفعول به نحو: زرعت الأرض قطناً، ويسمى هذا النوع من التمييز، تمييز النسبة لأنه يزيل الإبهام في علاقة الإسناد.

٢- تمييز المفرد: وهو يزيل الإبهام عن بعض الألفاظ المبهمة كالأعداد والمقادير نحو: رأيت عشرين رجلاً و اشتريت صاعاً قمحاً، فالتمييز هنا فسّر كلمة مفردة، ولذلك سمّي مفرداً.

و لما كان الإبهامُ عُموماً فإن التمييز أو التفسير تخصيص لهذا العموم، ومن ثمَّ فهو تخصيص يزيل العموم[4]. و يلاحظ كذلك أن تمييز الأعداد والمقادير يفتقر الكلام إليه افتقاراً ضرورياً لشدّة

---

١ المعري ، معجز أحمد، ١٩٢/٢

٢ انظر أمثلة ذلك: معجز أحمد، ٤١/١، ١٨٤/١، ٢٩٩/١، ٥٧/٢، ٤٢/٢، ١٥٢/٢، ٢٧٥/٢، ١٧/٣، ١٣٣/٣، ٢٠٧/٣، ٤٩/٤، ٣٥٢/٤، شرح الحماسة ٥١/١-٥٠٥.

٣ انظر سيبويه، الكتاب ١٧٦/٢- ابن السّراج- الأصول ٢٢٥/١، ابن يعيش،شرح المفصل ٧٠/٢.

٤ حسان، تمام، اللغة العربية – معناها و مبناها، ص ١٩٩.

إبهام العدد والمقدار، فلا يحذف إلاّ إذا دلّ عليه المقام؛ نحو قوله تعالى: ﴿عليها تسعةَ عشر﴾[1] أي تسعة عشر ملكاً.

و قد فرّق النحاة بين الحال و التمييز كونهما يشتركان في وظيفة التبيين، فجعلوا التمييز مُفسِّراً للذوات والحال مفسراً للهيئات[2]، ولذا كان التمييز مقدّراً بـــ (منْ) البيانية والحال بمعنى: كيف. قال ابن مالك في تعريف التمييز:

اسمٌ بمعنى (من) مبيّن نكرة ينصب تمييزاً بما قد فسّره[3]

و قد جاز التصريح بـــ "من" في بعض المواضع نحو قول الحطيئة:

طافَتْ أمامَةُ بالرُّكبان آونةً يا حُسْنَهُ مِن قوامٍ ما ومُنْتَقَبا[4]

ومثله قولهم: صاعٌ من قمحٍ، أو لي أمثالُها من الإبلِ، غيرَ أن التمييز هنا معلوم من ناحية المعنى أما موقعه الوظيفي فهو اسم مجرور بحرف الجر .

و من الشواهد الدّالة على توظيف قرينة التفسير في التحليل النحوي إعراب كلمة (كرماً وحمداً) في قول المتنبي:

أرسلتَها مملوءةً كرماً فرددتُها مملوءةً حمداً[5]

---

[1] سورة المدثر الآية ٣٠.

[2] انظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن الأشباه و النظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم ،عالم الكتب، القاهرة ط ٣، ٢٠٠٣، ١٧٦/٣ــ ١٨١

[3] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ص ٣٣٢.

[4] الحطيئة ،ديوان الحطيئة، شرح : يوسف عيد دار الجيل ــ بيروت ط١، ١٩٩٢، ص: ٢١، وانظر الشاهد: ابـن جنـي، الخـصائص، ٤٣٤/٢،الأزهري، شرح التصريح، ٦٢٥/١

[5] الديوان، ص١٧.

فقال:" الهاء في أرسلتها ورددتها للجامة التي فيها الحلواء ، و نصب كرماً و حمداً على التمييز[1]، حيث دلّت مفردة مملوءة على شبه مقدار فجاء التمييز مفسّراً لهذا المقدار المبهم. فقيّد الامتلاءَ بأنه كرمٌ وليس امتلاءً مطلقاً .

وأعرب في موضع آخر كلمتي (دماً و عرفاً) في قول المتنبي:

ملكٌ سِنانُ قناته و بنانُهُ يتباريان دماً و عُرْفاً ساكبا[2]

تمييزاً، فقال:" و نصب عرفاً و دماً على التمييز"[3] فحمل الإعراب على نية التفسير للكلمتين لأن كلّ واحدة منهما تفسّر أمراً مبهماً، و على ذلك يمكن تأويله بأنه أراد: ملك تسيل رماحُهُ دماً من أعدائه و تسيل يده عرفاً لجوده، فالتباري مقيّد بكونه دماً وعُرفاً.

ومثله كذلك إعراب(كفّا) في قول المتنبي:

أعزّ مغالبٍ كفّاً و سيفاً و مقدرةً و محميةً وآلا[4]

فقال:" كفاً نصب على التمييز، وعطف سيفاً عليه"[5] وقصد بالعطف: لفظاً على أنه تمييز معنىً ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، لذلك ذهب العكبري إلى أن المنصوبات الخمس في البيت تمييز[6].

---

[1] المعري، معجز أحمد،٨٨/١، و الجامة: وعاءٌ يوضع فيه الحلوى و ما شابهه.

[2] الديوان، ص١٠٠.

[3] المعري، معجز أحمد،٣١/٢.

[4] الديوان، ص١٣٠.

[5] المعري، معجز أحمد، ٢/ ١٤٩.

[6] انظر: العكبري، التبيان، ٢٢٧/٣.

و يلمح كذلك توظيف قرينة التفسير في إعراب كلمة (دمعاً) في قول المتنبي:

تفنى عُيُونُهمُ دمْعاً و أنفُسُهم في إثْرِ كلّ قبيحٍ وجهُهُ حَسَنُ[1]

فقال:"دمعاً نصب على التمييز"[2] و ذهب اليازجي إلى أنها مفعول لأجله[3]،ونحو ذلك ما يُفهم من كلام العكبري، حيث قال: "هم يبكون حتى تهلك عيونهم بالبكاء"[4]، أي بسبب البكاء ؛لأنّ الدمع قرينة البكاء، ولعلّ الأقرب ما ذهب إليه المعري؛ لأنّ النصب على معنى التفسير أبين، فالذي يفنى هو الدمع أي تفنى دموع عيونهم لكثرتها فهو تمييز محوّل، أمّا ما ذهب إليه اليازجي بتوظيف قرينة السببيّة فهو ــ رغم جوازه ــ بعيد، و يكون على معنى تهلك العيون بسبب الدّمع أو لأجله.

ومن الدّلالات المفتقرة إلى التفسير علاقة التفاوت بين المفضل و المفضل عليه، فإذا فاضلنا بين أمرين وجب الإتيان بما يفسّر علاقة المفاضلة نحو قولنا- مثلاً- زيدٌ أكثر علماً / خلقاً...، قال المعري معلقاً على أحد أبيات الحماسة:

أجلّ جلالةً وأعزّ فقداً و أقضى للحقوقِ وهم قعودُ[5]

"جلالة: منصوب على التمييز لا على المصدر، ألا ترى أن المصدر لا يستعمل مع أفعل التي للمبالغة لا تقول هو أحسن منك حسناً، و لا هو أضرب منك ضرباً و ذلك أن الغرض في المصدر إنما هو التوكيد، "فجلالة تمييز إذاً كما يقال عزّت عزّتُهُ"[6] أي أنه نصب على معنى التفسير ،أي جلّ جلالتُهُ، وكذا أعزّ فقداً أي عزّ فقدُهُ.

---

[1] الديوان، ص ٤٦٨.

[2] المعري، معجز أحمد، ١١٦/٤.

[3] اليازجي، ناصيف، العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ، دار صادر، بيروت ١٩٦٤، ص٥٠٩.

[4] العكبري، التبيان، ٢٣٤/٤

[5] المعري، شرح الحماسة ١٠٧١/٢، و الشاهد في اللسان، (مادة فَرَقَ) بلا عزو.

[6] نفسه،١٠٧١/٢.

ويذكر هنا أنه من الجائز أن يكون على المفعول المطلق بشرط أن يقدّر له عامل من لفظ اسم التفضيل ،أي أجلَّ جلالةً وأعزّ فقداً ، أما اسم التفضيل والصفة المشبهة فمن المقرر أنّهما لا يعملان في المفعول المطلق ، فلا يعمل فيه إلاّ المصدر، والفعل،والاسم الجاري على الفعل ، ولمّا كان اسم التفضيل والصفة المشبهة ليسا جاريين على الفعل فإنهما لا يعملان في المفعول المطلق ولا في المفعول به.

و منه أيضاً قول المتنبي:

خيرُ قريشٍ أباً و أمجدُها أكثرها نائلاً وأجودُها[1]

فقال:" أباً، نائلاً منصوب للتمييز"[2]، وذلك أن العلاقة القائمة بين المفضل والمفضل عليه بحاجةٍ إلى تفسير؛فالخيرية والأكثرية تكون في أشياء كثيرة لذا فسّرت الخيرية والأكثرية بأن الممدوح خير قريش من ناحية الأب، ففضله في نفسه أولاً و من ثمَّ هو أكثر قريش سخاءً. وأمثلة ذلك مبثوثة في الشروح[3].

ح – **الإخراج:** و هو قرينة معنوية بابها المستثنى الواقع بعد (إلاّ) أو إحدى أخواتها شريطة أداء معنى الإخراج أي الاستثناء[*].

و (إلاّ) هي أم هذا الباب تشاركها أخواتها في أداءِ وظيفة إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها و هو المراد بمعنى التخصيص في الإخراج، قال الجرجاني:" اعلم أنك إذا قلت:خرج القوم إلاّ زيداً، كان (زيداً) المستثنى من القوم؛ لأنك قد أخرجته من جملتهم، وزعمت أنه لم يشاركهم في

---

[1] الديوان، ص٤.

[2] المعري، معجز أحمد١/٢٦.

[3] انظر مثلاً، معجز أحمد، ١/١١٥، ٢/٣٠٤، ٣/٤٥٩.

[*] احترازاً من (إلاّ) المؤدية معنى الحصر نحو: ما زيدٌ إلاّ طالبٌ.

الخروج"[1] و قال ابن يعيش في تعريف الاستثناء بأنه: " صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول ،وحقيقته تخصيص صفة عامة"[2].

فالإخراج قرينة معنوية على إرادة باب المستثنى، ففي مثال الجرجاني أُسْنِد الخروج إلى القوم، وأخرج زيد من هذا الإسناد على سبيل التقييد والتخصيص.

ولا يكون الإخراج تقييداً للإسناد فقط ،بل لما وقع في نطاق الإسناد ،وقد علّل الخليل سبب نصب المستثنى قائلاً:"لأنه مخرجٌ ممّا أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله.....ذلك قولك: أتاني القوم إلاّ أباك ،ومررت بالقوم إلا أباك.....وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً"[3]فمنعت قرينة الإخراج وقوع الأب بدلاً من القوم إذ لا يجوز أن نقول : أتاني إلاّ أبوك .

وممّا يلمح فيه توظيف قرينة الإخراج في شروح المعري إعرابه لكلمة (الحديد) في قول المتنبي :

وأكثر ما تلقى أبا المسك بِذْلَةً إذا لم يصُنْ إلا الحديدَ ثيابُ [4]

فقال: إن الحديد مستثنى مقدّم [5] فالحديد مخرج من الثياب،لأنه يصون أبدان الأبطال في القتال فيكون على تقدير محذوف يدل عليه المعنى، وهو "إذا لم يصن الأبدانَ ثيابٌ إلا الحديد "[6] فالحديد لا يكون مصونا وإنما يصون الأبطال .

ونحو ذلك تعليقه على بيت المتنبي :

---

[1] الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان،منشورات وزارة الثقافة و الإعلام العراقية ، و دار الرشيد بغداد ١٩٨٢، ٢/٦٩٩.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل ٢/٧٥-٧٦.

[3] سيبويه ،الكتاب ،٢/٣٣٠-٣٣١.

[4] الديوان، ص٤٨٠.ورواية العكبري: بالتاء (تصن)

[5] المعري، معجز أحمد ، ٤/١٥٣.

[6] العكبري، التبيان،١/١٩٥.

وما للسيف إلا القطعَ فعلٌ وأنت القاطع البُر الوصولُ [1]

فقال :"إلا القطع نصب لأنه استثناء مقدّم"[2] فهو على إخراج فعل القطع من الأفعال الكثيرة المحتملة للسيف،وقد نُفي أن يكون للسيف فعل سوى القطع، أي أن نسبة السيف منتفية إلاّ في القطع فأخرج القطع من عموم النفي، فالقطع تقييد وجهة تنفي إطلاق عدم الفعل للسيف وتوجهه أنه في القطع فقط. وقد وجب النصب في هذين المثالين لتقدم المستثنى على المستثنى منه .

وقد أجاز النحاة في الاستثناء المنفي إعراب ما بعد إلاّ إمّا على البدلية، أو النصب على الاستثناء، بدلالة قرينة الإخراج فنقول: ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ / زيداً .

وقد فسّر سيبويه هذا النمط التركيبي بانقطاع المستثنى عمّا قبله على معنى لكنّ زيداً، ولا أعنى زيداً[3] وقال: "ومن قال: ما أتاني القومُ إلا أباك –لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك– فإنه ينبغي له أن يقول :"ما فعلوه إلا قليلاً منهم "[4] وذلك لأن (أباك)في قولنا:(ما أتاني القوم إلاّ أباك) مُخرج من حكم النفي(ما أتاني) ، وإن كان مرفوعاً ، لأن قرينة الإخراج تبقى متَصورة ؛إذ إن رفع (أبوك) مخرج أيضاً مما دخل فيه ما قبله ، ومن ثمّ فإن قاعدة النحاة بجواز النصب والإبدال مستساغة مقبولة . قال البحتري :

سقى الله عهداً من أناسٍ تصرَّمت مودتهم إلاّ التوهّمُ والذكرُ[5]

---

[1] الديوان، ص٢٥٣.

[2] المعري، معجز أحمد، ٣٨/٣.

[3] انظر: سيبويه، الكتاب، ٣١٩/٢.

[4] نفسه ،٣١١/٢ ، وقراءة الجمهور للآية "وما فعلوه إلا قليلٌ منهم " النساء، الآية،٦٦ وقرأ بالنصب أُبي وابن أبي إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر ،انظر الأندلسي – أبو حيان ، البحر المحيط ٢٥٨/٣ .

[5] الديوان ، ٤١٧/١

فجاز رفع (التوهمُ) ونصبه،قال المعري :"الحدُّ في هذا أن ينصب التوهم والذكر لأنه استثناء من موجب و يجوز الرفع هاهنا "[1] فيكون الإخراج على معنيين، معنى الإثبات ومعنى النفي، أما الإثبات فلأنه استثناء موجب حكمه (النصب) أما دلالة النفي فيبدو أن المعري حمله على معنى (تصرّمت) لأنّ التصرّم يعني لم تدم مودتهم إلاّ التوهم فجاز الرفع على البدلية.

ولعلّ الأقرب إلى الصحيح أن يكون النصب على الاستثناء المنقطع ؛لأن التوهم ليس من المودة في شيء.

وقد قال عنه ابن السراج "ليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح "[2] وذلك لأنّ فكرة الاستثناء قائمة على إخراج جزء من كلّ حتى لا يتوهم بأنه داخل في حكمه، بشرط أن يكون الجزء والكل من الجنس نفسه، نحو قولنا : جاء القوم إلاّ زيداً. غير أنه لا يعني الانقطاع فصْم عُرى الارتباط بين المستثنى والمستثنى منه، فقولنا: حضر المسافرون إلاّ حقائبَهم، فانّ الحقائب وإن لم تكن من جنس المستثنى منه إلاّ أنها من متعلقاتهم، ومن تمثيل النحاة على الاستثناء المنقطع غير المثبت قولهم: ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً ،ومنه قول النابغة:

وقفتُ فيها أصيلاناً أُسائلُها عيّت جواباً وما بالرّبع من أحدِ

إلاّ الأَواريَّ لأْياً ما أبيّنها والنّؤيُ كالحوضِ بالمظلومةِ الجَلدِ[3]

وروي برفع (أواريٌّ) على البدل من موضع (أحد) على لغة التميمين ، وبالنصب في لغة الحجازيين[4]على الاستثناء المنقطع، أمّا في الإثبات فيقولون : جاء القومُ إلاّ حماراً و قد وصفه

---

[1] المعري ،عبث الوليد ، ص ٢٠٨.

[2] ابن السرّاج ، الأصول، ٢٩٠/١

[3] الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ص: ١٤ـ١٥

[4] انظر: سيبويه ، الكتاب، ٣١٩/٢

الغلاييني قائلاً: هذا "شيء يأباه كلام العرب....لأنه لا يجوز استثناء النكرة غير المفيدة (أي التي لم تخصص) من المعرفة "[1].ومن الأمثلة على هذا النمط من الاستثناء في الشروح إعراب كلمة (جياد) في قول زياد بن حريث:

ليستْ عليهم إذا يفدونَ أردية إلاّ جيادَ قسيٍّ النبع واللُّجُمِ [2]

قال المعري :" إلاّ جيادَ، بالنصب لأنه منقطع ممّا قبله " [3] .ففي الشاعر أن يكون لهم أردية سوى جياد قسي النبع.

ك- **المخالفة** : وهي "مظهرٌ من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافيّة بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة"[4]، وتضم قرينة المخالفة أنواعاً شتّى من الوظائف التركيبية التي يكون لها قرائن معنوية أخرى أكثر دلالة عليها ،مثل المستثنى المنقطع، والمفعول المطلق، وتمييز كم الاستفهامية[5].

وهو يريد بذلك جمع عدد من الوظائف التركيبية التي لا يحسُّ بارتياح إلى تفسير النحاة لها، مثل حديثه عن الاسم المنصوب على الاختصاص[6]، فوجد أن مصطلح المخالفة يصلح لتفسير كثير ممّا تفسّره القرائن الأخرى، مثل نصب خبر كان و أخواتها، ورفع الأسماء على الابتداء بعد فعل القول وغيره، كما يمكن أن نفسّر عن هذا الطريق تعدد حركة الفعل المضارع بعد بعض

---

[1] الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، راجعه ونقّحه: عبد المنعم خفاجة، مطبعة شريف عبد الرحمن الأنصاري، المكتبة العصرية ، صيدا ــ بيروت، ط ١٦ ، ١٩٨٣ ، ٣ / ١٣٤_١٣٥

[2] من أبيات الحماسة٢/٩١٩.

[3] المعري، شرح الحماسة ٢/٩١٩.

[4] حسان ، تمام ،اللغة العربية ــ معناها ومبناها، ص ٢٠٠ .

[5] حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ٢٠١.

[6] نفسه، ص٢٠٠.

أدوات العطف كالفاء والواو، وتفسير ما دعاه النحاة بأنه منصوب على الاختصاص أو على المدح والذم .

قال ابن يعيش:" الاختصاص نوع من التعظيم والشتم....وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم "[1].ويعني : قصر الحكم على بعض أفراد المذكور لغرض التفخيم أو التعظيم أو التحقير أو الترحم.

ويمكننا فهم المخالفة بوصفها قرينة معنوية ــ على أنها علاقة قائمة في النظام النحوي ضمن نطاق التركيب الواحد دون مقابلته مع تركيب آخر وليس كما فعل تمام حسان حين قابل بين جملتي : نحنُ العربَ ونحنُ العربُ [2]، حيث جعل العلامة الإعرابية هي المؤدية لمعنى الاختصاص وليست المخالفة التي أصبحت أثراً لاختلاف علامة الإعراب ، فالحركة الإعرابية أثرٌ للباب النحوي وعلامة عليه ، ثم إنّ أسلوب الاختصاص خلافاً لـِ :نحنُ العربُ، نوع من الاحتراس حتى لا يظن أن هناك تطابقاً بين الضمير وما بعده في المدلول فإنّ كان هناك تطابق إعرابي فالكلام تام ، ثم إنّ التنغيم قرينة لفظية أخرى تميّز بين الاختصاص وغيره، فقولنا: نحنُ العربَ (كلام ناقص) وينطق بتنغيم صاعد ، أمّا قولنا : نحنُ العربُ فـ (كلام تام) وينطق بتنغيم هابط، لذلك فالمخالفة قرينة معنوية على عدم الخبرية.

يضاف إلى ذلك أن وظيفة العلاقات التركيبية لا يمكن تصوّرها دون وجود قيم خلافية فهي ضرورية لفهم المعنى وأمن اللبس، لأن خوف اللبس يأتي عند التشابه، والقيم الخلافية المعبّر عنها بالمخالفة تكون في اللغة بين أحد أفراد كل عنصر من عناصر النظام النحوي و بقية أفراده كالخبر

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل،١٩/٢.

[2] حسان ، تمام ، اللغة العربية ، ص ٢٠٠

في مقابل الإنشاء والمدح مقابل الذم[1]، كذلك يمكننا اعتبار رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق المعنوي بينهما من القيم الخلافية.

يضاف إلى ذلك كلّه أن ما ذكره النحاة من أن الأصل في تركيب العطف هو المغايرة بين المتعاطفين في المعنى، فإذا دخل حرف العطف بينهما كان الثاني غير الأول[2] فيكون اختلافهما من القيم الخلافية إذ إنه لا يصح لنا أن نقول: جاء محمد وأبو عبد الله ونعني الشخص نفسه، قال ابن السّراج : " لو كانت الأسماء على لفظٍ واحد لاستغني عن العطف ، وإنما احتيج إلى العطف لاختلاف الأسماء[3].

ومن الأمثلة التي يمكن تفسيرها على قرينة المخالفة إعراب كلمة (بني) في قول بشامة بن حزن النهشلي :

إنّا بني نهشلٍ لا تدّعي لأبٍ عنه ولا هو بالأبناء يشرينا [4]

إذ قال: بني نهشل:" منصوب على الاختصاص والمدح"[5] أي نصب بعامل مقدّر بـ(أخص أو أمدح)فنصب على الخلاف للدلالة على أنّ (بني نهشلٍ) ليست خبراً.

ويمكننا أن نلمح هنا أن المخالفة الإعرابية هي أثر للمخالفة المعنوية التي تكمن في التقابل بين الاسم المنصوب في هذه التراكيب والخبر،وعلى هذا يكون الاسم المنصوب على الاختصاص العامل فيه عامل معنوي لا لفظي ،أي أن عامل النصب ليس(أخص أو أمدح) وإنما الخلاف ، أي التقابل بينه وبين الخبر.

---

[1] ، حسان ، تمام ، اللغة العربية ص٣٧ .

[2] انظر ، الكفوي ، الكليات ٣/ ١٩٨ .

[3] ابن السّراج ، الأصول في النحو ، ١ / ١٨٤ ــ ١٨٥.

[4] من أبيات الحماسة ٨١/١، و يروي إنّا بني مالك.

[5] المعري، شرح الحماسة ٨١/١.

ولعل ما قدّمه النحاة من أمثلة على أبواب النحو المختلفة و فسّرت بمصطلحات الخلاف و الصّرف و المغايرة تشكل مادة ضخمة لهذه القرينة المعنوية[١].

ثالثاً: قرينة النسبة:

و هي قرينة كبرى ينضوي تحتها عدد من القرائن المعنوية هي مجموع معاني حروف الجر البالغة تسعة وعشرين معنى، يضاف إليها معنى قرينة الإضافة [٢]، والنسبة "قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها..... وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية"[٣] غير أن طبيعة التقييد هنا تختلف عن التقييد في قرينة التخصيص السابقة، لأن الإضافة علاقة معنوية تربط بين شيئين تجعل منهما شيئاً واحداً، و ينظر إليهما على أنهما يؤديان معنى واحداً، وقد فرّق تمام حسان بين التخصيص والنسبة قائلاً:" و واضح أن معنى النسبة غير معنى التخصيص؛ لأن معنى التخصيص تضييق و معنى النسبة إلحاق"[٤].

فالإضافة نسبة وارتباط بين شيئين لا يدل ارتباطهما معاً على فكرة تامة[٥] ويقع هذا الارتباط في ضربين من التراكيب، إمّا بإضافة فعل إلى اسم ويكون بواسطة حرف الجر نحو: مررت بزيدٍ، و قد سمّى النحاة حروف الجر حروف إضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي تربط بينها[٦]،ويكون الثاني بإضافة اسم إلى اسم نحو: غلامُ زيدٍ.

---

[١] انظر: ابن الأنباري، الإنصاف المسألة رقم٣٠.

[٢] انظر: حسان تمام، اللغة العربية، ص٢٠١.

[٣] نفسه، ص٢٠١.

[٤] نفسه، ص٢٠١.

[٥] انظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي- قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة، ١٩٦٦ ،ص ١٨٣.

[٦] انظر سيبويه، الكتاب،٤/٤٩٦-٤٩٧، حيث عقد باباً سمّاه:" باب حروف الإضافة إلى المحلوف به، و عبّر في موضع آخر عن تعدية الفعل اللازم بأنه يصل ما يبنى عليه بواسطة حرف الإضافة، انظر الكتاب، ١/٩٢، و ينظر، الأزهري، شرح التصريح،١/٦٣٠.

والفرق بين الإضافة بالحرف والإضافة بالاسم من جهة التخصيص، أن النسبة مع حرف الجر هي إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها على رأي القدماء ، وعلى رأي تمام حسان أنها تجعل علاقة الإسناد نسبية ، فالنسبة ربط شيء بشيء بحرف الجر وتكون بين الفعل والاسم نحو: مررت بزيد أو بين الاسم والاسم نحو:الكتاب لزيدٍ ، أمّا الإضافة فهي نسبة(ربط) بين اسمين فقط .

لقد فهم النحاة الإضافة على أنها علاقة نسبة بواسطة حرف الإضافة ظاهراً أو مقدّراً، فيشمل النوعين كليهما: الجار والمجرور، والمضاف و المضاف إليه، قال ابن الحاجب في مفهوم النسبة الإضافية: " كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً أو مراداً"[1]،وبذلك تتميز النسبة الإضافية عن النسب الإسنادية وغير الإسنادية كونها تتم بحرف إضافة ظاهر أو مقدّر.

و بذلك يمكن القول إن الإسناد و الإضافة يجتمعان في أمر و يختلفان في آخر؛ إذ يجتمعان في أن النسبة في الإسناد والإضافة تربط شيئاً بشيء ، ويختلفان في أن النسبة بين المسند و المسند إليه تؤدي فكرة تامة (معنى يحسن السكوت عليه) أما بين المتضايفين فلا تؤدي معنى تاماً، لذا يجدر بنا التنبيه إلى أن تسمية هذه القرينة (بقرينة النسبة) على الإطلاق فيه عموم يدخل كلّ علاقة نحوية في التركيب بعلاقة نسبة لذلك فمن الأسلم تحديد هذه القرينة بالتقييد فنقول: (نسبة إسنادية ونسبة غير إسنادية) –مثلاً– بعداً عن سعة دلالة النسبة وشمولها لعلاقات نحوية أخرى لأننا لو قلنا مثلا : المؤمن صبورٌ فإننا نعبر عن هذه العلاقة بالقول: إننا نسبنا الصبر إلى المؤمن.

و في ضوء هذه القرينة فإنه بالإمكان أن نجعل الحديث عنها على شقين: أحدهما متعلق بمعاني حروف الجر، إذا فهمنا هذه القرينة على أنها اختيار المعنى المناسب لحرف الجر حسب ما يقتضيه السياق و ما يرافق هذا الاختيار من بيان لمعنى التركيب، و ثانيهما: قرينة الإضافة.

---

[1] ابن الحاجب، أبو عمرو، عثمان بن عمر، الأمالي النحوية، تحقيق عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، الدوحة ط١، ١٩٨٦، ص٥٩.

و هكذا فإن قرينة النسبة بشقها المتعلق بحروف الجر تعنى بتحليل معـاني الأدوات الـذي يشكل جزءاً مهماً من التحليل النحوي.

و يظهر اعتماد المعري على هذه القرينة في شقّها الأول بإشارته إلى ما تؤديه حروف الجر من معانٍ وفق السياقات المختلفة، و من ذلك وقوع (من) للتبعيض في قول المتنبي:

له أيادٍ إليّ سابقةٌ أُعدُّ منها ولا أُعدِّدُها[1]

فقال:" وروي: أعدُّ منها، يعني أعدُّ بعض هذه النعم، و أما جميعها فلا أقـدر أن أحـصيها لكثرتها لأن" من للتبعيض"[2]، يضاف إلى دلالة (من) التبعيضية ما يفهم من السياق الاجتماعي؛لأنّ المقام مقام مدح ، إضافة إلى السياق اللغوي وهو قوله: ولا أعدّدها.

و مثل ذلك وقوع الباء لبيان سبب وقوع الحدث، قال المتنبي:

بهجرِ سيوفك أغمادَها تمنّى الطُّلى أن تكون الغُمودا[3]

فقال:" و الباء في بهجر سيوفك، أي بسبب هجر سيوفك"[4].

ويستدل بمعاني حروف الجر بمسألة تناوب الحروف بعضها مكان بعض مثل وقوع (مِنْ) بمعنى (في) في قول المتنبي:

قمراً نرى وسحابتين بموضعٍ من وجْهِهِ ويمينِهِ وشمالِهِ [5]

---

[1] الديوان، ص٤.

[2] المعري، معجز أحمد، ٢٥/١، و مثل ذلك انظر نفسه، ٣٦٣/١٨.

[3] الديوان، ص١٢٤.

[4] المعري، معجز أحمد ١٢٠/٢، و مثل ذلك كثير في الشروح، و قد كان يوظّف معنى حرف الجر لشرح البيت الشعري، انظر أمثلة على ذلك، نفسه، ٣٠٥/١، ٣١٥/١، ٢٢٢/٢، ٥٢٦٣/٢.

[5] الديوان، ص ١٤٣

فقال:" والباء في قوله : بموضع بمعنى في: أي في موضع"[1] لأن (في) تفيد الظرفيّة فاستدل بها على إرادة (في مكان).

واستدل في موضع آخر بتقدير حرف الجر لوصل المصدر بمعموله، قال معلقاً على قول المتنبي:

يُعطي فلا مطْلُه يكدِّرُها بها ولا مَنُّه ينكّدُها[2]

" تقديره يعطي فلا مطلُه بها ؛لأن المطل يتعدى بالباء"[3]أي لا يمطل بها فجاء بصيغة المصدر (مطْلُه) وفصل بين المصدر والباء ،فبطل عمل المصدر ولذا يقدّر لحرف الجر عامل هو: يمطل بها، لأنّ الفعل مطل يتعدّى إلى مفعول واحد أو مفعولين مباشرة ، أو يتعدّى بحرف الجر ، فيقال: مطلَهُ حقَّه ، ومطلَهُ بحقِه.

ومن المسائل ذات الصلة بحروف الجر ما اصطلح عليه النحاة بأدوات التعليق ،" فكلمة متعلق هنا تفيد أن النحاة كانوا حريصين على شرح ما تفيده معاني الجر؛ أي القرائن المعنوية المفهومة من حروف النسبة"[4].

وقد يجد المحلّل النحوي صعوبة في معرفة متعلق هذه الحروف من جهةٍ، والمعنى الذي تؤديه في السياقات المختلفة من جهة أخرى؛ لأن هذه المعرفة تقود إلى معرفة القرينة المعنوية الرابطة بين ما سمّي بحروف النسبة والمعنى الذي يضيفه إلى التركيب .

---

[1] المعري، معجز أحمد، ٢٠٢/٢. ومثله ذلك ينظر المعري، عبث الوليد ،٢٩٢

[2] الديوان، ص٤

[3] المعري، معجز أحمد ٢٦/١.

[4] حسان تمام اللغة العربية ،ص ٢٠٢

وقد وظفّ المعري التعلّيق لبيان وظيفة حروف الجر في شواهد كثيرة في شروحه، من ذلك كلامه على قول المتنبي:

مضى الليلُ والفضل الذي لك لا يمضي ورؤياك أحلى في العيون من الغُمْضِ

على أنني طُوّقتُ منك بنعمـــةٍ شهيدٌ بها بعضي لغيري على بعضي [1]

فقال:" وعلى متعلق بفعل محذوف أي أمدحك على ما طوقتنيه، أو أثنى عليك أو نحوه من الأفعال"[2] ، ويمكن أن يلمح هنا معنى الاستدراك لقوله السابق: (والفضل الذي لك لا يمـضي) ، فاستدرك حتى لا يظن أنه لم يصل إليه شيء من الفضل منه ، وهو كقول قيس بن الملوح:

بكلٍّ تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قربَ الدارِ خيرٌ من البعدِ

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود[3]

و يستدل في موضع آخر على حذف متعلق حرف الجر لوجود ما يدل عليه، قال المتنبي:

اللّاء أفتكُها الجبان بمهجتي و أحبُّها قرْباً إليّ الباخلُ[4]

فقال:" والباء متعلق بفعل مضمر تقديره: اللّاء أفتكها الجبان، فتكت بمهجتي، فلمّا دلّ عليها أفتكها حذفه"[5]، وقد حذف لأنّ اسم التفضيل قد فصل عنه بأجنبي هو الخبر،" ومحال أن يخبر عن الاسم وقد بقيت منه بقية "[6] لذا يقدّر لحرف الجر متعلق محذوف.

---

[1] الديوان. ص١٤٤

[2] المعري، معجز أحمد ، ٢٠٨/٢

[3] قيس ابن الملوح ، ديوان قيس بن الملوح، شرح وتحقيق : رحاب عكاوي ، دار الفكر العربي ، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص: ٦٩

[4] الديوان، ص١٦٣.

[5] المعري، معجز أحمد،٢٧٢/٢.

[6] العكبري، التبيان، ٢٥١/٣

وقد ذهب ابن جني إلى أنّ الباء متعلقة باسم التفضيل أفتك، وقد رُدَّ ،لأنّه أخبر عنه بقوله "الجبان"[1]،غير أن ابن جني لم يخطئ فهي متعلقة به معنى لا لفظاً ، فـ(بمهجتي) متعلّق بـ أفتكها معنى ومتعلق بمقدّر لفظاً بسبب قواعد التركيب ؛لأنّ اسم التفضيل لا يعمل إذا فصل عن معموله بأجنبي ، وهذا من تجاذب اللفظ والمعنى أو الإعراب والمعنى ،قال ابن جني:" وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"[2].

و تبرز أهمية تعلق الجار والمجرور بأحد طرفي الإسناد لبيان موقعه الإعرابي نحو تعلق الجار والمجرور بالركن الإسنادي (مرجعُ الفتى) في قول المتنبي:

إلى مثل ما كان الفتى مرْجِعُ الفتى يعودُ كما أبدى و يُكْرِي كما أرْمى[3]

فقال:" و إلى في قوله: إلى مثل متعلق بقوله: مرجعُ الفتى"[4] أي مرجعُ الفتى صائرٌ إلى مثل ما كان عليه.

أمّا الشق الثاني من قرينة النسبة و هي الإضافة فقد اعتمد عليها المعري في مواضع كثيرة لأجراء التحليل النحوي، و قد بيّنا في موضع سابق اعتماده هذه القرينة في موضوع التلازم(الافتقار) مثل تقدير المضاف المحذوف الذي أقيم المضاف إليه مقامه[5].

---

[1] انظر: العكبري ، التبيان، ٢٥١/٣

[2] ابن جني، الخصائص ٢٥٨/٣

[3] الديوان، ص١٦٠.

[4] المعري، معجز أحمد،٢٥٧/٢.

[5] ينظر: قرينة التلازم، الفصل الأول من هذه الدراسة.

أمّا الإضافة بوصفها قرينةً معنوية فقد ظهر الاعتماد عليها في أنماط نحوية مختلفة، فمن المعلوم في قواعد النحو العربي أن المنادى المضاف له إعراب خاص مرتبط بالإضافة فتكون قرينة دالة على الوجه الإعرابي، لذا أعرب المعري كلمة(غيظ) في قول المتنبي:

لبَّيكَ غيظَ الحاسدين الرّاتبا إنا لَنُخْبَرُ من يديك عجائبا[1]

منادى منصوب، فقال:" غيظَ الحاسدين: نصب لأنه منادى مضاف"[2] فوّجه نصب المنادى بدلالة الإضافة.

و لمعنى الإضافة أثرٌ واضحٌ في اللفظ و من ثمَّ في التحليل النحوي، إذ لا يجتمع-مثلا- التنوين و الإضافة أو النون و الإضافة لذا جاز في إعراب كلمة(أبو) في قول المتنبي:

و بحرٌ أبو المسك الخِضمُّ الذي له على كلّ بحرٍ زخرةٌ و عُبابُ[3]

الرفع والجر تبعا لوجود التنوين أو حذفه، قال المعري:و قد روي بالإضافة: "وبحرُ أبي المسك"[4] فتكون(أبو) رفعاً: مبتدأ و ما قبلها خبره، أي: أبو المسك بحرٌ ، و بالإضافة تكونّ مضافاً إليه مجرور(وبحرُ أبي المسك) و حينئذٍ يقدّر فنقول مثلاً: و بحرُ أبي المسك معلومٌ.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن أن يعدّ ذلك من باب المخالفة ، فالتنوين قطع وانفصال ،والإضافة ربط واتصال وكلاهما نافٍ للآخر .

---

[1] الديوان، ص١٠٢.

[2] المعري، معجز أحمد، ٣٨/٢، و مثل ذلك انظر: نفسه٩٣/١، ٣٧٧/٢، ١٤٢/١.

[3] الديوان، ص٤٨٠.

[4] المعري، معجز أحمد، ١٥٢/٤

وقريب من ذلك حذف النون للإضافة في قول المتنبي:

مبرقعي خيلهم بالبيض مُتحذي هامِ الكماةِ على أرماحهم عَذَبا[1]

فأعرب مبرقعي حالاً منصوباً حذفت نونه بسبب إضافته إلى الخيل[2] إذ إن أصله مبرقعين، و مثله في البيت متّخذي و الأصل متّخذين غير أنه حذفت نونه للإضافة.

و كما لا يجتمع التنوين و الإضافة، و النون و الإضافة كذلك لا يجوز الجمع بين(الـ) التعريف و الإضافة، قال الزمخشري:" قضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف، و ما تقّبله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأبواب و الخمسة الدراهم فبمعزلٍ عن أصحابنا عن القياس و استعمال الفصحاء"[3] فلا يجوز على الأغلب المشهور مجيء المضاف معرّفاً ب(الـ)[4]، فيكون عدم الجمع بين(الـ) و الإضافة من القرائن السلبية لقرينة الإضافة.قال البحتري:

المائةُ الدينارِ منسيةٌ في عدةٍ أتبعتها خُلْفا[5]

قال المعري:" المائة الدينار ردئ عند البصريين، و قد أجازه غيرهم، و إذا أرادوا تعريف مثل هذا قالوا: مائة الدينار ولا يجمعون بين الألف و اللام و الإضافة"[6] و شاهده إضافة العدد إلى معدوده مع وجود التعريف بـ(الـ).

---

[1] الديوان، ص٩١.

[2] المعري، معجز أحمد،٣٥٢/١، ومثل ذلك انظر: عبث الوليد،٥١٢.

[3] ابن يعيش، شرح المفصل١٢١/٢.

[4] يستثنى من ذلك مسألتان: أحدهما أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف نحو: الضاربا زيدٍ ، والضاربو زيدٍ ، والثانية: أن يكون المضاف صفة و المضاف إليه معمولاً لها نحو: الراكب الفرس و الضارب الرجل- انظر ذلك مفصلاً: الأنصاري ابن هشام، ، أبو محمد عبدالله جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، ١٩٩٧ ص١٨٤.

[5] الديوان، ١٢٤/٢ وروي برفع(الدينارُ) و : أشبعتها خلفا.

[6] المعري، عبث الوليد، ص٣١٢، ومثل ذلك انظر نفسه: ص٢٨٧، ٥١٢.

ومن المسائل ذات الصلة بقرينة الإضافة مسألة إضافة المشتقات العاملة عمل فعلها، حيث تكون الإضافة قرينة مانعة للاسم من العمل عمل الفعل في حين تكون عدم الإضافة قرينة على العمل، لذا يمكننا القول: إنّ الإضافة سلباً أو إيجاباً قرينة في التحليل النحوي. قال المتنبي:

أبا سعيدٍ جنّب العتابا فربَّ راءٍ خطأً صوابا[1]

و شاهده إعمال صيغة اسم الفاعل(راءٍ) و نصب ما بعْدهُ، و لو أضيف اسم الفاعل لبطُل عمله قال المعري:" وروي: فرّب رائي خطأٍ صواباً على الإضافة و حذف التنوين طلباً للخفة لأنّ الإضافة غير حقيقية"[2]،ويعرب(صواباً) في هذه الحالة مفعولاً به لفعل محذوف.

و من المسائل المتصلة بالإضافة خلاف النحاة حول جواز إضافة الشيء إلى نفسه، إذا اختلف اللفظان، و هو جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين، و منه قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جناتٍ و حبَّ الحصيد﴾[3] حيث تأوّله البصريون على حذف المضاف إليه و إقامة المضاف مقامه، أي حبّ الزرع الحصيد[4]، و مثال ذلك في الشروح قول البحتري:

وما عامُكَ الماضي و إن أفْرَطَتْ به عجائبُهُ إلاّ أخو عام قابلِ[5]

حيث قال:" و قد أضاف عاماً إلى قابل، و ذلك جائز و هو مجانس لقولهم حبَّ الحصيد و لقولهم صلاةُ الأولى"[6] و المعروف أن ينعت عامٌ بقابل، فيقال: عامٌ قابلُ أي مقبلُ.

---

[1] الديوان، ص٣٤.

[2] المعري ، معجز أحمد١/١٤٣

[3] سورة ق، الآية٩.

[4] انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم ٦١.

[5] الديوان،٢/٣٢٥

[6] المعري، عبث الوليد، ص٤٤٤

و في موضع آخر وظّف قرينة الإضافة لإعراب الاسم المبني ، لأنّ الإضافة تعيد الأشياء إلى أصولها، فأجاز إعراب (أيّ) في قول البحتري :

أيَّ يومٍ بعد يومٍ لم يُعِد حَسَناً من فعلهِ بعد حَسَنْ[1]

ظرفاً منصوباً لإضافته إلى يوم فقال :" وإنما جاز نصب أيّ على الظرف لأنها مضافة إلى اسم يكون ظرفاً ، وإذا أضيف الشيء إلى الشيء جاز أن يكتسي بعض حليته[2] وبذلك كانت الإضافة قرينة على الإعراب مع تضافر مفردة دالة على الظرف مع علامة الإعراب، حيث إنّ (أي) تعرب بحسب ما تضاف إليه ، فإذا أضيفت إلى مصدر فهي مصدر، وإذا أضيفت إلى زمان فهي زمان، وإذا أضيفت إلى مكان فهي مكان.

رابعاً: قرينة التبعية:

و هي قرينة معنوية كبرى تدل على وجود لفظين أو تركيبين يكون الأول متبوعاً و الثاني تابعاً، فتكون التبعية قرينة على إعراب العنصر التابع، و قد عرّف الزمخشري التوابع قائلاً:" هي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلاّ على سبيل التّبع لغيرها"[3]، و يفهم من ذلك أن الإتباع سبب في ظهور علامة الإعراب على أواخر التابع ومن ثمَّ تحدد وظيفته النحوية.

و يرتبط العنصران بروابط جعلت الثاني تابعاً للأول، ولعلّ أهم هذه الروابط قرينة المطابقة بينهما في الإعراب ،التي هي نتيجة لقرينة التبعية، يضاف إليهما قرينة الرتبة إذ إن " رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائماً أياً كان نوعهما"[4].

---

١ الديوان ، ٤٥٠/٢

٢ المعري ، عبث الوليد، ص:٥٠١

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٨/٣

[4] حسان تمام، اللغة العربية، ص٢٠٤

و لمّا كانت التبعية قرينة كبرى فإنها تضم قرائن تنضوي تحتها، و قد عدّها تمام حسان أربع قرائن هي: النعت و العطف و البدل و التوكيد، و عند شرحه لها ذكر أن منها عطف البيان[1]وحدد علاقته بالبدل قائلاً:"كلّ ما صحّ أن يكون عطف بيان صحّ أن يكون بدلاً إلاّ عند امتناع إعادة بناء الجملة مع حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه فإذا امتنعت هذه التجربة فالتابع للبيان لا للإبدال"[2].

وقد فرّق كثير من النحاة بين عطف البيان والبدل، ولكن بعض المتأخرين وأكثر المحدثين لا يرى ذلك[3] ، ونحن مع عدم التفريق بينهما لتشابههما في المعنى الوظيفي المؤدّى.

و يمكننا أن نفهم من توجيه المعري لإعراب (ابن طابخة) في قول المتنبي:

فإن يكُ سيّارُ بنُ مُكرمٍ انقضى فإنّك ماءُ الوردِ إنْ ذهب الوردُ

...

و ما عِشتَ ما ماتوا ولا أبواهُمُ تميمُ بن مرٍّ وابن طابخةٍ أُدُّ [4]

المساواة بين ما يؤديه عطف البيان و البدل من دلالة وظيفية متشابهة حيث قال:" تميم ابن مرٍّ بدل من قوله ولا أبواهُمُ، وابن طابخة، معطوف عليه و إن شئت جعلته عطف على سيّار،

---

[1] انظر: حسان تمام، اللغة العربية ، ص ٢٠٤

[2] نفسه، ص: ٢٠٤

[3] ، قال ابن السراج: " إنّ عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول ،والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول ، وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان يا أخانا زيداً ، فتنصب وتنون ، لأنه غير منادى، فإن أردت البدل قلت: يا أخانا زيدُ " ابن السرّاج ، الأصول، ٤٦/٢ أمّا الرضي فقد جعل عطف البيان والبدل شيئاً واحداً ، فقال:" لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل" الاستراباذي، الرضي،شرح الكافية، ١١٣/٣

ومن المحدثين عباس حسن الذي انتقد تفريق النحاة بين عطف البيان و البدل و ذكر أن المشابهة بينهما كاملة لا غالبة، و أن التفريق بينهما قائمٌ على أساس غير سليم ومن الخير توحيدهما للتيسر، ومجاراة الأصول اللغوية،حيث قال: إن التفريق بينهما قائمٌ على التّخيل و الحذف و التقدير من غير فائدة ترجى و من السداد إهماله.انظر : حسن ، عباس ، النحو الوافي، ٥٤٦/٣

[4] الديوان، ص١٨٦/١٨٧.

وأُبدلَ من ابن طابخةٍ أو عطف بيان"[1].فجعل البدل وعطف البيان شيئاً واحداً في هذا السياق،ويذكر هنا أنّ تميم بن مرٍّ وأدّ بن طابخه قبيلتان مشهورتان من قبائل العرب[2]، لذا جاز إبدال ابن طابخة من(أدّ).

و على ذلك فإن القرائن المنضوية تحت قرينة التبعية الكبرى هي أربع قرائن ينسحب الكلام عليها في الجانب التطبيقي على النحو الآتي:

أ- **النعت:** وهي قرينة تخصص أحد طرفي الإسناد أو ما وقع في نطاقه، و نقصد بالتخصيص أن المنعوت قد يأتي في الجملة دالاً على عموم كالاسم النكرة- مثلاً- فيزيل النعت هذا العموم، أو انه يدل على اشتراك يحتاج إلى توضيح؛ أي أن نعت النكرة يزيل العموم،ومن ثمّ فهو تخصيص، ونعت المعرفة يفيد التوضيح بإزالة الاشتراك العارض في المعارف،قال الزمخشري:" والذّي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم، و يقال إنها للتخصيص في النكرات و للتوضيح في المعارف"[3]،والتخصيص في النعت يعني تقليل دائرة الشيوع في المتبوع.

و يجدر بنا التنبه إلى أن مصطلح النعت عند المعري جاء مرادفاً لمصطلح الصفة بل كان أحياناً يورد مصطلحي(الصفة)عند البصريين و(النعت) عند الكوفيين في تعليقه على البيت الشعري الواحد وذلك لأنه يعتمد على المقام وحسن فهم القارئ ، فالصفة في النحو تعني التابع وفي الصرف تعني المشتق، قال المتنبي:

كأنّ رءوسَ أقلامٍ غِلاظاً مُسِحْنَ بريش جؤجئِهِ الصّحاحِ[4]

---

[1] المعري ، معجز أحمد، ٣٦٢/٢.

٢ انظر: العكبري ، التبيان، ١/ ٣٨٢

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٦/٣.

[4] الديوان، ص٢٣٣، و فيه بدل غِلاظاً: عِظاماً

فقال:" غِلاظاً نصب لأنه صفة لرؤوس...و الصحاح: نعت للريش"[1]، فتبعية غلاظ لرءوس هو الذي استوجب نصبها ، لأن المطابقة في الإعراب هي المحصلة الطبيعية للتبعية، وقد قلّت هذه التبعية دائرة الشيوع.

ومن ذلك أنه جعل ما نصب على التمييز في قول المتنبي:

أعزُّ مغالبٍ كفّاً و سيفاً و مَقدرةً و محميّةً و آلا[2]

أوصافاً للممدوح فقال:" إنه أعزّ من كل من يغالبه، فنفسه أعزّ و سيفه أقطع و حميتـــه و قدرته أكثر، وَصَفَهُ بخمسة أوصاف"[3].

وعلى الرغم من أنه لا تعارض في ذلك كون الخبر وصفاً في المعنى نحو قولنـــا: محمـــد مجتهدٌ ، غير أنّ هنالك فرقاً بين معنى وصف محمد بـــ"مجتهدٌ" وبين الوظيفة النحوية لكلمة مجتهد، وهو الفرق بين الخبر والنعت.

أما اعتماد المعري على النعت قرينة في التحليل النحوي فقد ظهر في مواضع كثيرة فـــي شروحه من ذلك إعرابه لكلمة(راميات) في قول المتنبي:

عمرك اللهَ هل رأيت بدوراً قبلـــها في براقعٍ وعقودِ

راميات بأسُهم ريشُها الهد بُ تشقُّ القلوبَ قبلَ الجلودِ[4]

---

[1] المعري، معجز أحمد،٢/٥١٥.

[2] الديوان، ص١٣٠.

[3] المعري، معجز أحمد، ١٤٩/٢.

[4] الديوان، ص١٣.

فقال:" راميات: في موضع نصب صفة لبدور"[1]. فكان إسناد الرؤية إلى تاء المخاطب قد قيّد الرؤية بالبدور الرامية ، فالرامية قيد على القيد ، و قد فُصِل بين النعت و المنعوت بقوله: قبلها في براقع و عقود.

وأعرب في موضع آخر كلمة (الثابتين) في قول المتنبي:

الثابتين فروسةً كجلودها في ظهرها و الطعنُ في لبّاتها[2]

صفه مجرورة [3] لأن موصوفها مجرور بالإضافة وهي كلمة (بني عمران) في قول المتنبي:

أقْبَلْتُها غررَ الجيادِ كأنّما أيدى بني عمران في جبهاتها[4]

ومثل ذلك إعراب كلمة (الكائنين) في قول المتنبي :

الكائنين لمن أبغى عداوتَهُ أعْدى العدى ولِمَنْ آخيتُ إخوانا[5]

حيث قال:" الكائنين: نصب على الصفة لبني الحسن"[6] وهي عند العكبري منصوبة على المدح بمعنى أعنى[7].

ويقع النعت أحياناً- جملة أسميّه أو فعلية، ويشترط في المنعوت أن يكون نكرةً لفظاً أو معنى، كما يشترط في الجملة أن تكون خبرية ومشتملة على ضمير يربطها بالمنعوت[8]، ومن ذلك في الشروح إعراب جملة (يهوى الحياة) في قول المتنبي:

---

[1] المعري، معجز أحمد،٧١/١.

[2] الديوان، ص١٧١.

[3] المعري، معجز أحمد ٣١٠/٢

[4] الديوان ، ص ١٧١ معجز أحمد ٣١٠/٢.

[5] الديوان ، ص ١٦٩

[6] المعري ، معجز أحمد ٣٠٠/٢ ووردت" بني الحسن " في قوله: جزت بني الحسن الحسني فإنهم في قومهم مثلهم في العزّ عدنانا

[7] انظر ، العكبري، التبيان،٢٢٨/٤

[8] انظر الأزهري، شرح التصريح ١١٤/٢-١١٦، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٣٢

بما بجفنيك من سِحْرٍ صِلي دَنِفا يهوى الحياة؛ فأمّا إن صددتِ فلا[1]

إذ قال:" وقوله: يهوى الحياة في موضع نصب صفة لدنف"[2] وجاز ذلك لأن (دنفاً) نكرة وقد جاءت جملة الصفة مشتملة على ضمير فاعل يهوى[3].

ب – **العطف:** وهو تابع مقصود يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف مثل قام زيدٌ وعمروٌ، فـ(عمروٌ) تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد[4]، وينفرد العطف عن باقي التوابع بأنّ التوابع كلها مركب لغوي من رأس وذيل ،أمّا العطف فمركبٌ من رأسين،لأنّ كل واحد منهما يجوز له أن يقوم بوظيفة المركب ككل.

فهو يقوم على محور التعدد الأفقي لمكونات التركيب بواسطة حرف العطف عن طريق الاشتراك في الوظيفة الواحدة بين عناصر متعددة في التركيب.

ويكون "معنى العطف الاشتراك في تأثير العامل،وأصله الميل كأنه أميل به إلى حيّز الأول، وقيل له نسقٌ لمساواته الأول في الإعراب"[5].ولعل من الأرجح أن نثبت أن تسمية العطف نسقاً ليس لمساواته الأول في الإعراب وحسب ، حيث إنّ كل التوابع تساوي المتبوع بالإعراب فليست ميزة خاصة بالعطف دون غيره من التوابع ،بل سميّ نسقاً بسبب جريان التابع مجرى المتبوع بالتتابع ، قال ابن منظور:" والنحويون يسمون حروف العطف حروف النَّسَقِ لأن الشيء إذا عطفْت عليه شيئاً

---

[1] الديوان، ص ١٠.

[2] المعري، معجز أحمد ٦٠/١ ومثل ذلك نفسه ١٥٠/١

[3] وذكر العكبري أن قوله: "يهوى يجوز فيه الجزم والرفع فمن رفعه جعله وصفاً لدنف، ومن جزمه جعله جواب صلي العكبري، التبيان، ١٦٤/٣ ،وإنما جاز الجزم لأن فعل الأمر يقوم مقام الشرط ، وعلى ذلك قرئ قوله تعالى:" فهبْ لي من لدنك ولياً يرثني" سورة مريم الآية ٥-٦ وقرأ بالجزم أبو عمرو وعلي و حمزة وقرأ الباقون بالرفع.

[4] الجرجاني، التعريفات، ص ١٥١

[5] ابن يعيش، شرح المفصل ٧٤/٣.

بعده جَرى مجْرىً واحداً .... يقال ناسَقَ بين الأَمرين أي تابع بينهما"[1]و يؤدي حرف العطف نفسه معنى المشاركة، أي مشاركة المعطوف عليه المعطوف في الحكم، لذا كان سيبويه يسمّى حروف العطف بحروف الإشراك و يسمّي العطف شركة[2]،غير أنّ معنى المشاركة لا يطّرد مع كل حروف العطف ، حيث إنّ بعض الحروف نحو: لا ،بل.. ـ مثلاً ـ لا تفيد الشركة في الحكم بل إنّ ما بعدها يخالف حكم ما قبلها نحو: جاء زيدٌ لا خالدٌ، وعلى ذلك تكون المشاركة في حروف العطف إمّا على سبيل الموافقة في الحكم إثباتاً أو نفياً أو المخالفة فيه، ومن هنا قسّم النحاة حروف العطف إلى حروف تشرك التابع مع متبوعة في اللفظ والمعنى، وأخرى تشركه في اللفظ دون المعنى وهي حروف الإضراب[3].

أما الجانب التطبيقي باعتبار العطف قرينة في التحليل النحوي، فقد اعتمدها المعري قرينة متضافرة مع قرائن أخرى تتضافر معها لتوجيه الوظيفة النحوية، غير أنه لا يشترط في العطف المطابقة، إذ لا يشترط في الاسمين المتعاطفين المطابقة في التذكير و التأنيث أو التعريف و التنكير، مع المحافظة على مطابقة علامة الإعراب.

ومن شواهد توظيف قرينة العطف إعراب كلمة (ابن) في قول المتنبي:

أو ابنَ ابنه الباقي عليٌّ بن أحمد يجودُ به لو لم أجُز و يدي صِفْرُ[4]

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب، مادة : نَسَقَ

[2] انظر: سيبويه، الكتاب ١/٤٣٥-٤٤٠.

[3] انظر، عبد اللطيف محمد حماسة، بناء الجملة العربيّة، ص ٢٥٩.

[4] الديوان، ص١٧٦، و رواية على رفع (ابنُ ابنه- عليُّ بن أحمد)

حيث قال:" الأَوْلى في ابن ابنه النصب عطفاً على عامر، و يجوز رفعه على الابتداء"[1] فهو يرجّح وجه النصب بعطف المفرد على المفرد، و رواية الديوان على الرفع (ابنُ)، ويكون من باب عطف الجملة على الجملة.

وأعرب في موضع آخر كلمة (سام) في قول المتنبي:

و كأنّ الفريدَ و الدُّرَّ واليا قوتَ من لفظِهِ و سامَ الرِّكازِ[2]

اسماً معطوفاً، فقال:" نصب سام لأنه معطوف على ما تقدّم[3]" و يقصد بالمقدَّم اسم كأن (الفريد) .

ومن المعلوم أن العلامة الإعرابيّة تتضافر مع قرينة العطف لإعراب الاسم، الواقع بعد حرف العطف غير أن علامة الإعراب لا تظهر أحياناً- لعلةٍ ما، و عندئذٍ تَحمل قرينة العطف العبءَ الأكبر في بيان وظيفة الاسم المعطوف مثل إعراب(من) في قول المتنبي:

ميعادُ كلِّ رقيقِ الشّفرتين غداً و منْ عصى من ملوك العُربِ و العَجمِ[4]

حيث قال:" مَنْ في موضع جر عطفاً على كلّ"[5]، و كلّ مجرورة بالإضافة، فلّما اتبعت (منْ) لها لزمت الجر بدلالة قرينة العطف و يكون التقدير: و ميعادُ مَنْ عصى، ويجوز أيضاً اعتباره مبتدأً خبره محذوف تقديره: ومن عصى...كذلك، وهو الأوْلى.

---

[1] المعري،معجز أحمد،٣٢٧/٢،و كلمة (عامر) جاءت في قول المتنبي :
وغيث،ظنّنا تحته أن عامراً علا لم يمت أو في السّحاب له قبرُ ،الديوان،ص:١٧٦

[2] الديوان، ص١٨٩، و السّام: عروق الذهب.

[3] المعري، معجز أحمد، ٣٧١/٢، و مثل ذلك انظر: نفسه ٣٨٧/٢.

[4] الديوان، ص٣٤.

[5] المعري، معجز أحمد ١٤٢/١.

و في موضع آخر أعرب الاسم المعطوف مجروراً بعلامة ظاهرة عطفاً على الاسم المجرور بعلامة مقدّرة، قال المتنبي:

أحسنُ ما يخضب الحديدُ به و خاضبيه النّجيعُ و الغَضَبُ[1]

فقال:" وخاضبيه جُرّ عطفاً على"ما" أي: و أحسنُ خاضبيه"[2] فاستدل بعلامة الجر (الياء) على أنّه معطوف على (ما) حيث إنّ موقعها الجر بالإضافة، فلما عُطفت على المجرور محلاً تبعتها بالجر.

و قد يلجأ المعري-أحياناً- إلى تصحيح رواية البيت الشعري بدلالة قرينة العطف، قال في تعليقه على قول المتنبي:

كفى ثُعلاً فخراً بأنك منهُمُ و دهرٌ لأن أمسيتَ من أهله أهلُ[3]

" الراوية الصحيحة نصب دهراً عطفاً على ثُعلٍ"[4]. وبذلك جاز في (دهر) الرفع على تقدير الفعل أي: ليفخرَ دهرٌ، و النصب عطفاً على ثعل على نية تكرير الفعل كفى، أي و كفى دهراً.

وقد يجيز وجهاً على غير رواية البيت مثل جواز الجزم للفعل (تقاسي) في قول المتنبي:

وإلاَّ تَمُتْ تحتَ السُيوفِ مُكرَّماً تَمتْ وتقاسي الذُلَّ غيرَ مكرَّمِ[5]

بالاعتماد على قرينة العطف، حيث قال:" ويجوز "تقاسِ" بحذف الياء للجزم عطفاً على جواب الشرط "[6] أي بالعطف على جواب الشرط "تمتْ.

---

[1] الديوان، ص٣٤٠.

[2] المعري، معجز أحمد،٣/٣١٠

[3] الديوان، ص٤١. وروي برفع(دهرٌ)

[4] المعري، معجز أحمد،١/١٧٣، و مثل ذلك انظر:نفسه١/١٣٨.

[5] الديوان، ص: ١٠

[6] المعري، معجز أحمد، ١/ ٥٤

و من المسائل النحوية ذات الصلة بقرينة العطف ما ذكره النحاة حول عطف الاسم الظاهر على المضمر، حيث اشترط البصريون لجواز ذلك أن يكون الضمير مؤكداً، أو يفصل بين المعطوف و المعطوف عليه بفاصل، أمّا الكوفيون فقد أجازوا العطف بدون توكيد أو فصل[1]، و قد تابع المعري الكوفيين في جواز إعراب كلمة(بنوه) في قول المتنبي:

مضى و بنوه وانفردت بفضلِهم و ألفٌ إذا ما جُمِّعتْ واحدٌ فردُ[2]

اسماً معطوفاً، فقال: عطف بنوه على الضمير في" مضى" من غير توكيده بالمنفصل، وكان الوجه أن يقول:" مضى هو وبنوه وذلك أيضاً جائز"[3]، أي جائز على مذهب الكوفيين.

و من العطف على الضمير المرفوع المتصل إعراب كلمة(الحاسدو) في قول المتنبي:

أطعناك طوعَ الدّهر يا ابنَ ابن يوسفٍ بشهوتنا و الحاسدو لك بالرّغم[4]

اسماً معطوفاً على الضمير(نا) في (أطعناك)، حيث قال:" هو عطف على الضمير في أطعناك الذي هو النون و الألف- و حسن العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد المنفصل لطول الكلام"[5].

و لمّا كان العطف على نيّة تكرير العامل و جب تقديره في الاسم المعطوف عليه، غير أنه عندما يتعذر إشراك ما بعد العاطف مع ما قبله في العامل فإنه يقدّر عامل مناسب ، أو يتوسع في دلالة العامل السابق ليصحّ تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه ،نحو قول الراعي النميري:

---

[1] انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة رقم٦٥، ٦٦، وشرح التصريح ١٨١/٢ و شرح الرضي على الكافية ٦٣/٣ و شرح المفصل ٧٤/٣-٧٥، الكتاب ٢٧٧/١.

[2] الديوان، ص١٨٦، و روايته:واحداً.

[3] المعري، معجز أحمد٣٦٠/٢.

[4] الديوان، ص٧٤، و روايته: والحاسدون على الرغم.

[5] المعري، معجز أحمد، ٢٩٢/١، و ينظر مثل ذلك نفسه، ٢٨٠/١.

إذا ما الغانياتُ برزنَ يوماً و زجَّجنَ الحواجبَ و العيونا[1]

حيث عطف الشاعر(العيونا) على الحواجب- و هو ممّا لا يجوز معنىً لأن الفعل(زجَّجَ) ملازم الحواجب لا للعيون، فذهب به النحاة مذهب التقدير فقالوا: وكحّلن العيونا[2]، ويجوز حمله على التوسع في دلالة الفعل (زجّجنَ) حتى يصح تسلطه على العيون ، كأن يكون المعنى ـ مثلاً ـ حسَّنَّ العيونا.

ومن ذلك في الشروح إعرابه كلمة(عينيه) في قول المتنبي:

يمُدُّ يديه في المُفَاضَة ضَيغمٌ و عينيهِ من تحتِ التّريكة أرْقَمُ[3]

فقال:" و عينيه نصب عطفاً على يديه"[4] بدلالة قرينة العطف دون أن يشير إلى العامل المقدّر وهو واجب التقدير لعدم جواز تكرير يمدُّ، إذ إنه لا يجوز أن نقول: يمدُّ عينيه ، بل يُتَوسّع في مدلول (يمّد) بمعنى يحرّك.

ومثله كذلك إعراب كلمة(وجوهاً) في قول المتنبي :

يَنْفُضُ الرَّوعُ أيْدياً لَيْسَ تَدري أسُيوفاً حَمَلْنَ أم أغْلالا

ووجوهاً أخافَها منْكَ وجهٌ تَرَكَتْ حُسْنَها له والجمالا [5]

حيث قال :" وجوهاً : نصب لأنها معطوفة على قوله "أيديا" لفظاً، وهي منصوبة بفعل مضمر معنىً، دلَّ عليه "يَنفُضُ"، أي يغيّر وجوهاً"[6] ، وإنّما قدّر ذلك لعدم استقامة تسلط الفعل

---

[1] الراعي النميري ، ديوان الراعي النميري ، ص: ٢٣٢، وروي صدره: وهزّة نسوةٍ من حيّ صدقٍ.

[2] انظر، شرح ابن عقيل على الألفية، ص٤٥٤.

[3] االديوان،ص: ٢٩٤ ، وروايته المُفاضة

[4] المعري، معجز أحمد،١٥٧/٣.

[5] الديوان، ص: ٤٠٥

[6] المعري ، معجز أحمد، ٥١٠/٣

"يَنفُضُ" على المعطوف معنىً، لأنّ معنى "يَنفُضُ" يرعش من الخوف وهو معنى متعلق بالأيدي لا الوجوه ، لذلك قدّر عاملاً مناسباً ليسلطه على الوجوه فقال : يغير وجوهاً ، ولعل من الأفـضل أن يُتوسع في مدلول "يَنفُضُ" فيكون ـمثلاًـ يقلّب أو يُحرّك .

ج – التوكيد:

و هو قرينة معنوية تقوم على تكرير يراد به تثبيت المكررّ في نفس الملتقي نحو: جاء زيدٌ نفسه أو جاء زيدٌ زيدٌ، فيكون التوكيد على ضربين: ضرب يقوم على إعادة الكلمة أو الجملة لفظاً ومعنىً ، أو معنىً لا لفظاً [1] وعلى ذلك قُسّم التوكيد إلى قسمين: لفظي و معنوي و يستدل علـى المعنوي بذكر النفس أو العين أو الكلّ أو الجميع أو عامة بعد الاسم المؤكدّ،ويذكر هنا أن التوكيـد بالعين والنفس غرضه إزالة احتمال المجاز، أمّا التوكيد بـ(كـل) وتوابعـه ، فلإفـادة الإحاطـة والشمول.[2]

أمّا اعتماد المعري على قرينة التوكيد فقد كان قليلاً إذ لم تجد الدراسة توظيفاً مباشراً لهذه القرينة، غير أنه ذكر في مواضع من الشروح ما يمكن أن يستدل به على هذه القرينة ، إذ يفهم من تعليقه على قول المتنبي:

جواب مسائلي:ألَهُ نظيرٌ؟ و لا لك في سؤالك لا، ألا ، لا[3]

أنه أراد بتكرار حرف النفي(لا) التوكيد اللفظي، حيث قال:" و كرّر لا تأكيداً للرد، فكأنه قال: لا لا – كقولك، و قد سألك إنسان: هل زيدٌ قائمٌ فتقول لا لا"[4].

---

[1] انظر: ابن السراج، الأصول في النحو،١٩/٢ .

[2] انظر: الاستراباذي، الرضي ، شرح الكافية، ٣/ ٩٧، شرح ابن عقيل ، ص: ٤٣٧ـ ٤٣٨

[3] الديوان، ص١٣١.

[4] المعري، معجز أحمد،١٥٣/٢.

و في البيت تقديم و تأخير إذ قدّم المعطوف على المعطوف عليه ضرورةً، و التقدير: لا و لا لك.

و في الشروح إشارات تدل على حضور قرينة التوكيد في شرح المعنى الدّلالي دون التصريح بالوظيفة النحوية[1].

د – **البدل:** وهو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه "[2] و قد خرج بهذا الحدّ من التوابع النعت والتوكيد لأنهما لا يقصدان بالحكم، وخرج بقوله" دونه" عطف النسق لأنه المقصود هناك : التابع والمتبوع معاً ، والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه : الثاني دون الأول [3].

و قد اتفقت معظم عبارات النحويين على أن التوابع غرضها البيان، ومن ثم فالبدل تبيين لمتبوعه و تكرير له[4]، وحسب ما يفهم من كلام القدماء فإن البيان في البدل مقدم وليس البدل بياناً إنما المبدل منه ويكون ذِكر الأول توطئة لبيان الثاني [5] قال ابن يعيش:" فالبيان في البدل مقدّم وفي النعت والتأكيد مؤخر"[6] وقد اصطلح الكوفيون على تسمية البدل بمصطلحات توحي بغرض البيان و التفسير فسمّي عندهم" بالترجمة والتبيين و التكرير "[7].

و لمّا كان البدل تبييناً و ترجمة للمبدل منه فقد لزم أن يكون البدل هو الأول أو بعضه أو متعلقاً به قال سيبويه :" و لا يجوز أن تقول: رأيت زيداً أباه و الأب غير زيد، لأنك لا تبينه بغيره،

---

[1] انظر مثلاً، معجز أحمد،١٣٤/١، ١٦٠/١، ٢٦١/٢.

[2] الاستراباذي ، الرضي ، شرح الكافية ، ١١٣/٣

[3] انظر: نفسه ،١١٣/٣ وانظر، ابن هشام، شرح شذوذ الذهب، ص٤٤٢.

[4] انظر: سيبويه، الكتاب،١٥١/١، ابن يعيش، شرح المفصل٦٣/٣-٦٤، الاستراباذي، شرح الكافية١١٣/٣.

[5] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ٦٦

[6] ابن يعيش، شرح المفصل ، ٦٦/٣

[7] الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب٦١٩/٢ .

و لا بشيءٍ ليس منه"[1] و ذكر أن البدل يؤدي معنيين هما: البيان والتوكيد فقال مبيّناً وجه فائدة البيان :"وهو أن يتكلم فيقولَ:رأيت قومَك ثم يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم، فيقولَ: ثُلثيهم أو ناساً منهم"[2]. و على ذلك يكون البدل تبيين ما خيف فيه اللبس، أمّا التوكيد فيتضحُ من جهة التكرير؛لأنّ البدل لمّا كان هو المبدل منه فهو توكيد بالتكرير، ومثّل عليه سيبويه قائلاً:وذلك قولك: رأيتُ قومَكَ أكثرَهم ، ورأيت بني زيدٍ ثُلُثَيْهم، فإن أصله: رأيت أكثر قومِك،ورأيت ثُلُثي قومِك، ولكنّه ثنّى بالاسم توكيداً [3]، و يقصدُ بالتثنية تكراره بذكر اسم مشتمل على ضميره.

و يكون البدلُ قرينةً في التحليل النحوي بوصفه تابعاً مُبيّناً لمتبوعه، فإذا عُرِفت هذه العلاقة بينهما كانت دليلاً على الوظيفة النحوية.

و من الشواهد الدّالة على توظيف هذه القرينة في الشروح إعراب(أبا الغطارفة) في قول المتنبي:

يفدي بنيكَ عُبيدَ اللهِ حاسدُهُم بجبهة العير يُفدى حافر الفرس

أبا الغطارفةِ الحامين جارَهُمُ و تاركي الليثَ غيرَ مفترسِ[4]

حيث أجاز إعراب (أبا) على غير وجه نحوي، منها النصب على البدل حيث قال:" أبا الغطارفة منصوب لأنه منادى مضاف أو لأنه بدل من عبيد الله أو يكون نصباً على المدح"[5] فالنصب هنا إن كان تكريراً للأول فهو على البدل ،وإن كان مقطوعاً عن الإتباع فهو منصوب بفعل

---

[1] سيبويه، الكتاب ١٥١/١.

[2] نفسه١٥١/١.

[3] انظر:نفسه،١٥٠/١

[4] الديوان، ص١٨.

[5] المعري، معجز أحمد٩٣/١.

مضمر، وإذا لم يكن مقطوعاً عن الإتباع ولم يكن تابعاً لم يبقَ إلاّ أن يكون منادى ، والأوْلى حمله على الإتباع فيكون(أبا) بدلاً تابعاً لـ(عبيدالله) تجنباً لكلفة التقدير، أي لتقدير عامل محذوف.

و منه كذلك إعراب كلمة(الفقر) في قول المتنبي:

فَسِرتُ نحوك لا ألوي على أحدٍ أحثُّ راحلتيَّ: الفقرَ و الأدبا[1]

فقال:" نصب الفقر و الأدب بدل من راحلتيّ "[2]، و قد جاء البدل هنا مُبيّناً و مُفصّلاً لقوله: راحلتيّ و هو مثنى.

و مثله كذلك إعراب (وادى الغضى) في قول المتنبي:

رواميِ الكِفاف و كبدِ الوهادِ و جار البويرةِ وادي الغضى[3]

حيث قال:" وادي الغضى بدل من جار البويرة"[4]، و ذلك أن رواميِ الكفاف و كبد الوهاد و جار البويرة كلّها أسماء أماكن، فلّما كان وادي الغضى هو نفسه جار البويرة صار بدلاً منه، ودليل ذلك أنه لم يجعل وادي الغضى وجار البويرة متعاطفين، و لو كانا متعاطفين لأصبحا موضعين مختلفين لكنهما تتابعا بلا واسطة فصار وادى الغضى بدلاً ليبيّن ماهية جار البويرة و يوضّحه.

و في موضع آخر جعل المعري صروف الدهر و المهالك شيئاً واحداً فأبدل المهالك من صروف الدهر في قول المتنبي:

سلكتُ صروفَ الدهرِ حتى لقيتُه على ظهر عزمٍ مُؤيَدات قوائمه

---

[1] الديوان، ص٩١.

[2] المعري، معجز أحمد١/٣٥٤.

[3] الديوان، ص٤٩٧، الغضا.

[4] المعري، معجز أحمد، ١٩٣/٤.

مَهالكَ لم تصحبْ به الذئبَ نفسُه و لا حملتْ فيها الغرابَ قوادمُه[1]

فأجرى مهالك على البدل من صروف الدهر[2] لأنه حمل المهالك على صروف الدهر، و قد أنكر العكبري ذلك مفسّراً نصب مهالك بفعل مقدّر تقديره: قطعت مهالك و لم يجز نصبها على البدلية لأن المهالك ليست من صروف الدهر على حدّ قوله[3].

و مع وجاهة رأي العكبري فإن جواز البدل سائغ مقبول، ولاسيما أن الفعل سلكتُ فيه دلالة القطع في البيت الثاني فلا يمتنع أن نقول--مثلاً-- سلكت مهالك، كما أن صروف الدهر و نوائبه و تقلباته نوع من المهلكة و من ثمّ يكون التقدير: سلكت صروف الدهرِ مهالكَ لم تصحب به الذئبُ.

وقد يلجأ المعري--أحيانا--إلى السياق ليوجّه التركيب نحو الإتباع لا الاستئناف ،نحو تفضيله رواية النصب في "ديار" على رواية الرفع ؛لأنّها هي التي ديست ، أي مكان أو موضع التراب ، وذلك تجنباً لكلفة التقدير. قال المتنبي:

ودسنا بأخفاف المطيّ ترابَها فلا زلت استشفي بلثمِ المناسمِ

ديارُ اللواتي دارهُنَّ عزيزةٌ بطول القنا يحفظنَ لا بالتمائمِ[4]

فهو يورد رواية الديوان وهي على رفع (ديارُ) ومن ثمّ يقول:"روي: ديارَ بالنصب بدلاً من قوله ترابها"[5] لأن التراب موضع الديار،فإذا وطيء تراب الأحبة فقد وطيء ديارَهم لذا جاز أن يقع بدلاً, ولعل الرفع هو الأرجح ،وذلك لأن المعنى الظاهر هو الإخبار عن الديار بأنهنّ يُحفظن بالرماح والسيوف لا بالتمائم.

---

[1] الديوان، ص٢٤٨.

[2] المعري ، معجز أحمد٣/٢٦

[3] انظر: العكبري، التبيان ٣/٣٣٩.

[4] الديوان،ص١٩٦ وروي برفع (ديارُ).

[5] المعري،معجز أحمد ٢/٣٩٦.

الفصل الثالث: تضافر القرائن اللفظية والمعنوية في التحليل النحوي

- تضافر القرائن والمعنى الوظيفي.

- العامل النحوي ونظرية تضافر القرائن.

- تضافر القرائن في الدرس التطبيقي عند المعري:

أولاً: تضافر القرائن اللفظية.

ثانياً: تضافر القرائن اللفظية والمعنوية.

ثالثاً: تضافر المعنى الدلالي مع القرائن اللفظية والمعنوية.

تضافر القرائن والمعنى الوظيفي:

تعدُّ نظرية تضافر القرائن لبّ التفكير النحوي، إذ يرتبط المعنى الوظيفي ارتباطاً وثيقاً بهذه النظرية التي تقوم على مبدأ التشارك بين القرائن اللفظية والمعنوية لبيان المعنى النحوي، فإن انتفت أو سقطت قرينة من هذه القرائن حلّ غيرها محلها، لذلك قيل: إنّ "المعنى النحوي مجموعة من الجزيئات التي يقوم بعبء توضيحها مجموعة من القرائن"(١).

وبالنظر إلى النحو العربي بمعناه الشامل فإننا نجده يقوم على مبدأ تضافر القرائن لأداء المعاني الوظيفية المختلفة، وتتضح فكرة تضافر القرائن عبر فكرة تداخل المستويات اللغوية، فالنحو دراسة للعلاقات التي تربط بين الكلمات في الجملة وبيان وظائفها، ومن ثمَّ فهو لبّ الأنظمة اللغوية جميعاً الذي يصل الأصوات بالمعاني، ويبيّن تعقيدات التركيب اللغوي بتفسيره للعلاقات القائمة في اللغة بين نظام الأصوات ونظام الدلالات(٢).

ويعزّز ذلك "أن اللغة ظاهرة إنسانيّة، والإنسان بطبعه قلّما يكتفي لإدراك شيء ما بقرينة واحدة تدل على هذا الشيء"(٣) فيلجأ الإنسان إلى عدة ظواهر لتفسير ظاهرة ما.

وتقوم المستويات اللغوية المختلفة، الصوتية والصرفيّة والتركيبية على خدمة المعنى الدلالي فكلّ دراسة لغوية غايتها في النهاية كشف المعنى؛ لأنّه المشكلة الجوهرية في علم اللغة(٤)، وإذا تصوّرنا اللغة على أنها مجموعة من المستويات التي يمكن الفصل بينها نظرياً، فإن النحو بوصفه

بكر، محمد صلاح الدين، نظرة في قرينة الإعراب،ص ٣٣

انظر،مدكور، عاطف، علم اللغة بين القديم والحديث، دار الثقافة-القاهرة،١٩٨٦، ص ١٧٣،١٧٦

حسان، تمام، البيان في روائع القرآن-دراسة لغوية وأسلوبيّة للنص القرآني، عالم الكتب القاهرة ط١ ،١٩٩٣، ص ٢٢٣.

انظر: أولمان ، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدم له وعلق عليه : كمال بشر ، مكتبة الشباب ، ص:٦٢

دراسة لبناء الجملة فإنّه يمرّ عبر هذه المستويات، ويظهر ذلك جليّاً عبر فكرة تضافر القرائن، حيث تصبح هذه النظرية ترجمة لتداخل المستويات وتكاملها.

وقد ظهرت نظرية تضافر القرائن بجلاءٍ عند تمام حسّان، حيث تقوم فكرته في هذه النظرية على أن الغاية التي يسعى إليها المتلقي هي فهم النص، وتكون وسيلته في ذلك النظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة في النص ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى وهو أمرٌ لا يحتاج إلى عمليات عقليّة كبرى، لأن تحديد المبنى يدرك بالحسّ بواسطة السمع أو البصر.

أما الأكثر صعوبة ودقة فهو القفز العقلي من المبنى إلى المعنى وذلك يحتاج إلى قرائن معنوية أو لفظيّة أو حاليّة، كذلك تأتي الصعوبة من أن المبنى الواحد يصلح لأكثر من معنى، فتظهر مسألة تعدد المعاني النحوية للمبنى الواحد؛ فعند النظر إلى نص ما علينا أن نقرّر أي معنى من المعاني المتعددة الذي يجب تعيينه، وتكون وسيلة الوصول إلى هذا المعنى هو استخدام القرائن المتاحة في المقال[1]. مع ملاحظة أن كل قرينة تعمل وتؤدي وظيفتها في ظلّ هذه الظاهرة الكبرى (تضافر القرائن) التي تحكم استخدام القرائن جميعاً، فهذه الظاهرة ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لقرينة واحدة أن تدّل بمفردها على معنى بعينة و لو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية، وهو أمرٌ يتنافى مع مبدأ تعدد المعاني النحوية للمبنى الواحد[2]،بل يستحيل ذلك لأن القرائن محدودة والمعاني غير محدودة .

---

[1] انظر: حسان تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها،ص ١٦٣ ، ١٦٥،١٨٢،١٩١، ٣٥٤.

[2] انظر:نفسه ،١٩٣، ١٩٤.

وعلى هذا فإن ما قدّمه تمام حسان يعدّ أدق تقسيم في العصر الحديث، حيث كانت نظرته شاملة متكاملة تكشف عن العلاقات الرابطة بين أنظمة اللغة:الصوتية والصرّفية والنحوية وما يؤديه تداخلها من معنى وظيفي.

وهو كذلك يُعّد رائداً في هذه الدراسة النظرية، غير أن ما قدّمه لا يلغي معرفة النحاة الأوائل بأهمية تضافر القرائن في التحليل النحوي، إذ إن دراساتهم التطبيقية جاءت لتؤكد وعيهم لهذا المبدأ، فكانوا "لا يحكمون بحكم إعرابي إلاّ في ضوء واحدة أو اثنتين من القرائن التي تعين على تحديد المعنى المقصود"[1]وهو أمر يتوافق مع طبيعة التحليل النحوي الذي لا يمكن بحالٍ أن يقوم على قرينة واحدة.

و يجدر بنا التنبه إلى أن اكتفاء النحاة بذكر قرينة واحدة لا يعني عدم الاعتماد على قرائن أخرى لكنهم كانوا يصرحون بالقرينة البارزة أو الأكثر أهمية للتدليل على المعنى النحوي.

ومن الأدلة على معرفة النحاة بهذا المبدأ – مبدأ تضافر القرائن– ما نجده من أشارات يفهم منها توظيف هذا المبدأ في الوصول إلى المعنى النحوي للمفردة المحلّلة، فسيبويه – مثلاً– جعل التعريف والتنكير قرينة لتحديد الموقع الإعرابي للاسم، قال في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء "من ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفراً وعجباً... فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت :أحمد حمداً وأشكر الله شكراً...."[2].

وقال في باب ما يختار أن تكون المصادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات "وذلك قولك: الحمدُ لله والعجبُ لك....وإنما استحبوا الرفع فيه لأنه صار

---

[1] الخالدي،كريم حسين،نظرية المعنى في الدراسات النحوية،ص ١٧٦

[2] سيبويه، الكتاب،١/٣١٨– ٣١٩

معرفةً، وهو خبرٌ، فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله ،والرجلُ والذي تعلم، لأن الابتداء إنما هو خبرٌ وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف وهو أصل الكلام"[1] .

يتبيّن من هذا النص أن تنكير المصدر هو الذي سوّغ مجيئه صالحاً للدلالة على الفعل فناب منابه، وأن التعريف هو الذي جعله صالحاً للابتداء.

ومثل ذلك ما ذكره ابن جنيّ من أن الحذف الذي يطال جملة القسم في مثل"والله لا فعلت وتالله لقد فعلت، وأصلُهُ: أقسم بالله فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال- من الجار والجواب – دليلاً على الجملة المحذوفة"[2] فالذي سوّغ الحذف وجود دليل على ما حذف، وهذا الدليل يشتمل على قرينتين لفظيتين هما:الجار والمجرور المتعلق بفعل القسم، والثاني: وجود جملة الجواب التي تقتضي وجود جملة قسم تكون جواباً لها.

وقد أشار الرضي صراحة إلى وجود قرائن تتضافر مع علامة الإعراب لتحديد الوظيفة النحوية، فقال في باب وجوب تقديم الفاعل "إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدّالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل، لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الإعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما مع الآخر – كما يجيء – فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي"[3].

فالرضي في هذا النص يشير إلى قرائن تتضافر معاً لتحديد الوظيفة النحوية للفاعل وهو وجود علامة الإعراب وهي قرينة لفظية، أو وجود قرينه معنوية تميّز الفاعل من المفعول نحو

---

[1] سيبويه، الكتاب، ٣٢٨/١

[2] ابن جنّي، الخصائص، ٣٦٢/٢

[3] الاستراباذي، الرضي ،شرح الكافية ١٨٤/١

قولنا:أكلتْ الكمّثرى ليلى، فإذا فقدنا هاتين القرينتين وجب اللجوء إلى قرينة الرتبة بوجوب تقدم الفاعل وتأخر المفعول نحو قولنا:ضرب عيسى موسى .

العامل النحوي ونظرية تضافر القرائن:

لقد لقيت نظرية العامل النحوي اهتماماً واسعاً في الدراسات النحوية، بل كانت أساسًا لهذه الدراسات إذا استثنيتا محاولة ابن مضاء في إلغاء هذه النظرية[1]، وكما لقيت من الاهتمام عند أئمة النحو فإنها وجدت كذلك مكاناً مرموقاً من لدن الدارسين المحدثين، وقد تفاوتت الآراء بين مؤيد ومدافع، وبين منكر ومنتقد؛ حيث انتقد مهدي المخزومي هذه النظرية نقداً مرّاً لاعتمادها -في رأيه- على فكرة العمل والتأثير مما أدّى إلى كثرة التقديرات، وإيجاد أبواب مصنوعة صنعاً كالتنازع والاشتغال، كما أدت – في رأيه – إلى وجود أفكار فلسفيّة خلقت مشاكل جمّة في التحليل أقلُّها التمحل والتعقيد[2].

وفي المقابل رأى محمد خير الحلواني أن الذين انتقدوا نظرية العامل نظروا إليها من جانبها المظلم وما تجرّه من مشكلات في التقدير والتأويل، ولم ينظروا في أصلها الذي قامت عليه، وهو دراسة الظواهر الإعرابية وربطها ببنية الجملة[3]وأضاف قائلاً: إنه يجب أن ينظر إليها على أنها بحث في القرائن اللفظية التي ترتبط بحالات إعرابيّة خاصة، فتكون حينئذٍ دراسة شكليّة للغة، تدرس من خلالها تراكيبها ونظمها والعلاقات اللفظية والمعنوية وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار إعرابيّة[4] .

---

[1] انظر:القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ١٣-٣٠

[2] انظر:المخزومي، مهدي، في النحو العربي-نقد وتوجيه-،ص ١٦

[3] انظر:الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، ص ١٥

[4] انظر:نفسه، ص ١٠

أمّا تمام حسان فرأى أن فكرة تضافر القرائن لبيان المعنى النحوي تعصف بما تمسك بـه النحاة من فكرة العامل[1] وقال في سياق آخر إن القرائن تُغني عن العوامل، لأن النحـاة اتجهـوا بقولهم بفكرة العامل إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة، فجاء قولهم بالعامل لتفسير العلامات الإعرابيّة بحسب الموقع في الجملة، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية[2]،وبـسبب ذلك كانت نظرية تضافر القرائن- على رأي تمام حسان – بديلاً مقبولاً لنظرية العامل النحوي.

والواقع أننا لو وضعنا نظرية العامل في ميزان الدرس النحوي الحديث لوجدنا إنها تقوم على أساس صحيح في التحليل النحوي، بل إنّها تلتقي مع المنهج التحويلي ، وذلك "أن التحـويليين يقررون أن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة ببنية السطح..... ودراسة هذه البنية تقتضي فهـم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير فـي التصورات العميقة [3].

فالربط بين النظرية التحويلية عند المحدثين وبين فكرة العامل عند قدماء النحويين قائم على فهم العلاقات على اعتبار ما يُقّدم من وظائف على المستوى التركيبي وهذا لا يتعارض مع كونهـا علاقات للتأثر والتأثير أيضاً كما جاء عند النحاة .

فالعامل عند النحاة غالباً ما يكون في محصلته تحليلاً للعلاقات التركيبية؛ فهُم حين يجعلون الفعل أو شبهه هو العامل فكأنهم يشيرون إلى أن الحدث هو محور التركيـب، وعنـدما يجعلـون الأسماء معمولات له فإنهم يشيرون إلى أنها ترتبط به بمعنى ما.

---

[1] انظر:حسان،تمام، الأصول، ص٥

[2] انظر:حسان،تمام،اللغة العربية،معناها ومبناها،ص ١٨٥

[3] الراجحي،عبده ، النحو العربي والدرس الحديث –بحث في المنهج- دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندرية ١٩٨٨، ص ١٤٧-١٤٨

يضاف إلى ذلك كلّه أن مهمة النحو الماثلة في كتب التراث النحوي لا تقتصر على البحث في أواخر الكلمات وكيفية ضبطها فهذا الفهم الشائع لمهمة النحو لا يتفق مع واقع ما في كتبـــه ولا مع تحديد النحاة لمهمة النحو ولا مع رأي الدراسات اللغوية الحديثة، فمثلاً باب المبتدأ والخبر تدور أبحاثه الرئيسية حول تعريف كل منها ،ضبطه، وعامل الضبط، التطابق بين المبتدأ والخبر من حيث الجنس والعدد وموضع كل من المبتدأ أو الخبر من حيث التقديم والتأخير، ووجودهما في الكلام أو غياب أحدهما ، فمعظم هذه الأبحاث لا تتعلق بالعامل وضبط الآخر بل هي أبحـــاث فـــي الجملـــة وتكوينها[1] وينسحب هذا الكلام على الأبواب النحوية الأخرى، فغالباً ما يبدأ الباب النحوي بـــذكر حدّه، فيكون مشتملاً على عدة قرائن توضح هذا الباب كالصيغة والعلامة الإعرابية والرتبة وغيرها من القرائن مما يؤكد معرفة النحاة لهذه القرائن ومن ثم توظيفها في التحليل النحوي، كما يؤكد ذلك التقاء الدراسات النحوية الحديثة مع هذا الفهم القائم على البحث في خواص الجملة تأليفاً وموقعـــاً، مبنـىً ومعنـىً .

---

[1] انظر :عيد ، محمد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب – القاهرة ١٩٧٣،– ص ٢٦٥

وبذلك فإنه لا تعارض بين نظرية العامل في محصّلتها مع مفهوم نظرية تضافر القرائن.

غير أنه تجدر الإشارة إلى ضرورة مناقشة بعض قواعدها في ضوء المعنى[*] لا القول بإلغائها إذا إن كثيراً من جوانبها هو بحث عميق في معاني التراكيب والوظائف النحوية حتى مع وجود بعض الأصول المرفوضة معنوياً .

تضافر القرائن في الدرس التطبيقي عند المعري :

لقد تبيّن لنا في معرض الكلام على القرائن اللفظية والمعنوية في الفصلين الأول والثاني أن المعري اعتمد مجموعة من القرائن المتضافرة لبيان المعنى النحوي للمفردة المُحلَّلة، وقد اقتضت منهجية البحث تناول هذه القرائن مفردةً ، ولا يعني ذلك قيام قرينة بمفردها ببيان الوجه النحوي ، وإنما يدلّ على أنها كانت القرينة الأكثر وضوحاً ودلالةً على الوظيفة النحوية، فإذا التبس الأمر فاحتمل اللفظ المحلّل غير وظيفة، عُمِد إلى القرائن الأخرى لعلّها تعزّز رأياً أو تغلّبه على غيره .

ومّما يشدّ الانتباه أن قرينة العلامة الإعرابية كانت أكثر القرائن اعتماداً في التحليلات، ومن ثمّ تضافراً مع القرائن الأخرى – ونظراً لأهمية العلامة الإعرابيّة فقد خصّها أحد الباحثين بالدراسة مبيّناً تضافرها مع القرائن الأخرى[1] .ولما كانت العلامة الإعرابيّة قرينةً مهّمة فقد ظهرت في

---

* مثل العامل في (إذا) الظرفيّة الشرطيّة ، حيث رأى كثير من النحاة أن تعلقها بجواب الشرط لا بالشرط ، غير اننا نجد في أصول نظرية العامل ما يمنع –أحياناً– تعلّق إذا بالجواب نحو قوله تعالى: "ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون " سورة الروم الآية ٢٥ ،فالجواب هنا مقترن ب(إذا) الفجائية والعامل في إذا الشرطية – كما يقول النحاة – هو الفعل تخرجون ،والمعروف أن من أصول نظريتهم في العامل أن العامل بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ، انظر : العكبري،أبو البقاء ، عبدالله بن حسين ،إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن . دار الكتب العلميّة .بيروت ط١ ١٩٧٩، ١٩٦/٢ ،غير أنّ هذا الأصل غير دقيق لأن الظرف (إذا) في هذه الآية متعلق معنوياً بالفعل (يخرجون).

[1] انظر عبد اللطيف ، محمد حماسة ، العلامة الإعرابيّة في الجملة ،حيث عّرف بموضوع دراسته قائلاً : "يتناول هذا البحث العلامة الإعرابية بوصفها قرينة من قرائن الجملة وتعين على جلاء معناها وتتضافر مع قرائن أخرى في إحكام العلاقات المتشابكة التي تربط أجزاءها "ص: ١٥ ، وقد انتهى إلى أنّ العلامة الإعرابيّة من أهم القرائن التي تعين على تحديد الوظيفة النحوية بتضافرها مع غيرها من القرائن ،ص،٦٩، ٢٨١، ٣٠٩، ٣١١، ٣٣٧ .

تحليلات المعري متضافرة دوماً مع القرائن المعنوية واللفظية الأخرى ، ولذلك لم تفرد هذه الدراسة تضافر القرائن المعنوية بدرسٍ مستقلٍ كون العلامة الإعرابية –وهي قرينة لفظية –كانت حاضرةً في التحليل النحوي . وعليه فقد قسّمت الدراسة هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام هي : تضافر القرائن اللفظية، تضافر القرائن اللفظية والمعنوية ، وأخيراً تضافر المعنى الدلالي مع القرائن اللفظية والمعنوية .

أولاً : تضافر القرائن اللفظية :

لقد لجأ المعري إلى مجموعة من القرائن اللفظية ليستدل بها على الوجه الإعرابي للمفردة المحلّلة، وقد ظهر ذلك في إشارات يفهم منها توظيف هذه القرائن مجتمعةً، مستدلاً بدايةً بقرينة علامة الإعراب ومن ثمّ بالقرائن اللفظية الأخرى، ويبدو أنه استعان بهذه القرائن لتعزيز الوجه النحوي للمادة اللغوية المحلّلة تارةً أو لدحض وجهٍ آخر أو لإثبات غير وجه محتمل تبعاً لوجود قرينة دون أخرى .

ويمكننا دراسة تضافر القرائن اللفظية على النحو الآتي :

أ- تضافر العلامة الإعرابيّة والصيغة والأداة :

ارتبطت العلامة الإعرابيّة بالصيغة الصرفيّة والأداة لتوجيه التحليل النحوي في مواضع مختلفة من شروح المعري وقد استدل بعددٍ من القرائن اللفظية مجتمعة لإعراب بعض المفردات، ومن ذلك إعرابه لكلمة (أقلّ) في قول المتنبي :

قفا قليلاً بها عليّ فلا أقلُّ من نظرةٍ أُزوِّدُها[1]

---

[1] الديوان ، ص ٢٠

فقال:"ولا أقلَّ، ويروى بالنصب وهو الوجه لأن (لا) يبنى الاسم بعده على الفتح إذا كان نكرة، وأقلّ نكرة، وقد روي بالرفع على معنى ليسَ"[1].

ويدل ذلك على أمرين هما : جواز إعراب (أقلّ) على وجهين : بالنصب على اعتبار أن (لا) نافية للجنس فيبنى اسمها على الفتح، أو أن تكون مشبهةً بـ(ليس) نحو قول سعد بن مالك القيسي :

من فرَّ عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا براحُ[2]

والأمر الآخر، أن المعري استدل على الوجه الإعرابي بقرائن لفظية هي: الأداة (لا) سواء أكانت نافية للجنس أو عاملة عمل ليس، وكذلك قرينة الصيغة وهي مبنى النكرة (أقلّ)، وقد استدل بقرينة الصيغة لترجيح وجه النصب، أما وجه الجواز في نصب أو رفع (أقلّ) فيرجع إلى الأداة باعتبارها المُسبّب لوجود الحركة الإعرابيّة .

ومن الأمثلة- أيضاً على توظيف هذه القرائن إعراب كلمة (معاذُ) في قول المتنبي :

أيا عبدَ الإله معاذُ إني خفيٌّ عنك في الهيجا مقامي[3]

حيث قال:" وضم معاذ على .. النداء كأنه يقول: أيا عبدَ الله يا معاذُ"[4]، فوظّف قرينة العلامة الإعرابيّة (الضم)، وهي علامة استدل بها على المنادى المبني، وسبب البناء هو مبنى الصيغة كونه بدلاً وكونه مفرداً فهو مبني على الضم ؛لأنّ البدل على نية المبدل منه إضافة إلى تضافر أداة النداء على نية تكريرها لوجودها في صدر البيت، وقد دلّت العلامة الإعرابيّة على الأداة كونها الأثر الناتج عنها .

---

[1] المعري ، معجز أحمد ، ١٧١١

[2] من شواهد الكتاب ٥٨١١ ، وشاهده إعمال (لا) عمل ليس ، وهي لغة أهل الحجاز ، وقد أنكر كثير من النحاة إعمال (لا) عمل ليس ، وهي تعمل عند الحجازيين بشروط ، انظر : شرح ابن عقيل٢٦٥١١ ، ٢٦٨ ، ومعاني النحو ٢٧٨١١ .

[3] الديوان ، ص ٤٩ ، وروي :أبا عبد الإله

[4] المعري ، معجز أحمد ٢٠٠١١ .

ب- تضافر العلامة الإعرابيّة والصيغة :

لقد وظّف المعري قرينة الصيغة الصرفيّة متضافرة مع العلامة الإعرابيّة في مواضع كثيرة ليدلّل بهما على الوجه الإعرابي للمفردة المحلّلة . ومن ذلك إعراب كلمة (مالَهُ) في قول المتنبي :

لو فرّقَ الكرمَ المُفرِّقَ مالَهُ في الناس لم يك في الزّمان شحيحُ[1]

إذ علّق عليه قائلاً: " ومالَه نصب بالمُفرّق الذي هو الفاعل من فرّق "[2]، فذكر بذلك قرينتين هما: علامة الإعراب (النصب)، ومن ثمّ علة النصب وهي وجود صيغة اسم الفاعل (مفرّق) العاملة في المنصوب لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل الذي أُخذ منه، فكانت هاتان القرينتان دليلاً على إعراب (مالَه) مفعولاً به .

ومثله كذلك إعراب كلمة (تخلصاً) في قول المتنبي :

كيفَ الرّجاءُ من الخطوبِ تخلّصاً مِن بعد ما أنْشبنَ فيَّ مخالبا[3]

حيث قال: " تخلصاً نصب بالرجاء لأنه مصدر يعمل عمل الفعل فكأنه يقول : كيفَ أرجو التخلص من حوادث الدهر وبلاياه "[4] فاستدل بعلامة النصب وصيغة المصدر (الرجاء) في إعراب (تخلصاً) مفعولاً به، وهما قرينتان لفظيتان تضافرتا للدّلالة على توجيه الوظيفة النحوية لكلمة (تخلصاً).

ونحو ذلك أيضاً إعراب كلمة النفس في قول المتنبي:

---

[1] الديوان ، ص ٦١ ، وروي : لو فُرّق الكرمُ .

[2] المعري ، معجز أحمد ، ٢٤٦/١

[3] الديوان ، ص ١٠٠

[4] المعري ، معجز أحمد ٢٩١٢

فحبُّ الجبانِ النفسَ أورده التُّقى وحبُّ الشجاعِ النفسَ أورده الحرْبا[1]

حيث قال: " النفس منصوبة بحبّ في الموضعين، لأنه مصدر فيعمل عمل الفعل"[2] وهو مصدر مضاف إلى فاعله، فاستدل على إعراب (النفس) بوجود علامة النصب، معلّلاً وجودها بعمل صيغة المصدر (حُبّ) على تقدير أحبَّ الجبانُ نفسَه، وأحبَّ الشجاعُ نفسَه .

ومثل ذلك إعراب كلمة (العاثور) في بيت الحماسة :

وهل يدع الواشون إفساد بيننا وحفراً لنا العاثورَ من حيث لا ندري[3]

إذ قال:" نصب العاثور لأنّ المصدر عمل فيه"[4] فاستدل بعلامة النصب على آخر كلمة (العاثور) وبصيغة المصدر العاملة عمل الفعل، وهما قرينتان لفظيتان دلتا متضافرتين على إعراب (العاثور) مفعولاً به .

ويظهر اعتماد المعري على مبنى الصيغة والعلامة الإعرابيّة في اختلاف أوجه إعراب كلمة (المكلِّل) في قول المتنبي :

وفارسَ الأحمرِ المُكلِّل في طيءٍ المُشرَع القنا قبَلَهْ[5]

فقال : " والمكلّل بكسر اللام الأولى هو الحاد الماضي ، فإن جررته فهو صفة للفرس ، وإن نصبته فهو صفة للممدوح "[6].فتضافرت علامة الإعراب (الفتحة أو الكسرة) مع مبنى الصيغة لتحديد الوجه الإعرابي .

---

[1] الديوان ، ص ٣٢٠

[2] المعري ، معجز أحمد ٢٣٨١٣

[3] البيت بلا عزو في شرح الحماسة ، وقيل إنه لبعض الحجازيين ، انظر : لسان العرب ، مادة عَثَرَ

[4] المعري ، شرح الحماسة ٨٦٠١٢

[5] الديوان ، ص٢٣٦، وروي : وفارسَ بالنصب ، والمكلّل : على صيغة اسم المفعول

[6] المعري ، معجز أحمد ٥٢٧١٢

ونجده في موضع آخر يحمل الحرف على المبنى الاسمي، مستدلاً بالحمل على صيغة الاسم لإعراب حرف الاستفهام (هل) وحرف النفي (لم) أسماء مجرورة ، قال المتنبي :

من اقتضى بسوى الهنديّ حاجَتَهُ أجابَ كلَّ سؤالٍ عن هلٍ بلمِ[1]

فقال: " وهل: حرف استفهام، ولم: حرف نفي وجعلهما اسمين وجرهما "[2]. فكان دخول حرف الجر على (هل ولم) دليلاً على أنهما اسمان ؛لأنّ الجر من علامات الأسماء.

ج- تضافر العلامة الإعرابية والأداة :

لا شك أن العلامة الإعرابيّة ترتبط بعلاقة وثيقة بالأداة، كون علامة الإعراب تختلف تبعًا لاختلاف الأداة، ومن ثمّ تتغير الوظيفة النحوية للمفردة الواقع عليها عمل الأداة ، فتتضافر هاتان القرينتان معاً لبيان الوجه الإعرابي للمفردة المحلّلة .

وقد ظهر توظيف هاتين القرينتين في مواضع مختلفة من الشروح، ومن ذلك إعراب كلمتي:(مكسوباً وباقياً) في قول المتنبي :

إذا الجودُ لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً[3]

حيث قال: " شبه (لا) بـ(ليس) في نصب الخبر فلهذا نصب مكسوباً وباقياً "[4] وفي ذلك إشارة واضحة إلى تضافر قرينة الأداة (لا بمعنى ليس) إضافة إلى وجود علامة النصب كونها أثراً للأداة ودالة على عمل (لا) عمل (ليس).

---

[1] الديوان ، ص ، ٥١٣

[2] المعري ، معجز أحمد ٢٤٧١٤

[3] الديوان ، ص ،٤٣٩

[4] المعري ، معجز أحمد ٢١١٤

ومثل ذلك نصب (عاقلاً ومسلماً) في قوله:

حتى يقولَ الناسُ:ماذا عاقلاً ويقولُ بيتُ المال:ماذا مُسلماً[1]

حيث قال:"ونصب عاقلاً و مسلماً لأنهما خبر ما"[2] وفي هذا إشارة إلى توظيف الأداة (مـا) العاملة عمل ليس إضافة إلى وجود علامة النصب،فدلت هاتان القرينتان علـى الوظيفـة النحويـة لـ(عاقلاً ومسلماً).

واستدل في موضع آخر بعلامة الإعراب وأداة النصب (إنّ) على إعراب كلمة(لُجاج) في قول البحتري:

عُذلَ المحبُّ وإنّ من شيم الهوى في حيثُ يجهلُهُ لجاجَ العُذّلِ[3]

حيث قال:" كان في النسخة "لجاجُ العذّل" رفعاً ونصبا والوجه النصب بـ إنّ، ويبعد الرفع إلاّ على أن يضمر في (إنّ) الهاء، ويجوز أن يقول من رفع: جعلَ إنّ في معنى نَعم"[4]فهو يجيز النصب والرفع لكلمة (لجاج) مع ترجيح وجه النصب معتمداً على قرينتي العلامة الإعرابيّة والأداة،ويكـون وجه النصب على اعتبار (إنّ) ناصبة، ويكون الرفع على جهتين: إما على اعتبار (إنّ) ناصبه واسمها مضمر تقديره (إنّه لجاجُ)، أو على اعتبار (إنّ) حرف جواب بمعنى نَعَمْ نحو قول عبدالله بن قـيس الرّقيات:

ويقلنَ شيبٌ قد علا كَ وقد كبرتَ فقلت إنّهْ[5]

---

[1] الديوان،ص ،٩

[2] المعري معجز أحمد١/٥٣

[3] الديوان،٢/٢٧٤، وروي: عُذل المشوقُ .

[4] المعري ،عبث الوليد،ص٤٠٥-٤٠٦

[5] الرقيات، ديوان عبدالله بن قيس ، ص:٦٦ ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٥١/٣

وشاهده مجئ (إنّ) بمعنى أجل،وتكون الهاء للسكت[1]،ولا تكون كذلك إلاّ إذا كانت مسبوقة بما يحتاج إلى جواب ،إضافة إلى أن مجيئها بمعنى نعم غير مقطوع به بل يمكن أن يقدر بـــ (إنه كذلك). فوظّف بذلك اختلاف علامة الإعراب مع وجود (إنّ) لإعراب كلمة (لجاج).

وعلّل في موضع آخر سبب رفع كلمة (الخلق) في قول المتنبي:

أحُلماً نرى أم زماناً جديداً أم الخلقُ في شخص حيٍّ أعيدا[2]

بدلالة قرينتي العلامة الإعرابيّة والأداة (أم) فقال:"وقوله أم الخلق: رفع لأنّ "أم" هاهنا منقطعة"[3] فدلّت العلامة الإعرابية (الرفع) على أن (أم) منقطعة لا متصلة، لأنها لو كانت تعني الاتصال لكانت علامة إعراب (الخلق) النصب على الإتباع،غير أن المعري حمل(أم) على معنى الإضراب، أي على معنى: بل الخلقُ، فانقطع الكلام عما قبله فأصبحت الخلق مبتدأ مرفوعاً و(أعيدا) خبره، وبذلك دلّت (أم) وعلامة الإعراب على الوظيفة النحوية لكلمة(الخلقُ) .

د. تضافر العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة:

ترتبط العلامة الإعرابية بالرتبة ارتباطاً وثيقا،وتعد الرتبة غير المحفوظة مزيّة للغات المعربة،لأن العلامة الإعرابية تصبح حين تقديم أو تأخير العناصر اللغوية دليلا على إقامة الإعراب.

وقد أفاد المعري من تضافر علامة الإعراب والرتبة في تحديد الوظيفة النحوية في مواضع مختلفة من الشروح،ومن ذلك إعراب كلمة (مثلَهنّ) في قول المتنبي:

بيني وبينَ أبي عليّ مثلُهُ شمُّ الجبالِ ومثلَهُنّ رجاءُ[4]

---

[1] وقد خالف ابن هشام سيبويه في ذلك واعتبر أن الهاء ضمير منصوب بـــ(إنّ) وخبره محذوف انظر:ابن هشام،مغني اللبيب١/٦٠

[2] الديوان،ص، ١٢٣

[3] المعري،معجز أحمد٢/١١٧

[4] الديوان،ص، ١١٦

حيث أعرب (مثلَهُنّ)حالاً [1] مُدلِّلاً على ذلك بقرينتين هما:علامة النصب والتقدم، إذ إن الأصل وقوع (مثلَهُنّ) وصفاً لـ(رجاء) وهي نكرة فلمّا تقدمت على موصوفها خرجت من بابها النحوي لأن رتبة الصفة التأخر دوماً عن الموصوف .

ومثل ذلك أيضاً إعراب كلمة (مثلَك) في قول المتنبي:

تقولينَ ما في الناس مثلَكَ عاشقٌ جِديْ مثلَ من أحببتُه تجدي مثلي[2]

فقال:"مثلَك نصب على الحال؛لأنه صفة نكرة قدّم عليها"[3] وأصله:ما في الناس عاشقٌ مثلُك على الإتباع،غير أن وجود علامة النصب وتقديم الصفة على الموصوف إضافة إلى مبنى صفة النكرة قد أخرج الصفة من بابها النحوي فكان النصب والتقدم على المتبوع قرينتين على الوظيفة النحوية لكلمة (مثلك).

و مثله كذلك إعراب كلمة (غيرك) في قول المتنبي:

بغيرك راعياً عَبثَ الذِّئابُ وغَيرَك صارماً ثلَمَ الضِّرَابُ[4]

حيث جعل (غيرَك) منصوبة على الحال لتقدم نعت النكرة عليها[5] وتقديره: وثلَمَ الضِّرابُ صارماً غيرَك، فوظّف قرينة النصب والتقدم على الموصوف في إعراب (غيرَك)حالاً.

ثانياً: تضافر القرائن اللفظية والمعنوية:

اعتمد المعري مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية للوصول إلى تحليل نحوي سليم ،وعلى الرغم من أن المعري لم يصرح بتضافر هذه القرائن على غرار ما فعل تمام حسان أثناء تعرضه

---

[1] المعري،معجز أحمد٢/٨٧

[2] الديوان،ص ،٥٢٠

[3] المعري،معجز أحمد٤/٢٦٢

[4] الديوان،ص،٣٧٠

[5] انظر:المعري،معجزأحمد٣/٤٠٥

لمبدأ تضافر القرائن، غير أننا نستطيع أن نكشف مدى اعتماد المعري هذه القرائن بما قدّمه من إشارات تدل على ذلك،وقد كانت العلامة الإعرابيّة – وهي قرينة لفظية– ركيزة أساسية في إجراء التحليل ،لذلك يمكننا أن نطلق على هذا القسم من الدراسة :تضافر العلامة الإعرابيّة مع القرائن المعنوية،ويمكننا أن نبين ذلك على النحو الآتي:

أ- تضافر العلامة الإعرابيّة والإسناد:

هناك ارتباط بين العلامة الإعرابيّة وقرينة الإسناد، فالضمُ قرينة لفظية دالة على الفاعل أو نائبه أو المبتدأ والخبر المفرد حتى قيل إن الضمه هي علم الإسناد، وسبب ذلك أنه كثُر ارتباط الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر بالضم ،كما كثر ارتباط المنصوبات بالفتح ، فأصبحت هذه العلامات دلالة لفظية على الوظيفة النحوية لهذه الأبواب .

وقد وظف المعري هذه القرينة اللفظية مع قرينة الإسناد التي تعلّق خبراً بمخبرٍ عنه في مواضع كثيرة،ومن ذلك تصحيحه لرواية الجر لكلمة (عارفة) في قول البحتري:

وقلّما عارفةٌ لم يكُنْ مَقْلولُها بادي مَفْعولِها[1]

بدلالة الرفع والإسناد، حيث قال:"كان في النسخة؛ قلما عارفةٍ بالخفض، وذلك غلطٌ ،وإنما يجب أن يكون:قلما عارفةٌ،برفع عارفة،وترفع عارفة بفعلها ،وتجعل(ما)"زائدة"[2] فهو يوجب الرفع– وهي قرينة لفظية – مستدلاً على وجه الرفع بالعلاقة القائمة بين الاسم المرفوع (عارفه) وفعله (قَلّ)

---

[1] الديوان،٢/٢٩٠

[2] المعري،عبث الوليد،ص٤٢٥

على اعتبار(ما) زائدة لا كافة، فارتبط الفعل (قلّ) بمرفوعه لتمام الفائدة بهما، وقد تضافر هذا الرابط الاسنادي بين الفعل وفاعله وعلامة الرفع لإعراب كلمة (عارفة) .

ومن الجدير بالذكر أنه من المعروف عند النحاة وقوع الفعل بعد (قلّما) أو تقديره نحو تأويل سيبويه لقول عمر بن أبي ربيعة:

صددت فأطولتِ الصّدودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصّدودِ يدوم[1]

حيث قال:" وإنما الكلام :وقلّ ما يدوم وصالٌ"[2] فجعله على التقديم والتأخير، وفي ذلك جواز لتقديم الفاعل على فعله شذوذاً، والبصريون عامه لا يجيزون ذلك شعراً أو نثراً[3] غير أن المعري لم يحمل قول البحتري على التقديم أو التأخير أو تقدير الفعل، إنما جعل (ما) زائدة ومن ثمَّ أعمل الفعل بالفاعل بدلالة علامة الرفع وتعلّق الفعل بفاعله.

ومن الأمثلة على توظيف قرينة العلامة الإعرابيّة والإسناد في التحليل النحوي إعراب كلمة (الحزم) في قول المتنبي:

ماضي الجنانِ يريهِ الحزمُ قبلَ غدٍ بقلبِهِ ما ترى عيناهُ بعدَ غدِ[4]

حيث قال:"الحزم رفع على انه فاعل يريه"[5] فوظّف قرينة علامة الرفع إضافة إلى قرينة الإسناد الماثلة في العلاقة القائمة بين الفعل (يري) وفاعلة الحزم، إذ تمت الفائدة بترابطهما بعلاقة الإسناد. ومثله كذلك إعراب كلمة (الأرداف) في قول المتنبي:

---

[1] عمر بن أبي ربيعة، أبو خطاب عمر بن عبدالله، ديوان عمر بن أبي ربيعة، ،دار القلم ،بيروت لبنان، ص٢٠٧، وهو من شواهد سيبويه انظر الكتاب:٣١/١، ١١٥/٣

[2] سيبويه،الكتاب٣١/١

[3] انظر:ابن هشام،مغني اللبيب ٣٢٠/١

[4] الديوان،ص، ٥٩

[5] المعري،معجز أحمد٢٣٦/١

تُرفِّع ثوبَها الأردافُ عنها فيبقى من وشاحيها شسوعا[1]

فقال:"رفع الإرداف لأنها فاعلة لترفّع ومفعوله الثوب"[2] فاستدل بعلامة الرفع (الضمة) وبعلاقة الإسناد الناتجة من ترابط الفعل بفاعله، ثم إن الفعل مبدوء بتاء الأنثى الغائبة.

ومنهُ أيضاً إعراب كلمتي (حكمُهُ وميسمُ) في قول المتنبي:

فجاز له حتّى على الشمس حكمُهُ وبانَ له حتّى على البدرِ ميسمُ[3]

حيث قال:"وحكمُهُ رفع "بجاز" أي جاز له حكمُهُ على الشمس، وميسم رفع بـ "بان"[4] فاستدل بعلامة الرفع والإسناد القائم بين الفعل (جاز) وحكمُهُ، والفعل (بان) و(ميسمُ) على الوظيفة النحوية للكلمتين وهي الرفع على الفاعلية، فكانت العلامة الإعرابيّة قرينة على الوظيفة النحوية غير أنها غير كافية لبيان وظيفة الفاعليّة، لذلك اعتمد قرينة معنوية أخرى وهي علاقة الإسناد المسبّبة لعلامة الرفع، فقال: وحكمُهُ رفع "بجاز" إشارة إلى علاقة الإسناد القائمة بين الفعل والفاعل.

واستدل في موضع آخر بعلامة الإعراب والإسناد على نصب الاسم الواقع خبراً لـ(كان) نحو إعراب كلمة (أبا)في قول المتنبي:

ولو سُقِّيتها بيدي نديمٍ أُسَرّ به لكان أبا ضَبَيسِ[5]

---

[1] الديوان،ص ،٨١

[2] المعري،معجز أحمد١/٣١٣

[3] الديوان،ص، ٢٩٠

[4] المعري، معجز أحمد٣/١٥٠

[5] الديوان ،ص،٥٠

فقال:"ونصب أبا ضبيس لأنه خبر كان واسمه ضمير النديم "[1] وبذلك فهو يشير إلى علامة الإعراب وهي النصب، إضافة إلى علاقة الإسناد وكون الفعل (كان) يتطلب اسماً وخبراً لتمام الفائدة، لذلك بيّن أن سبب وجود علامة النصب في (أبا) هو وقوعه خبراً لكان.

وفي الشروح أمثلة كثيرة يفهم منها اعتماد المعري علامة الإعراب وقرينة الإسناد في الاستدلال على الوظيفة النحوية[2].

ب ـ تضافر العلامة الإعرابيّة و قرينة التعدية:

التعدية فرع على التخصيص وتدل على تقييد علاقة الإسناد بين الفعل والفاعل كي لا يفهم على إطلاقه، وترتبط التعدية بعلامة النصب غير أنّ هذه العلامة غير كافيّة للدلالة على باب المفعول به لذا وجب تضافر قرينة التعدية، وقد أشار المعري في مواضع مختلفة إلى تضافر هاتين القرينتين لبيان الوظيفة النحوية للمفعول به، ومن ذلك إعراب كلمة (صنماً) في قول المتنبي:

لعبت بمشيته الشّمولُ وجرّدت صنماً من الأصنام لولا الرّوحُ[3]

حيث قال:"وصنماً: نصب لوقوع جردت علية، فكأنه يقول: جرّدت الشمول صنماً من الأصنام"[4] فوظّف قرينة العلامة الإعرابيّة (النصب) وقرينة التخصيص وهي هنا التعدية التي تفهم من قوله: وقوع جرّدت عليه حيث أن معنى وقوع الفعل يعني تعديته لنصب المفعول به، وهي علاقة تقييد للفعل (جرّد) بوقوعه على (صنماً) كي لا يفهم على إطلاقه.

ومثله كذلك إعراب كلمة (إنساناً) في قول المتنبي:

---

[1] المعري،معجز أحمد١/٢٠٤

[2] انظر مثلاً:المعري،معجز أحمد١/٢٥ ،١٢٨/٢، ٢١٣/٢، عبث الوليد ٥٤، ٩٩، ١٠٢، ٢١١، ٣٣٩، ٤٣٥

[3] الديوان ص ٦٠

[4] المعري معجز أحمد ٢٤١/١

قد شرَّف اللهُ أرضاً أنت ساكنُها وشرّفَ الناسَ إذ سوّاك إنسانا[1]

حيث قال:" وإنساناً نصب لأنه مفعول ثان من سوّاك"[2] فاستدل بقرينة علامة النصب، وقرينة التعدية كون الفعل (سوّى) متعدياً إلى مفعولين أحدهما الكاف في سوّاك والثاني كلمة (إنساناً) فتضافرت علامة الأعراب مع تقييد علاقة الإسناد بين الفعل والفاعل بوقوع الفعل على الضمير وكلمة الإنسان.

ومثله كذلك إعراب كلمة (فقدَ) في قول المتنبي:

حتّامَ نحن نساري النّجم في الظُّلم وما سُراهُ على ساقٍ ولا قدمِ؟

ولا يُحِسُّ بأجفان يُحِسُّ بها فَقدَ الرُّقادِ غريبٌ باتَ لم يَنَمِ[3]

فقال:"وفقدَ:نصب لأنه مفعول يُحسُّ"[4] فذكر قرينة العلامة الإعرابيّة ومن ثمَّ بيّن سبب النصب وهو تعدي الفعل يحسُّ المسند إلى ضمير النجم ـ لأنّ تمام الفائدة تقتضي وجود الاسم الواقع عليه الفعل.

وقد تتضافر الصيغة الصرفيّة مع قرينتي العلامة الإعرابيّة والتعدية لبيان الوجه النحوي للمفردة المحللة، ومن ذلك إعراب كلمة (وجوب) في قول المتنبي:

تعجَّلَ فيَّ وجُوبُ الحُدودِ وحدَّيَ قبلَ وجوبِ السُّجودِ[5]

حيث قال:"وروي تعجّلُ: فيكون متعدياً،أصله تتعجل أيها الأمير،فعلى هذا (وجوب) يكون

---

[1] الديوان،ص، ١٧٠

[2] المعري،معجز أحمد،٣٠٤/٢

[3] الديوان،ص ،٥١٠

[4] المعري،معجز أحمد ٢٣٩/٤

[5] الديوان.ص، ٤٨، وروي وحديَ.

منصوباً"[1] فوظّف الصيغة الصرفيّة للفعل (تعجّلَ)ليستدل بذلك على التعدية أو اللزوم، ومن ثم اختلاف قرينة العلامة رفعاً أو نصباً، وقد رجّح لزومية الفعل ورفع (وجوبُ) فقال:"والأولى تعجلَ بفتح اللام على الفعل الماضي اللازم"[2]،أي إذا كان مضارعاً لـ(عجّل) فهو متعدٍ ، وإن كان ماضياً مزيداً بالتاء على (تَفَعَّلَ) فهو لازم.

ومنه كذلك إعراب كلمتي (الفريسة،وخوفَهَ) في قول المتنبي:

عن ذا الّذي حُرِمَ اللُّيوثُ كمالَهُ يُنْسي الفريسةَ خوفَهُ بجمالِهِ[3]

حيث استدل بمبنى الصيغة للفعل (يُنسي) وتعديته إلى مفعولين وكذلك وجود قرينة علامة الإعراب (النصب) على إعراب (الفريسة،وخوفه) فقال:" ينسي يتعدى إلى مفعولين، فنصب الفريسة على أنه مفعوله الأول، وخوفه المفعول الثاني"[4].

ج- تضافر العلامة الإعرابيّة و الغائية:

تتضافر علامة النصب مع قرينة الغائية أو السببيّة للدّلالة على باب المفعول لأجله،ومن الأمثلة التي يلمح فيها توظيف المعري لهاتين القرينتين لإعراب الاسم الواقع مفعولاً لأجله إعرابه لكلمة تكرماً في قول المتنبي:

صبراً بني إسحاق عنه تكرماً إن العظيمَ على العظيم صبورُ[5]

---

[1] المعري،معجز أحمد١٩٨/١

[2] المعري،معجز أحمد ،١٩٨/١

[3] الديوان،ص ٢٧٥

[4] المعري،معجز أحمد ١٠٦/٣

[5] الديوان ،ص، ٦٦

فقال:"نصب صبراً على المصدر أي اصبروا صبراً، وتكرماً نصب لأنه مفعول له"[1] فاستدل بوجود علامة النصب وقرينة السببّية على إعراب تكرّما مفعولاً لأجله، ولولا وجود معنى السببّية لخرج إعرابه إلى باب نحوي آخر؛ فصبراً –مثلاً– نصبت على المفعول المطلق لأن قرينة الغائية لا تلمح فيها، لذلك أعربها مفعولاً مطلقاً بتقدير الفعل المحذوف وجوباً رغم اشتراك (صبراً و تكرّمًا) في العلامة الإعرابية وصيغة المصدر.

ومنه كذلك إعراب كلمة (شجوها)في قول المتنبي :

ستبكي شجْوَها فرسي ومُهْري صفائِحُ دمْعُها ماءُ الجُسُومِ[2]

حيث أجاز نصبها على المصدر،أو النصب على المفعول لأجله فقال:"شجوها نصب على المصدر ويكون من الشجو، وقيل: نصب على المفعول له، كأنه جعل الشجو علة للبكاء"[3]، وسبب هذا الجواز أنه حمل كلمة (شجوها) على معنيين الأول:على معنى المفعول المطلق؛أي ستبكي الصفائح فرسي شجواً ،وجاز ذلك لأن البكاء من الشجو،والثاني: على معنى السبب والغاية ،فيكون سبب البكاء الشجو والحزن، فوظّف قرينة العلامة الإعرابّية وقرينة التحديد والتوكيد مع المفعول المطلق تارة ،وقرينة السببية مع المفعول لأجله تارة أخرى .

د. تضافر العلامة الإعرابّية والأداة و المعيّة :

تتضافر هذه القرائن لبيان الوجه الإعرابي للمفعول معه، إذ إن المفعول معه مقترن بعلامة النصب ،وبوجود (واو)بمعنى مع، إضافة إلى وجود قرينة المصاحبة والاقتران (المعيّة)، فإذا تخلّفت قرينة من هذه القرائن استدعى ذلك تغيّر الوظيفة النحوية،ومن ذلك تعليق المعري على بيت الحماسة:

---

[1] المعري ،معجز أحمد ٢٦٠/١

[2] الديوان،ص،٢١٦

[3] المعري ،معجز أحمد ٤٥٦/٢

أكنيه حينَ أناديه لأكرمَه ولا ألَقِّبُهُ و السوءَةَ اللقبا[1]

حيث قال :"نصب السوءة لأنه جعلها مفعولاً معه " أي ولا ألقِّبهُ مع السوءة اللقب،أي مقترناً بالسوءة"[2]، فأعربَ (السوءةَ) مفعولاً معه مستدلاً بقرينة العلامة الإعرابية (النصب)، وبدلالة قرينة المعية، التي تفيدها الواو، فلما تضافرت هذه القرائن صحّ إعراب (السوءة)مفعولاً معه.

ولعل الصحيح هنا أن الواو واو عطف ،والسوءة مفعول به ثانٍ لفعل محذوف أي: ولا أسوءه السوءةَ.

أما إذا تخلّفت إحدى هذه القرائن فإن ذلك يؤدي إلى اختلاف الوجه النحوي، فذكر المعري أن هناك أناساً رفعوا (السوءة)، فقال:"ومن رفع فالخبر مضمر ،أي والسوءةُ ذاك ،ويجوز أن يكون اللقبا خبراً ويكون مصدراً كالَجمْزي"[3] ومرجع ذلك اختلاف علامة الإعراب (الضمة) حيث استدعى ذلك أن تكون الواو للاستئناف لا للمعيّة ومن ثمّ سقوط قرينة المصاحبة، وعلى ذلك أصبحت السوءة : مبتدأ يستدعي خبراً مقدّراً .

ومثل ذلك جواز الرفع والنصب لكلمة (البيض)في قول ابن أبي حصينة :

ما أنت والبيضُ في شعرٍ تفوه به بعد البياضِ الذي قد لاح في الشعرِ[4]

---

[1] المعري ،شرح الحاسة ٦٩٧/٢ ،وروي البيت بأنه لبعض الفزاريين

[2] نفسه،٦٩٧/٢

[3] المعري ،شرح الحماسة،٦٩٧/٢

[4] الديوان ،٦/١

حيث أجاز الرفع والنصب، ويكون النصب على المفعول معه، والرفع عطفاً على (أنت)، وقد رجّح المعري وجه الرفع، فقال:والرفع أجود[1]، وذلك لأن كون الواو عاطفة أولى، حيث إن المعيّة تقتضي تقديم فعل عامل كأن يقال: ما تكون أنت والبيضَ ،فرجّح العطف للتخلص من كلفة التقدير.

نخلص من ذلك إلى أن المعري قد استدل بعلامة الإعراب، وقرينة التبعية (العطف) على إعراب (البيض) اسماً معطوفاً، أمّا في حالة النصب فاستدل بعلامة الإعراب إلى جانب قرينة المعية التي تفيدها الواو في هذه الحالة على إعرابها مفعولاً معه.

هـ- تضافر العلامة الإعرابية مع قرينة الملابسة:

تتضافر قرينة العلامة الإعرابية مع قرينة الملابسة للدلالة على باب الحال المفرد، حيث تدل هذه القرينة على تخصيص الإسناد الفعلي أو الاسمي ببيان هيئة معينة عند وقوع الحدث .

ومن الأمثلة التي يلمح فيها توظيف المعري لهاتين القرينتين إعرابه لكلمة (حيياً) في قول المتنبي:

حيياً من إلهي أن يراني وقد فارقتُ دارَك واصطفاكا[2]

حيث أورده بالنصب مخالفاً رواية الديوان[3] فأعربه حالاً منصوباً بدلالة قرينة العلامة الإعرابيّة (النصب) وبملابسة الحال ، فقال:"حيياً نصب على الحال، أي أرجع و أنا أستحي من إلهي أن يراني فارقت دارَك وأنت صفوته"[4] .

---

[1] المعري ،شرح ديوان ابن أبي حصينة ١٧/٢

[2] الديوان ،ص٥٨٧

[3] روي في الديوان رفعاً (حيٌ) وكذلك عند العكبري٣٩٧/٢

[4] المعري،معجز أحمد ٤٢٤/٤

فذكر قرينة النصب وقرينة ملابسة الحال، وذلك في قوله: ارجع وأنا استحي، أما على رواية الرفع فتكون(حيٌّ) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره أنا حيٌّ من إلهي، لاختلاف قرينة العلامة وفقدان قرينة ملابسة الحال.

ومن أمثلة ذلك أيضاً إعراب كلمة(فارساً) في قول المتنبي :

أفرسُها فارساً وأطولُها باعاً وَمِغْوارُها وسيّدُها[1]

حيث قال:"فارساً نصب على الحال،فهذا الممدوح أفرس قريشٍ في حال كونه راكباً للفرس فدّل به على انه إنما يركب الفرس في بعض الأحوال، إذ ركوبه في جميع الأحوال من عادات الرّائضين "[2]، فوظّف قرينة العلامة الإعرابية (النصب) ومن ثمّ قرينة الملابسة إذ إنّ علامة النصب غير كافية لبيان الوجه النحوي فقال هو أفرس قريش في حال كونه راكباً للفرس لذلك فإن الفروسيّة مقيّدة بكونه على هيئة الركوب لذلك صحّ إعرابه حالاً.

و- تضافر العلامة الإعرابيّة مع قرينة التبعية:

تتضافر العلامة الإعرابيّة مع قرينة التبعية بما ينضوي تحتها من التوابع، لأن الإتباع سببٌ في ظهور علامة الإعراب على آخر الاسم التابع ومن ثمّ تسهم في تحديد وظيفته النحوية، وعليه فإن علامة الإعراب دالة على العلاقة القائمة بين التابع والمتبوع ، وقد وظّف المعري قرينة العلامة الإعرابيّة وقرينة التبعيّة في إعراب المفردات في باب التوابع.

ففي باب النعت أعرب كلمة (النّاهل) في قول المتنبي:

---

[1] الديوان،ص،٤

[2] المعري،معجز أحمد١/٢٧

لو لم يَهبْ لجَبَ الوفودِ حوالَهُ لَسرى إليه قطا الفلاةِ النّاهلُ[1]

نعتاً،بدلالة العلامة الإعرابيّة والتبعيّة بالنعت حيث قال:"والناهل العطشان وهو نعت للقطا وهو مرفوع"[2] فاستدل بقرينة العلامة الإعرابيّة (الرفع) وتبعية النّاهل لكلمة (القطا)،لأن (قطا الفلاةِ) مرفوع على الفاعلية للفعل يهب في اختيار البصريين أو لَسرى في اختيار الكوفيين.

أما توظيف قرينة العلامة الإعرابيّة والتبعية بالعطف ،فشاهده تعليق المعري على قول المتنبي:

كفى ثُعلاً فخراً بأنك منهم ودهرٌ لأن أمسيت من أهله أهلُ[3]

حيث قال مصححاً رواية رفع (دهرٌ):"الرواية الصحيحة نصب دهراً عطفاً على ثعلٍ"[4] فاستدل بعلامة النصب وتبعية (دهراً) لـ (ثعلاً).

ويكون تقدير الرّفع إما على نية تكرير الفعل أي: وليفخر دهرٌ، أو أن يكون معطوفاً على فاعل كفى، أو يكون مبتدأً حُذف خبره، كذلك يجوز النصب على نية تكرير كفى أي:وكفى دهراً.

ومنه كذلك جواز جزم الفعل (تقاسي) في قول المتنبي:

وإلاّ تَمُت تحتَ السّيوف مكرَّماً تمتْ وتُقاسي الذّلَّ غيرَ مُكرَّمِ[5]

مخالفاً رواية الديوان، وهي ثبوت الياء، وقد استند إلى جواز الجزم بدلالة حذف علامة الإعراب من آخره (الياء)، وبدلالة قرينة التبعية للمجزوم(تمت)، فقال:"ويجوز (تقاسِ) بحذف الياء

---

[1] الديوان ،ص،١٦٥، وروي : لو لم يُهَب لَجبُ.

[2] المعري،معجز أحمد ٢٧٨/٢

[3] الديوان،ص٤١

[4] المعري،معجز أحمد ١٧٣/١

[5] الديوان،ص ١٠، وروي بثبوت ياء(تقاسي)

للجزم عطفاً على جواب الشرط"[1].

أمَّا توظيف قرينة العلامة الإعرابيّة والتبعيّة بالبدل فمنها إعراب كلمة (محمـــد) فـــي قـــول المتنبي:

ومن يصحبِ اسمَ ابنِ العميدِ محمَّدٍ يَسْرِ بينَ أنيابِ الأساودِ والأُسْدِ[2]

حيث قال:" وجرّ "محمد" بدلاً من ابن العميد،ويجوز نصبة على أن يكون بدلاً من اسم"[3].

فوظّف قرينة العلامة الإعرابيّة (الجر) وتبعية محمد إلى المضاف إليه المجرور لإعرابه بدلاً مجروراً وكذلك توظيف قرينة النصب وتبعية محمد إلى المفعول به المنصوب (اسمَ) لإعرابه بـــدلاً منصوباً .

ز- تضافر العلامة الإعرابية والصيغة و قرينة النسبة:

تتضافر قرينة الإضافة مع العلامة الإعرابيّة لبيان الوجه النحوي في بعض الأبواب النحوية ، مثل المنادى المضاف الذي يرتبط بإعراب معيّن بسبب إضافته ، كـــذلك تـــسهم الـــصيغ الـــصرفيّة بتضافرها مع قرينة النسبة في بيان الوجه النحوي للأسماء الملازمة للإضافة ، وقد اعتمد المعـــري تضافر هذه القرائن في التحليل النحوي في مواضع مختلفة ، مثل إعراب (لدنْ) ظرف زمان لوقوع صيغة الفعل بعده ، قال البحتري :

لدنْ هَجَرَته زحْزَحته عن الصّبرِ سواءٌ عليه الموتُ أو لوعةُ الهجرِ[4]

---

[1] المعري،معجز أحمد١/٥٤

[2] الديوان،ص، ٥٤٨

[3] المعري،معجز أحمد٤ /٣١٢

[4] الديوان ، ٥٢٨/١

حيث قال: لدنْ إذا وقع بعدها الفعل كانت في معنى الظروف التي تضاف إلى الجمل، ولـدن في بيت أبي عبادة على هذا الوجه كأنه قال: حينَ هَجَرَتْهُ زحزحته عن الصّبر[1] وبذلك فقد استدل بقرينة الإضافة (إضافة لدن إلى الجملة)؛ أي بوجود الفعل بعدها على إعرابها ظرف زمان وهي على ذلك تكون نحو قول القطامي :

صريعُ غوانٍ راقهُنَّ ورقنه لدنْ شبَّ حتى شاب سودُ الذوائبِ[2]

أي حين شبَّ، وقد لزمت لدن الدّلالة على الظرفيَة بإضافتها إلى الفعل، كون الفعـل يـرتبط بزمن، فإذا أضيفت إلى اسم لا يدل على الزمان صلحت عندئذ أن تكون اسم مكان، نحو قولنا: هـذا الكتاب من لدن زيد أي من عنده، لذلك عدّها سيبويه صالحة للزمان والمكان[3] أمّا عن علـة بنائهـا على السكون فقال:" وجزمت لدن ولم تُجْعل كَعنْدَ لأنها لا تمكّنُ في الكلام تمكّنَ عند ولا تقع في جميع مواقعه فجعل بمنزلة قط لأنها غير متمكنة "[4] واستدل في موضع آخر بقرينة العلامـة الإعرابيـة والصيغة والنسبة في إعراب (أيّ) المضافة إلى ظرف الزمان (يوم) في قول البحتري :

أيَّ يومٍ بعدَ يومٍ لم يُعِد حَسَناً من فعلِهِ بعدَ حَسَنْ؟[5]

حيث قال:" وإنما جاز نصب أيّ على الظرف لأنها مضافة إلى اسم يكون ظرفاً "[6]، فاستدل بقرينة النصب وبقرينة النسبة بإضافة (أي) إلى يوم لإعراب (أي) ظرفَ زمان منصوب .

---

[1] انظر : المعري ، عبث الوليد ، ص ٢٣٧

[2] القطامي ، ديوان القطامي ، ص: ٤٤، وينظر الشاهد : مغني اللبيب ، ١ ١٧٦

[3] انظر : سيبويه ، الكتاب ١ ٢٦٥

[4] نفسه ، ٣ ٢٨٦

[5] الديوان ٢ ٤٥٠

[6] المعري ، عبث الوليد ، ص ٥٠١

وقد أجاز وجه الرفع في (أيّ) على الابتداء، فقال: " وإن رفعت أيّاً فهو جائز على الابتداء ويكون في (يُعد) ضمير يعود إلى اليوم "[1] .

ثالثا : تضافر المعنى الدّلالي مع القرائن اللفظية والمعنوية :

يسهم المعنى الدّلالي للمفردة المحلّلة ببيان المعنى الوظيفي ، فلا يصحّ إعراب أيّ مفردة بمعزلٍ عن بيئتها الدّلالية، بل إن معرفة دلالة المفردة المحلّلة قد يُقدَّم-أحياناً-على معرفة ضوابط الإعراب، وقد حملت كتبُ النحويين عباراتٍ تدل صراحة على أهمية المعنى الدّلالي لبيان المعنى الوظيفي، فقد جعله المبرد الفيصل على صحة الإعراب، فقال: " كلّ ما صلح به المعنى فهو جيّد وكل ما فسد به المعنى فمردود "[2] .

وقال ابن جني:" انك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين:هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب "[3] .

وقد قدّم ابن هشام فَهْماً عميقاً لأثر المعنى الدلالي في تحديد المعنى الوظيفي حين ذكر أن" أوّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور"[4]، واستشهد على ذلك بشواهد وقع فيها أهل صناعة الإعراب بالزلل لعدم معرفتهم معنى ما يعربونه [5].

---

[1] نفسه ، ص ٥٠١

[2] المبرد ، المقتضب ، ٤ \ ٣١١

[3] ابن جني ، الخصائص ، ٣ \ ٢٥٨

[4] ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٢ \ ١٨٥

[5] انظر : نفسه ، ٢ \ ١٨٥ - ١٩٦

وقد اعتمد النحاة المعنى في تحليلاتهم النحوية فكان" اعتبار المعنى عندهم ضرباً من اختبار الاطراد في التفسير النحوي"[1]، وقد قرر ذلك ثعلب حيث قال:" العرب تُخرج الإعرابَ على الألفاظ دون المعاني،ولا يفسد الإعراب المعاني، وإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب. وإنما صحّ قول الفرّاء لأنه عمل النحو والعربية على كلام العرب فقال: كل مسألة وافق إعرابها معناها ومعناها إعرابها فهو الصحيح ، وإنما لحِق سيبويه الغلط لأنه حمل كلام العرب على المعاني دون الألفاظ ، ولم يوجد في كلام العرب وأشعار الفحول إلاّ ما المعنى فيه مطابق للإعراب، والإعراب مطابق للمعنى"[2] .

وقد ظهر في شروح المعري ما يشير إلى اعتماده المعنى متضافراً مع القرائن اللفظية والمعنوية لتوجيه الوظيفة النحوية للمفردات المحلّلة، ومن ذلك تعليقه على بيت البحتري:

يضمن الدَهرُ على جيرانه ناصلَ الأظفارِ مضمونَ الدَّرك[3]

حيث قال: " كان في النسخة (يضمنُ الدهرَ) وله وجه صحيح، وإذا روي كذلك احتمل وجهين: أحدهما: أن يكون الدهر مرفوعاً ويكون من قولهم ضمن يضمن إذا زمِنَ ... فيكون المعنى أن الدهر إذا أراد جيرانه ضمن أي زمِنَ، وتكون (على) في معنى (عن)، والآخر أن يكون الدهر منصوباً ويكون يضمن من الضّمان، أي هذا الممدوح يضمن على جيرانه الدهرَ، أي يضمن أنه لا يؤذيهم "[4] .

---

[1] الموسى ، نهاد ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٨٠ ، ص ٦٦

[2] القفطي ، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، انباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ــ القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت ، ط١،١٩٨٦، ٨/٤

[3] الديوان ، ١٩٨/٢، وروي: يصبحُ الدَهرُ.

[4] المعري ، عبث الوليد ، ص ٣٤٥ - ٣٤٦

وبذلك وظّف المعري المعنى المعجمي لكلمة (يضمن)، واختلاف العلامة الإعرابيّة بتأثير تغيّر المعنى المعجمي لـ (يضمن) مما أدّى إلى اختلاف الوظيفة النحوية لكلمة (الدهر)، فكانت مرةً فاعلاً مرفوعاً بتضافر دلالة (زمنَ)، ومرّةً مفعولاً به بتضافر دلالة الضمان وظهور قرينة العلامة الإعرابيَة (النصب) . ومثله كذلك إعراب (أيّ) في قول البحتري :

أيَّما خُلّةٍ و وصلٍ قديمٍ صَرَمَتْهُ مِنّا ظباءُ الصَّريمِ[1]

حيث صحّح رواية النصب مستدّلاً بمعنى (أيّ) بأنها للتعجب لا الاستفهام، فقال:" والصّواب الرفع لأنه ليسَ باستفهام،وإنما على معنى التعجب كما يقال: أيُّ رجلٍ هاهنا، ولو كان استفهاماً لاختار النّحويون فيه الرّفع "[2].

ونحو ذلك تعليقه على بيت النابغة :

فارتاع من صوت كلاّب فبات له طوعُ الشوامتِ من خوفٍ ومِنْ صَرَدِ[3]

حيث قال: " إن روي برفع (طوعُ الشوامت) فهو جمع شامت من الشّماتة ، وإذا نصب (طوعَ الشوامت)، فالمراد به القوائم "[4]، فوظف قرينة المعنى الدلالي لكلمة (الشوامت) وقرينة العلامة الإعرابيّة (الرفع والنصب) لبيان المعنى الوظيفي للكلمة المحلّلة، وبذلك فقد جعل المعنى الدّلالي قرينةً مؤثّرةً في تغيّر الوجه الإعرابي بين الرّفع والنصب .

وقد أفادَ المعري من قرينة المعنى في إعراب معمولات الفعل (رأى)، حيث استدل على تعديته إلى غير مفعول لأنه بمعنى (علمت) . قال المتنبي :

---

[1] الديوان ٤٣٣/٢، وروي: برفع(أيُما)

[2] المعري ، عبث الوليد ، ص ٤٧٨

[3] ديوان النابغة الذبياني ، ص١٨

[4] المعري ، شرح ديوان ابن أبي حصينة ، ١٤٦ ١٢

كُفَى أراني، ويْكِ، لومَكِ أَلْومَا هَمٌّ أقامَ على فؤادٍ أنْجَما [1]

وقال أيضاً :

يُريك من خلْقِهِ غرائبَهُ في مجده كيفَ يُخْلَقُ النَّسَمُ[2]

فعلّق على البيت الأول قائلاً: " ويكون أراني على هذا منقولاً من رأيت بمعنى: علمت فيتعدى إلى المفعولين، وإذا عدّيته بالهمزة تعدّى إلى ثلاثة مفاعيل"[3]، فوظّف قرينة الصيغة للفعل (أرى) بمعنى العلم ليبيّن الوظيفة النحوية للأسماء بعده، فنُصبت الياء مفعولاً أول ولومك مفعولاً ثانياً، و ألوما مفعولاً ثالثاً، إضافة إلى تضافر قرينة التعدية المعنوية ،ويكون ذلك إذا كان مزيداً بالهمزة ،فإن كان مجرّداً فهو متعدٍ إلى مفعولين فقط هما: (الياء)و(ألوما) ،ويكون (لومَك) مفعولاً للفعل كفّي.

ومثله البيت الثاني حيث استدل بمعنى (يريك) على أنه بمعنى (يعلمك) لذلك تعدّى إلى ثلاثة مفاعيل أولهما : الكاف من يريك والثاني (غرائبه) والثالث اسم الاستفهام كيف[4] .

والصحيح أن الفعل (يريك) هنا متعدٍ إلى مفعولين فقط ، لأنه من الرؤية البصرية ، أمّا (غرائبه) فهي مفعول به للمصدر (خلقه).

ولمّا كان (بلْه) يحتمل غير معنى جاز في إعراب الاسم الواقع بعده غير وجه إعرابي، قال المتنبي :

أقلُّ فعالى بَلْهَ أكْثَرُهُ مجدُ وذا الجِدُّ فيه نلت أم لمْ أَنَلْ جَدُّ[5]

---

[1] الديوان ،ص:٨

[2] الديوان ، ص ،٨٦

[3] المعري ، معجز أحمد ٤٥١١

[4] انظر : المعري ، معجز أحمد ٣٣،١١

[5] الديوان ، ص،١٨٣، وروي بجر أكثره

حيث صحّ إعراب (أكثرُهُ) بالنصب والجر والرفع، ويكون النصب على أن يحتمل (بله) معنى (دعْ) أو كف، فيكون اسم فعل أمر، والجر حملاً على معنى المصدرية، وإضافته إلى (أكثره)، والرفع على أن يكون اسماً مرادفاً لكيف[1] . وقد قِيسَ على قول كعب بن مالك:

تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكفِّ كأنَّها لم تُخْلَقِ[2]

برفع(الأكف) ونصبها وجرها.

وفي موضع آخر جعل الفعل (رأى) على معنى اعتقد وذلك في قول عبدالملك بن عبدالرحمن الملقب بالسموءل:

وإنّا لقومٌ لا نرى القتلَ سُبةً إذا ما رأتْهُ عامرٌ وسلولُ[3]

حيث قال: " ونرى: نعتقد ولذلك هي متعدية إلى مفعول واحد ... وسبةً منتصبة على الحال لا أنّها مفعول ثانٍ"[4] فأفاد بذلك من معنى (نرى) لبيان الوظيفة النحوية لكلمة (القتل) وعمد إلى رفع اللبس من احتمال أن تكون نرى بمعنى علم لذلك قال: إن (سبةً) منتصبةٌ على الحال في رأيه.

ولعل الصحيح أن (سبةً) مفعول به ثانٍ لا أنها منصوبة على الحال كما قرر المعري ،لأن الفعل نرى بمعنى نحسب أو نعدّ وهي أفعال تنصب مفعولين ، حتى وإن حمل معنى نرى على معنى اعتقد ــ كما قال ــ فإنه أيضاً بمعنى حسب، فقد ذكر النحويون[5] أن (جَعَلَ) في قوله تعالى:" وجعلوا

---

[1] انظر : المعري ، معجز أحمد ٣٤٩\٢

[2] الأنصاري كعب بن مالك ، ديوان كعب بن مالك ، ،ص:١٩٥،وروي: فترى الجماجمَ ، وينظر الشاهد : شرح الشاهد : شرح المفصل ٤٨١٤ ، شرح التصريح ٥٠٠\١١ ، مغني اللبيب ١٣٦\١

[3] المعري، شرح الحماسة ٨٥/١

[4] نفسه، ٨٦/١-٨٧

[5] انظر: الاستراباذي، الرضي، شرح الكافية ،١٦١/٥

الملائكةَ الذين هم عبادُ الرحمن إناثا"[1] ، بمعنى: اعتقدوا الملائكة إناثاً،أي: حسبوا أو عدّوا ، إضافة إلى ذلك فإنه لا معنى لرؤية القتل في حال كونه سبة ، مما يؤكد أن (سبة) ليست منصوبة على الحال.

ومثله كذلك توجيه نصب كلمة (جماعتهم) في قول عنترة:

تركتُ بني الهجيم لهم دوارٌ إذا تمضي جماعَتَهم تعودُ[2]

بقرينة المعنى الدّلالي لكلمة (تمضي) حيث عرض المعنى العام للبيت، ومن ثمَّ وجّه رواية النصب فقال: " وقيل كأنهم لفرسي دوارٌ أكرُّ عليهم، وأطوفُ كما يُطاف حول ذلك الصنم وعلى هذه الرواية تكون جماعتهم منصوبة لأنّ تمضي تكون بمعنى تجاوَزُهم: أي بعداً "[3]. فوظّف قرينة المعنى الدّلالي ليستدل بها على وجه النصب لكلمة (جماعتهم) ،ويكون الفعل(تمضي) مسنداً إلى فاعله مخصصاً بوقوعه على(جماعتهم).

واستدل في موضع آخر على عدم وجود خبر لـ(أضحى) كونها فعلاً تاماً بمعنى: ظَهَرَ فقال معلّقا على قول عمرو بن قميئة البكري:

إنْ سرَّهُ طول عمرِهِ فَلَقَد أضحى على الوجهِ طولُ ما سلما[4]

إن الفعل (أضحى) هنا فعل تام بمعنى بدا أو ظَهَرَ، لذلك لا خبرَ له، ويكون المعنى: ظهر على وجهه طولُ ما سلما[5].

---

[1] سورة الزخرف، الآية: ١٩

[2] عنترة العبسي، ديوان عنترة العبسي ، دار صادر ، بيروت، ط ١،١٩٥٥،ص:٤٢ . والدوار : صنم يدار حوله

[3] المعري ، شرح الحماسة ، ٢٩٥/١

[4] المعري ، شرح الحماسة،٦٨٧/٢

[5] انظر : المعري ، شرح الحماسة ٦٨٨/٢

وهكذا أفاد المعري من المعنى الدّلالي والمعنى السياقي في توجيه المفردات المحلّلة نحوياً فبيّن سبب الوجه الإعرابي معتمداً قرينة المعنى ومن ثمّ تغير العلامة الإعرابيّة كونها دليلاً على ذلك المعنى.

وعلى ذلك يمكن القول: إن المعنى هو الذي يحدد الوظيفة النحوية للمفردة المحلّلة تصديقاً لقول النحاة: (الإعراب فرع المعنى).

الخاتمة

لقد وقفت هذه الدراسة على قرائن التحليل النحوي عند المعري في شروحه الشعرية، و قد وجّه الاهتمام إلى القرائن اللفظية و المعنوية التي اعتمدها المعري في بيان الوظيفة النحوية للمفردات المحلّلة في النص الشعري، وقد انتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج و المقترحات أهمُّها:

أولاً: تعدّ الشروح الشعرية مادة خصبة للكشف عن الجانب النحوي التطبيقي، حيث وظّف النحو لخدمة المعنى، فظهر أن المعنى الدّلالي هو حصيلة اجتماع المعنى المعجمي والوظيفي والمقامي.

ثانياً: يمكننا تقسيم جهود المعري اللغوية في شروحه على النحو الآتي:

أ. أنه أظهر في شرحه لديوان المتنبي "معجز أحمد" اهتماماً نحوياً كبيراً فكان اهتمامُه منصباً على العلاقات التركيبية و الخلافات النحوية و بسط آراء العلماء و توجيهها، فكان الشرح تطبيقاً نحوياً جعله أساساً لخدمة المعنى.

ب. أمّا في شرحه لديوان البحتري "عبث الوليد" فظهر فيه العناية الواسعة بالمسائل الصرفيّة فعمد في كثير من الأحيان إلى الاكتفاء بتحليل البنية اللغوية صرفيّاً، لذلك يمكن القول إن عبث الوليد كتابٌ في التطبيق الصرّفي إجمالاً.

ج. أما صنيعُ أبي العلاء في شرحه للحماسة و ديوان ابن أبي حصينة فكان موجزاً يكتفي بعرض بعض المفردات مبيّناً دلالتها حيناً أو وظيفتها النحوية حيناً آخر.

ثالثاً: اتسّم عملُ أبي العلاء فيما يتعلق بتحليل المفردات نحوياً بالانتقائية، حيث عمد إلى انتقاء المفردات المراد تحليلها دون أن يعتمد منهجاً واضحاً في الاختيار، وكأنه بذلك يتعرض للأمور المشكلة فقط.

رابعاً: تبيّن أن العلامة وحدَها لا يمكن لها القيام بمهمّة كشف المعنى النحوي بل هي قرينة من مجموع قرائن تتضافر لتؤدي هذا المعنى، و من ثمّ فإن نظرية تضافر القرائن كانت مطبقةً في تحليلات المعري النحوية دون التصريح بالمصطلح.

خامساً: أظهرت الدراسة أن العلامة الإعرابيّة هي إحدى أهم القرائن التي اعتمد عليها المعري في بيان الوظيفة النحوية يليها قرينة الصيغة الصرّفية.

سادساً: تؤكد هذه الدراسة أن القواعد النحوية التي وصفها النحاة لكلّ باب نحوي ما هي إلاّ مجموعة من القرائن التي يحتاج إليها المُعرِب في التحليل النحوي.

سابعاً: إن تحليلات المعري للنصوص الشعرية لم يكن لها دور في استنباط القاعدة و كان وقوفه- أحياناً- على الجانب النظري في المسائل النحوية هدفه تصحيح بعض المسائل فهو لم يكن مجدّداً في النحو.

ثامناً: إن تعدد أوجه التحليل النحوي للمفردة الواحدة عائدٌ إلى تعدد القراءات .

تاسعاً: تعدّ القرينة المعنوية أصعب من القرينة اللفظية من حيث الكشف عنها و بيان مدى اعتمادها قرينة في التحليل النحوي.

المقترحات:

أولاً:ضرورة الاهتمام بالجانب التحليلي التطبيقي للنحو، لأن علم النحو غايته التطبيق لا التنظير، فهو علم تطبيقي لا نظري.

ثانياً: الاستعانة بشروح الدواوين الشعرية لمعرفة مدى توظيف الجانب النحوي في شرح النصوص الشعرية و بيان غوامضها، و ذلك بدراسة الاتجاه النحوي في تحليل النصوص الشعريّة، ولاسيما أن هذه الشروح متأخرة عن زمن التأليف النحوي النظري و من ثم فهي تختزل ما استقرّ عليه النحاة من تقعيد للمسائل النحوية.

ثالثاً: اعتماد القرائن النحوية أساساً لدراسة الأبواب النحوية ببيان القرائن المتضافرة الدّالة على كلّ باب نحوي لأن جميع الدراسات النحوية تخضع إلى فهم هذه القرائن التي يتكون النص اللغوي بواسطتها.

ثبت المصادر والمراجع:

١. إبراهيم،عبد العليم،النحو الوظيفي،دار المعارف ، القاهرة ط٦ ، ١٩٨٦ .

٢. ابن الأثير،ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر – تحقيق: أحمد الحوفي ، بدوي طبانة، منشورات دار الرفاعي ،الرياض،ط٢،١٩٨٣ .

٣. الأخطل، غياث بن غوث ، ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ط١،١٩٨٦ .

٤. الأزهري، خالد بن عبد الله ،شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان– ط١ ،٢٠٠٠ .

٥. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح شافية ابن الحاجب ،تحقيق : محمد نور الحسن، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ١٩٧٥ .

ـــــــــــــــــــــــــــ ، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب النحوي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب القاهرة،ط١،٢٠٠٠ .

٦. إشريده، عزام محمد ذيب ،دور الرتبة المنزلة والموقع في الظاهرة النحوية ،دار الفرقان للنشر والتوزيع – عمان الأردن ، ط١ ٢٠٠٤ .

٧. الأشموني ،أبو الحسن علي نور الدين ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، حققه وشرح شواهده ووثّق آراءه وعرّف بالنحاة ووضع فهارسه : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث .

٨. الأنباري، أبو البركات ، عبد الرحمن كمال الدين محمد ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ــ دار الفكر ، ط١، ١٩٧١.

ـــــــــــــــــــــ ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير– القاهرة .

٩. الأندلسي ، أبو حيان ،محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ،ط١، ١٩٨٧ .

ـــــــــــــــــــــ، تفسير البحر المحيط ، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد عوض وآخرون، دار الكتب العلمية ،بيروت ــ لبنان ، ط٢ ،٢٠٠٧.

١٠. الأنصاري، كعب بن مالك، ديوان كعب بن مالك ، دراسة و تحقيق، سامي المكيّ العاني، عالم الكتب– بيروت ــ لبنان ط٢، ١٩٩٧.

١١. الأنصاري ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، ١٩٩٧ .

ـــــــــــــــــــــ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الطلائع للنشر والتوزيع ،القاهرة .

١٢. الأنطاكي،محمد ،المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها– دار الشروق العربي– بيروت–لبنان ط٣ ، ١٩٧٥

١٣. أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة ، مكتبة الانجلو المصرية ط٦، ١٩٧٨.

١٤. أولمان ، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدم له وعلق عليه : كمال بشر ، مكتبة الشباب.

١٥. البحتري، أبو عباده ،الوليد بن عبيد ،ديوان البحتري، شرح وتقديم حنّا الفـاخوري ، دار الجيل ــ بيروت ، ط١،١٩٩٥.

١٦. بشر كمال ،دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، دار المعارف ،مصر١٩٦٩.

١٧. بكر محمد صلاح الدين ، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة و الحديثة، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت،الحولية الخامسة ١٩٨٤.

١٨. البنا، محمد إبراهيم ، الإعراب سمة العربية الفصحى ، دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨١.

١٩. التهانوي، محمد علي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق : علي دحروج ، تقديم : رفيق العجم ــ مكتبة لبنان ، ناشرون ، ط١،١٩٩٦ .

٢٠. الثمانيني ،عمر بن ثابت، الفوائد والقواعد،دراسة و تحقيق :عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة بيروت –لبنان ط٣،٢٠٠٣،١.

٢١. الجرجاني، السيد الشريف ، علي بن محمد، التعريفات ، تحقيق عبد الرحمن عميرة– عالم الكتب –بيروت ط١ ١٩٨٧.

٢٢. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي مصر ط ٣،١٩٩٢.

ـــــــــــــــــ، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحرالمرجان،منشورات وزارة الثقافة و الإعلام العراقية ، و دار الرشيد بغداد ١٩٨٢.

٢٣. جطل، مصطفى ، نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، منشورات جامعة حلب ــ كليّة الآداب ، ١٩٧٩/١٩٨٠.

٢٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان،الخصائص، تحقيق محمد علي النجار- الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٤،١٩٩٩.

٢٥. جوزف، فندريس، اللغة ، ترجمة :عبدالحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٥٠.

٢٦. الجوهري إسماعيل بن حماد ،،تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،دار الكتاب العربي-مصر.

٢٧. ابن الحاجب، أبو عمرو، عثمان بن عمر، الأمالي النحوية، تحقيق عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، الدوحة ط١، ١٩٨٦.

٢٨. حاجي، خليفة،كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار الفكر ،١٩٨٢ ،ص٦٩١.

٢٩. حسان،تمام ، الأصول ، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي،دار الثقافة ، المغرب ١٩٩١.

ـــــــــــــــــــ ، البيان في روائع القرآن-دراسة لغوية وأسلوبيّة للنص القرآني، عالم الكتب القاهرة ط١ ،١٩٩٣.

ـــــــــــــــــــ، الخلاصة النحوية، عالم الكتب ط١، ٢٠٠٠م .

ـــــــــــــــــــ ، اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب،القاهرة، ط ٥، ٢٠٠٦.

٣٠. حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر ط٤، ١٩٧٣.

٣١. الحطيئة ،ديوان الحطيئة، شرح : يوسف عيد دار الجيل ــ بيروت ط١،١٩٩٢.

٣٢. الحلواني محمد خير ، أصول النحو العربي،جامعة تشرين اللاذقية ،١٩٧٩.

٣٣. الحموي، ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله – معجم البلدان،دار إحياء التراث العربي– بيروت ١٩٧٩.

٣٤. حميدة،مصطفى ،نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ،الشركة المصرية العالمية للنشر ولنجمان،ط١ ١٩٩٧.

٣٥. الخالدي ، كريم حسين ، نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، ،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ط١ ٢٠٠٦م .

٣٦. دي سوسير ،فرديناند، دروس في الألسنية ،ترجمة صالح القرماوي ، محمد الشاوش ، محمد عجينة ،الدار العربية للكتاب ١٩٨٥.

٣٧. الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر.

٣٨. ذو الرّمة، غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرّمة، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة ط٣، ١٩٩٣.

٣٩. الراجحي،عبده ، النحو العربي والدرس الحديث –بحث في المنهج– دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندرية ١٩٨٨.

٤٠. الراعي النميري،ديوان الراعي النميري، تحقيق: واضح الصّمد، دار الجيل ، بيروت، ط ١،١٩٩٥.

٤١. الرشود،حصة بنت زيد بن مبارك ،الوجوب في النحو ،وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى–معهد البحوث العلمية ،السعودية –مكة المكرمة ،ط١ ٢٠٠٠م .

٤٢. الرفايعة، حسين عباس،ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية،دار جرير للنشر والتوزيع ط١،٢٠٠٦ الخالدي ، كريم حسين ، نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، ،دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ط١ ٢٠٠٦م.

٤٣. الرّقيات، عبدالله بن قيس،ديوان عبدالله بن قيس ،تحقيق: محمد يوسف ، دار صادر للطباعة والنشر ،بيروت ١٩٥٨.

٤٤. الرّمالي ممدوح عبد الرحمن ، العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام النحوي والأساليب، ـــ ـدار المعرفة الجامعية ١٩٩٦.

٤٥. الزبيدي،محمد بن المرتضى،تاج العروس من جواهر القاموس، دار مكتبة الحياة،بيروت،لبنان.

٤٦. الزجاجي أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت- ط٣ ،١٩٧٩.

٤٧. الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧.

٤٨. السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد بيت الحكمة١٩٨٦/١٩٨٧.

٤٩. ابن السّراج ، أبو بكر محمد بن سهل الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ ١٩٨٥.

٥٠. السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن ، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ،١٩٨٤.

٥١. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد بن هارون ، القاهرة-مكتبة الخانجي ط٣ ، ١٩٨٨.

٥٢. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، شرح مشكل أبيات المتنبي ، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين ،الجمهورية العراقية ــ وزارة الإعلام ط١.

٥٣. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن الأشباه و النظائر في النحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم ،عالم الكتب، القاهرة ط ٣، ٢٠٠٣.

ـــــــــــــــــ، الاقتراح في علم أصول النحو،تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ،سلسلة فتح الفتاح ط ٢ ، ٢٠٠١.

ـــــــــــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ، ط٢،١٩٨٣.

٥٤. الشاذلي، أبو السعود حسنين، الأدوات النحوية و تعدد معانيها الوظيفية- دراسة تحليلية تطبيقية، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ط١ ١٩٨٩م.

٥٥. شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة- بيروت١٩٨٠.

٥٦. الشنتمري، الأعلم ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط١ ١٩٩٢.

٥٧. و ضيف ، شوقي تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي ، دار المعارف، مصر.

٥٨. طحان، ريمون، الألسنية العربية ،دار الكتاب اللبناني ط ١، ١٩٧٢ .

٥٩. عبد التواب رمضان، فصول في فقه العربية، ،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط٢،١٩٨٣.

٦٠. عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة الإعرابية، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٩٦.

ـــــــــــــــــ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ٢٠٠١.

٦١. عطّار،أحمد عبد الغفور ،مقدمة الصحاح،دار العلم للملايين ط٣، ١٩٨٤.

٦٢. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.مكتبة دار التراث ،١٩٩٢.

ـــــــــــــــــ ، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق وتعليق : محمد كامل بركات ، دار الفكر ـ دمشق، ط١،١٩٨٢.

٦٣. العكبري،أبو البقاء ، عبد الله بن حسين ،إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن . دار الكتب العلميّة .بيروت ط١ ١٩٧٩.

ـــــــــــــــــ ، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المسمّى بالتبيان في شرح الديوان ، ضبطه وصححه ووضع فهارسه : مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري و عبد الحفيظ شلبي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ،مصر ط٢،١٩٥٦.

ـــــــــــــــــ ، اللباب في علل البناء والإعراب ،تحقيق غازي مختار طليمات ط١ ،دار الفكر المعاصر ،بيروت ـ لبنان، ودار الفكر،دمشق ط١ ١٩٩٥، ط٢، ٢٠٠١.

٦٤. العكبري،أبو القاسم عبد الواحد الأسدي، شرح اللّمع، تحقيق فائز فارس، السلسلة التراثية١١، ط١،الكويت ١٩٨٤.

٦٥. عمايرة، إسماعيل، ظاهرة التأنيث في اللغة العربيّة و اللغات السّاميّة، دار حنين ط٢،١٩٩٣.

٦٦. عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها-منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدّه-السعودية ط ١ ،١٩٨٤.

٦٧. عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب القاهرة، ط٥، ١٩٩٨م .

٦٨. عمري، أحمد جمال، منهج أبي جعفر النحاس في شرح الشعر، دار المعارف- القاهرة ط ١، ١٩٦٣ .

٦٩. عمر بن أبي ربيعة، أبو خطاب عمر بن عبدالله، ديوان عمر بن أبي ربيعة، ،دار القلم ،بيروت لبنان.

٧٠. عنترة العبسي، ديوان عنترة العبسي ، دار صادر ، بيروت، ط ١،١٩٥٥.

٧١. عيد ، محمد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب – القاهرة ١٩٧٣.

٧٢. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، راجعه ونقّحه: عبد المنعم خفاجة، مطبعة شريف عبد الرحمن الأنصاري، المكتبة العصرية ، صيدا ــ بيروت، ط ١٦ ، ١٩٨٣ .

٧٣. ابن فارس، أبو الحسين أحمد ، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربيّة.

ـــــــــــــــــــــــ، معجم مقاييس اللغة،تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية.

٧٤. الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، معاني القرآن ، تحقيق ومراجعة : محمد علي النجار ، دار الكتب والوثائق القومية ــ مركز تحقيق التراث ــ القاهرة، ط٣،٢٠٠٢.

٧٥. الفراهيدي، الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة،إيران ط٢.

٧٦. الفرزدق، ديوان الفرزدق، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ــ لبنان ، ط ١،١٩٩٧.

٧٧. قباوة، فخر الدين ، التحليل النحوي –أصوله وأدلته، فخر الدين الشركة المصرية العالمية للنشر ،٢٠٠٢.

ــــــــــــــــــــــــ، منهج التيريزي في شروحه و القيمة التاريخية للمفضليات ، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٤.

ــــــــــــــــــــــــ ،المورد النحوي الكبير– نماذج من التحليل النحوي في الإعراب و الأدوات والصرف ، دار طلاس – دمشق ، ط ٤ ،١٩٨٧.

٧٨. القرطبي ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق محمد حسن إسماعيل دار الكتب العلمية ، بيروت _لبنان ط١ ٢٠٠٧م.

٧٩. القطامي،ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، أحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، ط ١،١٩٦٠.

٨٠. القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي ، نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، الرياض،١٩٨١.

٨١. القفطي ، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، انباه الرواة على أنباه النحـــاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيـ القاهرة، مؤسسة الكتـب الثقافيـة ـــ بيروت ،ط١، ١٩٨٦.

٨٢. القيرواني، أبو علي بن الحسن ابن رشيق،العمدة في محاسن الشعر وآدابـــه ونقـده،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد دار الجيل ،بيروتـــ لبنان،ط٤،١٩٧٢.

٨٣. قيس ابن الملوح ، ديوان قيس بن الملوح، شرح وتحقيق : رحاب عكـــاوي ، دار الفكـــر العربي ، بيروت، ط١،١٩٩٤.

٨٤. الكفوي أبو القباء أيوب بن موسى ،الكليات – معجم في المصطلحات والفروق اللغويـــة ، أعده للطبع عدنان درويش –محمد المصري– بيروت مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٩٢ .

٨٥. الكوفي، نجاة عبد العظيم، بناء الجملة بين منطق اللغة و النحـــو، دار النهـضة العربيـــة، القاهرة ١٩٧٨.

٨٦. اللبدي ، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية و الصرفيّة ، مؤسسة الرســـالة ، بيروت ،١٩٨٥ .

٨٧. ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي ، شرح التسهيل ـــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد عبدالقادر عطا ، طارق فتحي السيد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــ لبنان ، ط١،٢٠٠١ .

٨٨. ١٠٢ـــ المبرد– أبو العباس محمد بن زيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عـضيمه، عالم الكتب، بيروت.

٨٩. المتنبي،أبو الطيب ،أحمد بن الحسين، ديوان المتنبي ، تحقيق وتعليق ، عبدالوهاب عزام ، دار المعارف للطباعة والنشر ــ سوسة ــ تونس، ط٢،١٩٩١.

٩٠. المتوكل، أحمد، من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية الوظيفة المفعول في اللغة العربيــة، دار الثقافة – الدار البيضاء المغرب ،١٩٨٧.

٩١. المخزومي، مهدي، في النحو العربي– قواعد و تطبيق على المنهج العلمي الحديث، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة، ١٩٦٦ .

٩٢. مدكور، عاطف، علم اللغة بين القديم والحديث، دار الثقافة–القاهرة،١٩٨٦.

٩٣. المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد – شرح ديوان الحماسة – شرح أحمد أمين وعبد السلام هارون ، دار الجيل ــ بيروت، ط١،١٩٩١.

٩٤. مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمــة و النــشر القــاهرة ، ط٢ ،١٩٣٧.

٩٥. المعري ، أبو العلاء، شرح ديوان ابن أبي حصينة ، تحقيق: محمد أسعد طلس، دار صادر ــ بيروت ط٢،١٩٩٩.

ـــــــــــــــــ، شرح ديوان حماسة أبي تمام ،تحقيق: حسين محمد نقــشة، دار الغــرب الإسلامي ،بيروت–لبنان ١٩٩١ .

ـــــــــــــــــ، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي "معجز أحمد" تحقيق د. عبد المجيد ديــاب دار المعارف ط٢ ، ١٩٩٢.

ـــــــــــــــــ،عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بــن عبيــد البحتــري ،تحقيق: ناديا علي الدولة.

٩٦. أبو المكارم ، علي، أصول التفكير النحوي،منشورات الجامعة الليبية،١٩٧٣ .

٩٧. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد المصري، لسان العرب دار صادر–بيروت.

٩٨. الموسى ، نهاد ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٨٠.

٩٩. الميداني، أبو الفضل،أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط١، ١٩٨١.

١٠٠.ناصف علي النجدي، من قضايا اللغة والنحو– مكتبة نهضة مصر بالفجالة.

١٠١.ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد، شرح ألفية ابن مالك تحقيق عبد الحميد السّيد محمد، دار الجيل، بيروت.

١٠٢.النجار، لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير الأردن–عمّان ط ١ ،١٩٩٤ .

١٠٣.النحاس ، مصطفى، دراسات في الأدوات النحوية ، شركة الربيعان للنشر و التوزيع – الكويت ط٢،١٩٨٦.

١٠٤.نحلة ، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية –دار النهضة العربية –بيروت

١٠٥.أبو نواس ، الحسن بن هانئ ، ديوان أبي نواس ، محمد غنيمي هلال ، دار صادر ،بيروت

١٠٦.الوعر، مازن، نحو نظرية لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربيّة، دار طلاس–دمشق ط١، ١٩٨٧.

١٠٧. اليازجي، ناصيف، العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ، دار صادر، بيروت ١٩٦٤.

١٠٨.ياقوت أحمد سليمان – ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القران الكريم، عمادة شؤون المكتبات– جامعة الرياض– السعودية ط١، ١٩٨١.

١٠٩.ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي،شرح المفصل،عالم الكتب ــ بيروت

Abstract

Evidences of the Grammatical

Analysis of Al- Ma'arri's Explanations

Prepared by: Khalifeh .mohd. al-Smadi

Supervisor: prof: Fawzi Hasan al- Shaib

Key words:(grammar, analysis, evidence)

This study aims at illustrating the basis on which AL- Ma'arri depending on in analysing poetic text grammatically depending on abstract and verbal evidence or both of them as it was called evidence combination principle to get good grammatical analysis from his point of view.

This study consists of an introduction, three chapters and conclusion:

The introduction:

This study distinguished between the concept of grammatical analysis and grammar as well as the origins of grammar to the ancient and the origins of grammatical analysis to the modern .

Chapter one: The verbal basis in grammatical analysis:

This study tracked the extent to which AL-Ma'arri depended on verbal evidence to show the grammatical aspect of the analyses lexis .And this chapter has concluded that the grammatical mark is one of the most visible evidences and the most appear ant among the verbal evidences followed by morphological form.

Chapter two : The abstract basis in grammatical analysis .

This study tracked the adoption of AL-Ma'arri of the abstract evidences in analysing vocabularies This chapter has concluded the difficulty of

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

detecting the abstract evidences and it is showed in the form of signals understood as the adoption of such evidence in the analysis .

Chapter three: The combination the verbal and abstract bases in the grammatical analyses:

The study tracked the range on which AL- Ma'arri depended on using the principle of combination of the oral and abstract evidence in grammatical analysis, the researcher found out that it is impossible to get a perfect grammatical analysis by using ,one type of evidence and it is necessary to use more them ,one type it is found that AL-Ma'arri used this principle with out declaring that he used it .

The conclusion :

The conclusion presented the most important results of the study and its recommendation.